القرائن النحوية و تضافرها في تحليل النص اللغوي

دراسة تطبيقية في شروح المعري

د / سعد محمد الشيخ

مدرس اللغويات

كلية الدراسات الإسلامية و العربية بدمياط الجديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد الله الذي تفضل علينا بنعم كثيرة لا تحصى عددا فقال سبحانه (و إن تعدوا نعمة الله لا تحصوها ٠٠) و من نعمه سبحانه : نعمة البيان ، و من أجلها اللغة العربية لا سيما أنها لغة القرآن دستور السعادة في الدنيا و الآخرة ٠٠٠٠ و الصلاة و السلام على أفصح الخلق و أفضلهم سيدنا محمد الذي أكرمه الله بتبليغ الكتاب فأضاء برسالته سبل العلم للباحثين ٠٠٠٠و بعد :

فقد لقي علم النحو منذ نشأته اهتماما كبيرا من لدن العلماء المؤسسين له ، إلى يومنا هذا و سيستمر البحث و الدراسة إلى ما شاء الله ، ومن الملفت للنظر أن معظم هذه الدراسات قد اهتم بالجانب النظري من هذا العلم ، فقد تعمق النحاة في قواعد النحو و أصوله و علله و شواهده ، و أمعنوا النظر في خلافات النحاة و حشدوا الشواهد لإثبات مسألة ما أو للاستدلال على بطلانها ٠

أما الجانب التطبيقي فقد ظل تابعا للجانب النظري فاكتفى النحاة بإعراب مواطن الشاهد أو المثال إذا دعت الضرورة لذلك على الرغم من أن هذا الجانب هو هدف تلك الدراسات ، و من أهم عوامل فهم الدرس النحوي ، و به يتحقق هدفين:

أولهما : معرفة القواعد اللغوية التي تحكم نظام اللغة ، و الآخر : كشف المعنى المراد الذي يصبو إليها محلل النص اللغوي ٠

و على الرغم من غلبة الجانب النظري في الدراسات النحوية إلا أنه قد ظهرت مؤلفات اهتمت بالتطبيق النحوي حيث مزجت بين الجانب النظري و العملي منها كتب إعراب القرآن الكريم ، و شروح الحديث ، وقد اهتم اللغويون بتفسير الشعر و بيان غوامضه متخذين التحليل النحوي وسيلة لكشف المعنى ، حتى

أصبحت الشروح الشعرية ميدانا لاستعراض المهارات اللغوية التطبيقية و ذلك بحشد الآراء النحوية و تعليلها ٠

و لما كانت شروح الشعر كثيرة و لا يمكن جمعها في بحث واحد رأيت أنه من الأفضل تحديد أحدها ليكون مادة للدراسة ، و قد وقع الاختيار على شروح أبي العلاء المعري ، فهو إلى جانب إبداعاته الأدبية لغوي لامع ، حيث كان عالما بالغة حاذقا بالنحو ، و قد حوت آثاره ثروة لغوية ضخمة ، كونها تختزل تراكمات التراث النحوي العربي على امتداد أربعة قرون ، فهي مليئة بالآراء و الاتجاهات النحوية و الخلافات بين نحاة المدرستين منذ الخليل إلى منتصف القرن الخامس الهجري ٠

أما عن اختيار هذا الموضوع فيرجع إلى أسباب أهمها :

١ –الفوائد الكثيرة التي تثمرها تلك الدراسات التطبيقية ؛ حيث لمست ذلك جيدا من خلال ما أسند إلى من مناهج دراسية في فترة طويلة تزيد على العشرين عاما و كنت دائما أحاول جلب آيات و أحاديث وأبيات و قصائد فرأيت لها عظيم الأثر في إرساء قواعد اللغة في عقول الدارسين ٠

٢ – المهارات المختلفة في الفهم و التحليل للنصوص اللغوية التي يكتسبها الدارس من كثرة التطبيقات العملية على القرآن الكريم و كتب الأحاديث و تراثنا العربي منظوما و منثورا ٠

٣ – رغبتي في دراسة التراث الأدبي دراسة تحليلية نحوية و صرفية جامعا بين نظريات الفكر النحوي قديما و حديثا حتى يظهر للجميع أن الحديث له أساس قديم و إن اختلفت الاصطلاحات و المعايير ٠٠٠٠إلى غير ذلك من الأسباب ٠

و أما منهجي في هذه البحث فمنهج وصفي تحليلي ، يصف فيه البحث قرائن التحليل النحوي محللة هذه القرائن من مصادر البحث ، و قد تحدثتعن القرائن –

نظريا – عند العلماء بإيجاز لتكون تمهيدا نظريا يتبعها الجانب التطبيقي في شروح المعري ، حيث أذكرالبيت أو الأبيات مبينا موطن الشاهد بذكر المفردة التي أعربها المعري مستدلا على إعرابها بقرينة ما ، فأكشف بذلك عن القرائن التي اعتمدها المعري في تحليل النص الشعري نحويا ، من اعتماد القرائن اللفظية أو المعنوية أو اعتمادهما معا فيما سمي بمبدأ تضافر القرائن للوصول إلى تحليل نحوي سليم من و جهة نظره ٠

و قد أفادالبحث من كتب التراث النحوي قديما : ككتاب سيبويه ، و شرح المفصل لابن يعيش ، و شرح التصريح لخالد الأزهري ، و كتب ابن هشام الأنصاري و لا سيما مغني اللبيب ،٠٠٠ و غيرها كما أفادالبحث من معطيات الدرس النحوي الحديث و تحديدا من كتب تمام حسان : اللغة العربية معناها و مبناها ، البيان في روائع القرآن ، والأصول ، ٠٠٠٠ إلى غير ذلك مما سيظهر من خلال الدراسة و قد حاولت المزج بين كتب التراث قديما ومعطيات الدرس النحوي الحديث و الفكر النحوي التحليلي عند أبي العلاء المعري ٠

وكانت خطة البحث الموسوم :

بـ ((القرائن النحوية و تضافرها في التحليل اللغوي
دراسة تطبيقية في شروح المعري)) على النحو الآتي :

- **مقدمة** : تحدثت فيها عن أسباب اختيار الموضوع و منهج الدراسة ٠

- **التمهيد** و عرض فيه مفهوم التحليل النحوي و من ثم الفرق بين التحليل النحوي و علم النحو ، و كذلك الفرق بين أصول التحليل النحوي ، و أصول علم النحو و بعد ذلك بينت الدراسة طرق التحليل النحوي ، و من ثم نبذة موجزة عن شروح المعري موضوع الدراسة ٠

- **الفصل الأول :** الموسوم بـ القرائن اللفظية ، و قد تحدثت فيه عن تعريف القرائن اللفظية ، و أهميتها في التحليل النحوي ، و بيان أنواعها ٠

- **الفصل الثاني :** الموسوم بـ القرائن المعنوية ، و قد تحدثت فيه عن التعريف بالقرائن المعنوية ، و أهميتها ، و بيان أنواعها ٠

الفصل الثالث : الموسوم بـ تضافر القرائن في التحليل النحوي ، وفي ثلاث مطالب:

الأول : تحدثت فيه عن تضافر القرائن اللفظية و ذكرت نماذجا لذلك ٠

الثاني : تحدثت فيه عن تضافر القرائن المعنوية ، و ذكرت نماذجا لذلك ٠

الثالث : تحدثت فيه عن تضافر القرائن اللفظية و المعنوية و المعنى الدلالي ٠

الخاتمة : وذكرت فيها أهم النتائج التي توصل إليها ، و مجموعة من الاقتراحات٠

ثم الفهارس ٠

وأنبه إلى أن الموضوع لم يكتمل بعد بهذة الدراسة بل فيه دراسات أخرى مفصلة انتهي من دراستها قريبا إن شاء الله بعون الله و فضله

و بعد فهذا جهد المقل ، و قد بذلت ما استطعت ، فإن أصبت فمن فضل الله ، و إن أخطأت فمن نفسي ٠ و الحمدالله أولا و آخرا ٠

الباحث

التمهـــــــــــــــــــــــــــيد

و يحتوي على :

- مفهوم التحليل النحوي
- الفرق بين علم النحو و التحليل النحوي
- أصول التحليل النحوي و أصول علم النحو
- طرق التحليل النحوي
- الشروح الشعرية
- شروح المعري الشعرية

ما المقصود بالتحليل النحوي ؟

التحليل النحوي مصطلح مكون من كلمتين ترتبطان ارتباط الصفة بالموصوف على سبيل التخصيص ، ومن كمال الإيضاح بيان المراد بكل منهما إفرادا ثم مصطلحا مركبا ٠

فالتحليل – لغة – مأخوذ من (حلل) يقال : (حللت العقدة أحلها حلا إذا فتحتها فانحلت) (١)

و في تاج العروس ، أصل الحل : حل العقدة و منه (احلل عقدة من لساني) و حل العقدة يحلها حلا نقضها و فكها ٠٠٠٠وكل جامد أذيب فقد حل حلا) (٢) ، فالتحليل مصدر للفعل المضعف (حلل) و هو يقابل الفك والفتح و النقض ، و هو كذلك إرجاع المركب إلى عناصره المكونة له ، و هذا ما نجده في الاستخدام الحديث للمصطلح في العلوم الطبية و المخبرية ، مثل تحليل الدم و البول ، و غايتها رد العينات إلى مكوناتها أو عناصرها (٣) و قيل التحليل عند الأطباء هو التحلل ٠٠٠و هو نوع من اللغز المعمى ، مركب من شيئين أو أكثر) (٤) و بذلك يكون مصطلحا مشتركا بين العلوم الإنسانية و العلوم التجريبية ٠ و يذهب الأنطاكي في معرض حديثه عن الإعراب إلى القول : (إنه فن تحليل الكلام ووصفه بيان تأثير بعضه في بعض و ذكر وظيفة كل جزء من أجزائه) ٠ (٥)

(١) الفراهيدي ، الخليل بن احمد ، كتاب العين ، تحقيق مهدي المخزومي و إبراهيم السامراني ٠ دار الهجرة إيران ط ٢ مادة (حلل) ٠

(٢) الزبيدي ، محمد بن مرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان مادة (حلل) و ينظر : ابن منظور أبو الفضل جمال الدين محمد المصري ، لسان العرب دار صادر – بيروت – حلل ، و الجوهري، إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة و صحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، دار الكتاب العربي – مصر ٠

(٣) ينظر المعجم الموحد للمصطلحات العلمية في مراحل التعليم العام ، معجم الكيمياء المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم ١٩٧٠ ، ص : ٢٢

(٤) التهانوي ، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، تحقيق : علي دحروج ، تقديم : رفيق العجم – مكتبة لبنان ، ناشرون ، ط ١ ، ١٩٩٦ ، ٣٩٢/١

(٥) الأنطاكي محمد – المحيط في أصوات العربية و نحوها و صرفها – دار الشروق العربي – بيروت – لبنان ط٣ ، ١٩٧٥، ٢ / ٢٦٣

و بعد أن يقدم هذا التعريف يعمد إلى توضيح المقصود بالتحليل رابطا بين استخدامه في علم الكمياء و الدراسات اللغوية فيقول : (و نعني بكلمة التحليل هاهنا ما نعنيه بها في علم الكمياء ، أي فك المادة المركبة وردها إلى عناصرها الأولية التي تتألف منها ، فعندنا أن الكيماوي الذي يحلل الماء إلى عنصريه الأوكسجين و الهيدروجين إنما هو يقوم بعملية إعراب للماء ، و على ذلك فالإعراب هو تحليل للمركبات اللغوية و بيان عناصرها ٠

أما (النحو) فهو مصدر الفعل (نحا ، ينحو ، و ينحي) ، جاء في اللسان (نحا الشيء ينحاه و ينحوه إذا حرفه و قال ابن السكيت : و منه سمي النحو ؛ لأنه يحرف الكلام إلى وجوه الإعراب ، و دلل ابن منظور على أن النحو و

الإعراب شيء واحد ، فنص في المادة نفسها – نحا – على أن) الإعراب الذي هو النحو إنما هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ) (١) ، فجعل النحو و الإعراب شيئا واحدا ، و في ذلك نوع من المجاز بإطلاق الكل على الجزء و العكس ، فعلاقة النحو بالإعراب ماهي إلا كل ببعض ، و لو كانا شيئا و احدا لكانت اللغات غير المعربة – كالإنجليزية مثلا – لغات لا نحو فيها (٢) ٠

و النحو في التراث يطلق إطلاقين : عام : و يقصد به قواعد اللغة ما يقابل مصطلح (grammar) و يشمل الدراسات الصرفية و التركيبية و خاص : و هو ما يقابل مصطلح (syntax) فعلى المعنى الأول ما قاله الرضي : (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة) (٣)

---

(١) الأنطاكي محمد – المحيط ٢٦٣/٣

(٢) ابن منظور اللسان مادة (نحا)

(٣) الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، وشرح شافية ابن الحاجب ، تحقيق : محمد نور الحسن ، و محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ببيروت – لبنان ١٩٧٥ ، ٦/١ ٠

ومنه كذلك تعريف ابن جني بأنه (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب و

التركيب و غير ذلك) (١) فالنحو عنده هو العلم الذي يدرس مفردات اللغة مركبة و مفردة ، أي أنه يشمل الإعراب و الصيغ الصرفية و من ثم فإن التحليل النحوي يشملها كذلك ، أما المعنى الثاني فيمثله ما ذكره صاحب التعريفات بأن النحو : (علم بقوانين يعرف بها أحوال التراكيب العربية من حيث الإعراب و البناء و غيرها) (٢) و هو بذلك يدرس التراكيب إعرابا و بناء ، أي مايتعلق بأواخر الكلمات من تغيرات بسبب اختلاف العوامل ٠

أما التحليل النحوي في الاصطلاح فلم يعرض له النحاة القدماء بوصفه منهجا ، و إنما عرفوه مفهوما ، و قد ظهر واضحا عند عبد القاهر الجرجاني في نظرية النظم و عبارته المشهورة بأن النظم هو توخي معاني النحو (٣) ، و معاني النحو ههنا هي الوظائف النحوية ٠

أما عند المحدثين فقد قدم له تعريفات شتى تختلف ضيقا و اتساعا ، رافق ذلك اختلاف في مجال استخدامه بين الدرس النحوي و النظري و التطبيقي ، و لعل أقدم تعريف عند المحدثين ما نجده في كتاب (النحو الوظيفي) إذ قسم المؤلف الباب العاشر من الكتاب إلى فصلين ، يقول : (أحدهما يشمل على طائفة من النصوص و الأمثلة لتحليلها تحليلا نحويا عاما) (٤)

---

(١) ابن جني ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد على النجار – الهيئة المصرية العامة للكتاب ط٤ ، ١٩٩٩ ، ٣٥/١

(٢) : الجرجاني السيد الشريف ، علي بن محمد ، التعريفات ، تحقيق عبد الرحمن عميرة – عالم الكتب – بيروت ط١ ١٩٨٧ ، ص : ٢٩٥ ٠

(٣) انظر ، الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، دلائل الإعجاز ، قرأه و علق عليه : محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ص : ٥٥

(٤) إبراهيم ، عبد العليم ، النحو الوظيفي ، دار المعارف ، القاهرة ط٦ ، ١٩٨٦ ، ص : ٤١٨

ثم جعل الفصل الرابع و الثلاثين تحت عنوان تدريبات عامة على التحليل النحوي) (١) و كان عمله في هذا الفصل تطبيقا إعرابيا بحتا ، و قد أوضح ما يقصده بالتحليل النحوي فقال : (أن تستطيع تحليل الكلام العربي تحليلا نحويا يكشف عن فهم الوظائف النحوية للكلمات وما يستوجبه ذلك من ضبط خاص و ترتيب معين في نسق الجملة) (٢) ، فهو باختصار بيان الوظائف النحوية لعناصر التركيب ، ، و يمكننا أن نلحظ في شرحه هذا أن التحليل النحوي يهتم بأمور أهمها : الوظائف النحوية ، أي ما تؤديه المعاني الإعرابية من الفاعلية أو المفعولية أو الابتداء و غيره ، و أخيرا النظر إلى ترتيب الألفاظ في الجملة و هو ما يعرف بالرتبة كتقدم الصفة على الموصوف و المبدل منه على البدل ٠

و قد تعددت بعد ذلك المؤلفات و البحوث التي تتطرق إلى مصطلح التحليل النحوي ، و لتعدد التعريفات اختلفت و جهات النظر (٣) في دلالة المصطلح ، فقد عرفه فخر الدين قباوة على أنه صورة عملية لتوظيف الأحكام النحوية في دراسة النصوص ، و تبين ارتباط الأصول و القواعد بأنماط القول و التعبير) (٤) مع الأخذ بالاعتبار أن الأصول هي القواعد ذاتها ٠

و عرفه في موضع آخر بأنه تمييز العناصر اللفظية للعبارة و تحديد صيغها ووظائفها و العلاقات التركيبية بينها بدلالة المقام و المقال (٥) ، ثم عمد إلى تجلية هذا التعريف بأنه يعني : (تفكيك الوحدة التعبيرية و حل اشتباكاتها لرصد خصائص الجزئيات و صفاتها و سلوكها في إطار الوحدة الكلية

---

(١) : نفسه ، ص : ٤١٩

(٢) إبراهيم عبد العليم ، النحو الوظيفي ، ص : ٤١٩

(٣) ينظر حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها – عالم الكتب ، القاهرة ط ٥ ، ٢٠٠٦ ص : ١٨٩ ، ١٨٢ – ١٩١ ، و ينظر : الرماني ممدوح عبد الرحمن ، العربية و الوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام النحوي و الأساليب ، - دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ ص ٢٠٩

(٤) : قباوة فخر الدين – المورد النحوي الكبير – نماذج من التحليل النحوي في الإعراب و الأدوات و الصرف ، دار طلاس – دمشق ط ٤ ، ١٩٨٧ ، ص : ١١ – ١٢

(٥) : نفسه ص : ٨-٩ و ينظر ، التحليل النحوي – أصوله و أدلته ، فخر الدين قباوة ، الشركة المصرية العالمية للنشر ط ٢٠٠٢ ص ١٤

وموقعها من البيان و القواعد و الأحكام ٠٠٠ فعندما تحلل العبارة نحويا تفرق العناصر اللفظية الدلالية و التشكيلية المكونة للتركيب بعضها عن بعض معتمدا على أدلة المقام و المقال و ظواهر الصوت و الصورة و التكوين ((١) ، و بمعنى أدق هو تفكيك الخطاب وفقا للوظائف النحوية التي تقوم بها عناصره ، و هو بذلك يميز بشكل و واضح بين الجانب النظري و التطبيقي في الدراسات

النحوية جاعلا عمليات التفكيك النحوي مندرجة تحت ما يسمى بالتحليل ، وهذا التعريف أقرب دلالة على مصطلح التحليل النحوي ؛ لأنه يعرض لما يجب أن يراعيه المحلل من تميز بين المفرد و الجملة و الاسم و الفعل و الحرف ، مع الإشارة إلى ضرورة تحديد الصيغة الصرفية التي تؤثر حتما في إجراءات التحليل ، فالفعل اللازم ، مثلا يستدعي فاعلا ، ، و الفعل المتعدي يستدعي فاعلا و مفعولا ، و لأنه يشير إلى قرائن التحليل المتعلقة بأحوال المقام من ظواهر الصوت و الشكل و هي أحوال على المحلل مراعاتها أثناء التحليل ٠

لكن هل هناك فرق بين علم النحو و التحليل النحوي ؟

إذا تأملنا هذين المصطلحين جيدا استطعنا أن نقول : إن التحليل النحوي هو الصورة العملية لتطبيق مجموعة القرائن و الأنظمة الضابطة للتركيب اللغوي ، و أنه الإجراء المناظر للتحليل في العلوم التجريبية كالكيمياء و الرياضيات ٠

أما علم النحو فهو الإطار النظري المشتمل على القوانين و الأنظمة التي تحكم عمليات التركيب و التأليف و توجهها ، فالنحو يهتم بالكليات و التحليل بالجزئيات ، لذا علينا التمييز في دراساتنا النحوية بين الإطار النظري و الإطار العملي القائم على إجراءات التفكيك لتراكيب اللغة مع الأخذ بالاعتبار أن (علم النحو و التحليل النحوي) يختلفان من نقطة الانطلاق ؛ فالنحو ينطلق من الجزء إلى الكل ، و التحليل ينطلق من الكل إلى الأجزاء المكونة ، لذلك ذهب التهانوي

(١) : قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي – أصوله و أدلته ، ص :١٥

إلى أن (التحليل يقصد به التكثير من أسفل إلى فوق ، أي من الأخص إلى ما هو أعم كتحليل زيد إلى الإنسان و الحيوان ، و تحليل الإنسان إلى الحيوان و الجسم) (١)

و يرتبطان بعلاقة تكميلية نظرية و تطبيقية و أن الجانب التطبيقي له السبق الزمني في الظهور ؛ يقول تمام حسان : (إن النحو في بدايته أقرب إلى الجانب العملي التطبيقي منه إلى الجانب الفكري النظري) (٢) و هي وجهة تؤخذ بالاعتبار ، يدعمها أسلوب التفكير المنطقي الذي يدعو إلى أن الاستعمال يسبق التنظير خاصة أن الدراسة النحوية هي أقرب ميادين اللغة إلى ميدان العلوم التجريبية التي تسبق فيها التجربة وضع القانون ، يضاف إلى ذلك أن المنهج الاستقرائي الذي اعتمده النحاة الأوائل يدعم هذه الفكرة ، فالاستقراء ما هو إلا شكل من أشكال التجربة العملية في تقعيد النحو و تحديد ضوابطه .

أصول التحليل النحوي

بداية أقول : إن الأصول لغة : جمع أصل و هو أسفل كل شيء (٣) و أساس الشيء أصله (٤) فهو أساس العلم ومنطلقه وما يبنى عليه هذا العلم ، و لما كانت الأصول هي القرائن التي يبنى عليها أي علم فإننا نستطيع القول إن أصول التحليل النحوي هي مجموعة القرائن التي يبنى عليها التحليل النحوي ، فهي (القواعد التي تبنى عليها أحكام التحليل في الإعراب و معاني الأدوات و الصرف) (٥)

(١):التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ١٥/١

(٢) : انظر حسان تمام ، الأصول دراسة ابيستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي دار الثقافة ، المغرب ١٩٩١ص ٣٢

(٣): انظر ابن منظور ، اللسان مادة (أصل) و ينظر الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى الكليات – معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية ، أعده للطبع عدنان درويش – محمد المصري – بيروت مؤسسة الرسالة ط٢ ١٩٩٢ ، ١٨٨/١

(٤) : انظر ابن فارس ، أبو حسين أحمد ، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية (أصل)

(٥): قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي ص ٥٥٠

وهي تلتقي مع مصطلح أصول اللغة و هو: (العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى الفقه) (١) أي القرائن التي يعتمد عليها الفقيه في أحكام علم الفقه ٠

وقد انطلق النحاة – عند تحليلهم النصوص اللغوية تحليلا نحويا – من أصول يعتمدون عليها للوصول إلى تحليل نحوي سليم٠

و من الذين قدموا جهدا في دراسة أصول التحليل النحوي ابن هشام الأنصاري ، إذ افرد في كتابه المغني بابا اسماه (ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها وهي عشرة) (٢)

أهمها معرفة المعنى ؛ أي ما يعرب مفردا أو مركبا و أن يراعي المعرب المعنى الصحيح ، و معرفة قواعد اللغة فلا يحكم عن جهل أو غفلة ، و عليه الابتعاد عن الأوجه البعيدة أو الضعيفة ، و الابتعاد عن ما يتحمله اللفظ من أوجه ظاهرة ٠

و التأمل في هذه القرائن عند ابن هشام يجد أن من شروط إقامة التحليل النحوي الصحيح هو معرفة المحلل لمعنى اللفظ المراد تحليله ، و معرفة أنظمة العربية و ضوابطها ، و إلا كان عمله مشوبا بالخطأ أو الاضطراب ، و قد ترسم محمد الأنطاكي في كتابه (المحيط) منهج ابن هشام في تحديد شروط إجراء التحليل النحوي و حددها بـ : معرفة القواعد ، و الوظائف النحوية ، و المعنى و الأعاريب

التحكيمية و المحذوفات ، و التمرس بأساليب البيان و الذوق السليم (٣) ، أما دراسة أصول التحليل النحوي دراسة منهجية وفق معايير واضحة فقد ظهرت في أعمال فخر الدين قباوة النظرية و التطبيقية (٤) ، فقد قسم أصول التحليل النحوي إلى

---

(١): الجرجاني ، التعريفات ص ٤٥

(٢) انظر الأنصاري ، ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الآعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ ، ١٨٥/٢ – ٣٢١

(٣): انظر الأنطاكي ، محمد المحيط ٢٧/٣-٣٠٢٠

(٤) : من مؤلفاته ذات العلاقة المورد النحوي الكبير انماذج من التحليل النحوي في الإعراب و الأدوات و الصرف ، و التحليل النحوي – أصوله و أدلته – تحليل النص النحوي : منهج و نموذج ، ، جذور التحليل النحوي في المدرسة القرآنية القدمي ٠

قسمين (١) : المعارف العامة - و المعارف الخاصة ؛ و تشمل المعارف العامة : علوم اللغة و الأدب و يندرج تحتها : الدلالة المعجمية و علم الصرف و قواعد الإعراب و ضوابطه و معاني الأدوات ، و علم العروض و التنغيم و علامات الترقيم ، أما المعارف الخاصة فهي : تلك المعلومات التي تحيط بالنص المحدد مع العناصر المسهمة في تشكيل مكوناته و مقاصده)(٢) و يقصد بها ما اسماه البلاغيون " مقتضى الحال " ، أي مايحيط بالنص من ظروف تاريخية و سياسية ، و ما يتعلق بحال المتكلم و المتلقي إذ تؤثر كلها في تحليل النص ٠

يضاف إلى هذه المعارف معرفة لهجات العرب ؛ إذ تعد كل لهجة حجة يقاس عليها ، فكانت اللهجات سببا من أسباب الجواز النحوي ورواية الشاهد الواحد على غير و وجه (٣)

و نخلص من ذلك إلى أن أصول التحليل النحوي تقوم على أساسين هما : معرفة المعنى للفظ المراد تحليله ، و معرفة أحكام النظم أو التأليف ٠

الأول : معرفة المعنى : و هو أصل مهم من أصول التحليل النحوي ، بل إن معرفة المعنى قد تقدم على معرفة قواعد الإعراب إذا تجاذبا المفردة المراد إعرابها ، يقول ابن جني : (إنك تجد في كثير من المنثور و المنظوم الإعراب و المعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر و هذا يمنعك منه ، فمتى اعتور كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب) (٤)

و يقصد بالإعراب هنا قواعد النحو و ضوابطه ، و يقصد بتصحيح القواعد تخريجها بطريقة ما ليصبح التركيب منسجما مع المعنى ، فتصحيح القاعدة يمكن الاحتيال له بالتقديم أو التأخير أوالحذف و التقدير أو غيرها من المسوغات ٠

(١): انظر قباوة ، فخر الدين ، التحليل النحوي أصوله و أدلته ، ص : ٥١ -٩٦ ، ، ص : ٥١ – ٩٦ ، و المورد النحوي الكبير مقدمة الكتاب ص : ١١- ١٦

(٢) : قباوة فخر الدين ، و التحليل النحوي ص : ٥٥

(٣) : انظر أمثلة على ذلك سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد بن هارون ، القاهرة – مكتبة الخانجي ط٣ ، ١٩٨٨ ، ٦٠/١ ، ٧٠/١ ، ١/ ٢٨٧ ، ٨٤١٢ ، ٢٩٥/٢ ، و ينظر مغني اللبيب ٤٩٣/٢ .

(٤) : ابن جني الخصائص :٢٥٨/٣

وفي هذا رد بين على من ادعى إمكانية إجراء الإعراب بعيدا عن المعنى المعجمي أو السياقي و الاكتفاء بالمعنى الوظيفي (١) بل إن اختلاف دلالات المفردة يعد أحد أهم القرائن في اختلاف التوجيه النحوي ، و هو ما أشار إليه أحد الباحثين المحدثين في معرض حديثه عن العلاقة بين الوحدات اللغوية و الوظائف النحوية يقول : (و العلامة الثانية هي التي تثبت فيها الوحدة اللغوية مع تغير وظيفتها النحوية أو بالأحرى تعددها وفقا لاحتمالات تعدد معاني وحدات التركيب أوتعدد دلالة التركيب بأكمله عند المستمع أو القائل) (٢)

و لقد حظي المعنى باهتمام المعري كأحد الأصول التي اعتمد عليها في التوجيهات الإعرابية ، و من ذلك إعرابه لكلمة الدهر من قول البحتري :

يضمن الدهر على جيرانه ناصل الأظفار مضمون الدرك (٣)

يقول : (كان في النسخة (يضمن) الدهر و له وجه صحيح ، و إذا روي كذلك احتمل وجهين أحدهما : أن يكون الدهر مرفوعا و يكون من قولهم ضمن يضمن إذا زمن ٠٠٠ فيكون المعنى أن الدهر إذا أراد جيرانه ضمن أي زمن و تكون (على) في معنى (عن) ، و الآخر أن يكون الدهر منصوبا و يكون

يضمن من الضمان ، أي هذا الممدوح يضمن على جيرانه الدهر أي يضمن أنه لا يؤذيهم) (٤) و بذلك كان اختلاف دلالة يضمن سببا في اختلاف توجيهات التحليل النحوي بين الرفع و النصب ٠

---

(١) انظر ، حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ص : ١٨٢ – ١٨٤ ، إذ يصرح بأن معرفة المعنى الوظيفي تكفي لإعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام لأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية التطبيق ، و فسر مصطلح التطبيق – الذي أخذه من عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز – بأنه العلاقات القائمة بين المعاني النحوية بواسطة ما يسمى بالقرائن اللفظية و المعنوية و الحالية

(٢): الرماني ، ممدوح ، العربية و الوظائف النحوية ص : ١٤٩ – ١٥٠ ٠

(٣): البحتري ، أبو عبادة ، الوليد بن عبيد ، ديوان البحتري ، شرح و تقديم حنا الفاخوري ، دار الجيل – بيروت ط ١ ١٩٩٥ ، ١٩٨/٢ ، وروي : يصبح الدهر ٠

(٤) : المعري ، أبو العلاء ، عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، تحقيق ناديا علي الدولة ص ٣٤٥ – ٣٤٦ ٠

أما الأساس الثاني : فهو أحكام النظم أو التأليف ، و يشمل المعرفة التامة لشروط كل باب إعرابي و معرفة صور التركيب النحوي التي تجيزها اللغة ، و أنواع الجمل ، و البناء و الإعراب و المرفوعات و المنصوبات و المجرورات ، و اللزوم و التعدية ، و النواسخ و صور الخبر و الإنشاء ، و الشرط ، و القسم ، و التوابع ، و الحذف و الزيادة و التقديم و التأخير ، و كل ما يتعلق بضوابط البنية التركيبية ؛ إذ إن الجهل بإحدى هذه الضوابط يوقع المحلل في اللبس و الخطأ ؛ و من ذلك ما أورده ابن هشام من أن أحد المعربين ذهب إلى

إعراب كلمة (ثمود) من قوله تعالى (و ثمود فما أبقى) (١) مفعولا به للفعل (أبقى) ، و في هذا و هم و مخالفة لقواعد الإعراب و ضوابطه ، حيث قال بهذا الشأن : (لأن لـ(ما) النافية الصدر فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها ، و إنما هو معطوف على (عادا) ، أو هو بتقدير فأهلك ثمود) (٢) ، فالمعنى يفيد أن (ثمود) مفعول به لـ (أبقى) ، و لكن الصناعة النحوية (أحكام النظم) تمنع ذلك ، و عليه فقد عد إما معطوفا على منصوب قبله أو على تقدير عامل ٠

يضاف إلى ذلك أن معرفة قواعد الإعراب و ضوابطه تكون – أحيانا_ سببا في إجازة غير وجه في التحليل النحوي ٠

---

(١): سورة النجم الآية (٥١)

(٢): ابن هشام مغني اللبيب ١٩٦/٢ ، و يزيد على نية تكرار الفعل (اهلك) في الآية السابقة لهذة الآية ، و هي قوله تعالى : (وأنه أهلك عادا الأولى)

طريقة التحليل النحوي

ويقصد بها الطريقة أو الأسلوب اللغوي الذي يعبر به المحلل موضحا خصوصية كل كلمة من مفردات الجملة و بيان نوع الكلمة و صيغتها من إفراد و تثنية وجمع و تذكير و تأنيث ، ز كذلك العلاقات النحوية القائمة بين تلك المفردات و التراكيب ، و كذلك العلامات الإعرابية الدالة على تلك العلاقات ٠٠٠إلى غير ذلك ، لم تفرد الدراسات النحوية طرق التحليل النحوي – فيما أعلم - ببحث مستقل ، وأرى أن هذا يعد قصورا في الجانب التطبيقي لعلم النحو ، وفي اعتقادي أن أول من تكلم في هذا الشأن ابن هشام الأنصاري ؛ إذ أفرد لها بابا مستقلا أسماه : (كيفية الإعراب) بين فيه أن المخاطب بهذا الباب هم المبتدئون (١) ، و قد أعطى ابن هشام هذا الموضوع حقه تقسيما و توضيحا ؛فتحدث عن طرق التحليل الإعرابي للمفردات و الجمل و الأدوات ، و قسم المفردات ثلاثة أقسام : اللفظ و الاسم و الفعل ، و قسم طرق تحليل اللفظ ثلاثة أقسام هي : ما جاء على حرف أو حرفين أو أكثر من ذلك (٢)

أما ما جاء على حرف فقال عنه : (اعلم أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفا واحدا عبر عنه باسمه الخاص به أو المشترك ، فيقال في المتصل بالفعل من نحو (ضربت) : التاء فاعل ، أو الضمير فاعل ، و لا يقال (ت) فاعل ٠٠٠ و يجوز في نحو : (م الله) ، و (ق نفسك) و (ش الثوب) و (ل هذا الأمر) أن تنطق بلفظهما فنقول : م : مبتدأ ، و ذلك على القول بأنها بعض أيمن و تقول : ق فعل أمر ؛ لأن الحذف فيهن عارض فاعتبر فيهن الأصل ، و تقول : الباء حرف جر ، و الواو حرف عطف ، و لا تنطق بلفظهما) (٣) ٠

و هو بذلك قد جمع تحت اسم الحرف الواحد : الأداة ، و الضمير ، و الاسم و الفعل لأن الحرف يصدق على حروف الهجاء و على الكلم أيضا (الاسم و الفعل و الحرف) كونها حدود الكلام و إن كانت مختلفة الدلالة ٠

(١): انظر ابن هشام مغني اللبيب ٣٢٢/٢

(٢):انظر نفسه ٣٢٢/٢- ٣٣٠

(٣): نفسه ٢/ ٣٢٢

أما ما جاء على حرفين فقال عنه : (و إن كان اللفظ على حرفين نطق به ؛ فقيل حرف تحقيق ، و هل حرف استفهام ، و (نا) فاعل أو مفعول ، و الأحسن أن تعبر عنه بقولك : الضمير ؛ لئلا تنطق بالمتصل مستقلا) (١)

أما ما جاء على أكثر من حرفين فقال عنه : (و إن كان أكثر من ذلك نطق به أيضا ؛ فقيل :سوف : حرف استقبال ، و ضرب : فعل ماض) (٢) ٠

ثم تابع ابن هشام حديثه على طريقة التحليل الإعرابي للاسم ، منبها على بيان أمر الوظيفة النحوية ، فقال : (و لابد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه كقولك : مبتدأ، خبر ، فاعل ، مضاف إليه ٠ و أما قول كثير من المعربين مضاف أو موصول أو اسم إشارة فليس بشيء لأن هذه الأشياء لا تستحق إعرابا مخصوصا ، فالاقتصار عليها على هذا القدر لا يعلم به موقعها من الإعراب ، و إن كان المبحوث فيه مفعولا عين نوعه ، فقيل : مفعول مطلق أومفعول به أو لأجله أو معه أو فيه (٣) ٠ فإذا قيل في إعراب (الذي) من قولنا : جاء الذي أكرمته أنه اسم موصول و اكتفى به فذلك ليس بشيء لأن المعرب لم يحدد موقع الموصول ، و لذا عليه أن يقول : اسم موصول مبني في محل رفع فاعل ، و كذلك إعراب الاسم المضاف يجب بيان موقعه من الإعراب فاعلا أو ابتداء أو غيره ، كذلك تحديد المفاعيل لأن لفظة

(مفعول) تندرج تحت المفعول به أو لأجله أو معه أو فيه ٠

أما فيما يتعلق بالفعل فقال عنه : (ينبغي أن تعين للمبتدئ نوع الفعل فتقول : فعل ماض ، أو فعل مضارع أو فعل أمر و تقول في نحو (تلظى) فعل مضارع أصله (تتلظى) ، و تقول في الماضي : مبني على الفتح ، و في الأمر مبني على ما يجزم به مضارعه ٠٠٠٠ و تقول في المضارع المعرب : مرفوع لحلوله محل الاسم و تقول : منصوب بكذا ، أو بإضمار أن ، و مجزوم بكذا ، و يبين علامة الرفع و النصب و الجزم ، و إن كان الفعل ناقصا نص عليه فقال ماض ناقص يرفع الاسم و سنصب الخبر ، و إن كان المعرب حالا فيغير محله عين ذلك ٠

(١): ابن هشام مغني اللبيب ٣٢٢/٢

(٢): نفسه ٣٢٢/٢

(٣): نفسه ٣٢٣/٢ ــ ٣٢

فقيل في قائم مثلا من نحو (قائم زيد) : خبر مقدم ، ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي و ليتطلب مبتدأه) (١) فهو كما بينا قد بنى إجراءات التحليل النحوي على قرائن متنوعة ؛ تشمل طرقا مختلفة ، تتنوع بين طريقة التعبير عن اللفظ المراد تحليله ، و بيان ما يقتضيه من وجه إعرابي ، و بيان نوع الفعل و نوع الحركة الإعرابية و تحديد المفعول ، و بيان الوظيفة النحوية ، و تحديد المفعول ، و بيان الصيغة الصرفية ، إضافة إلى الالتفات إلى موضوع الرتبة بتعين اللفظ الذي فارق محله الأصلي ، أي البحث في العلاقات القائمة بين الكلم و دلائل هذه العلاقات ٠

هذه النظرة الشاملة تدحض ما زعمه تمام حسان بأن النحاة الأوائل بنوا تحليلهم النحوي بالاتكال على العلامة الإعرابية وحدها ٠ (٢)

و قد أفاد فخر الدين قباوة من تقسيم ابن هشام هذا في تعريف التحليل النحوي فقال : (هو تمييز العناصر اللفظية للعبارة و تحديد صيغها ووظائفها و العلاقات التركيبية فيها بدلالة المقام و المقال) (٣) ، و يقصد بالعناصر اللفظية الاسم و الفعل و الحرف ٠ و الوظيفة التركيبية يعني بها : الفاعل أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر ٠٠٠إضافة إلى تحديد مباني الصيغ الصرفية لما تقدمه من و وظيفة مهمة في عملية التحليل النحوي ٠

وللأمانة أذكر أنني قد شغلت بهذه القضية و أنا في مراحل التعليم حيث بدأت الفكرة حين كنت طالبا في المرحلة الثانوية ، وزاد اهتمامي بها في بداية التعليم الجامعي لما رأيت كثيرا من زملائي و غيرهم من طلاب العلم يشتكون من صعوبة الإعراب مما جعلني أدون بعض الأفكار في هذا الأمر ، و رأيت أن أكتب بحثا تحت عنوان : (كيفية الإعراب) معتقدا أن الاهتمام بهذا الجانب و توضيحه يكون له الأثر الإيجابي في تذليل صعوبة الإعراب عن طريق تطبيق القواعد المدروسة بشكل عملي و بدأت أبحث قدر الاستطاعة عن مؤلفات تتناول هذه القضية و إذا بي أعثر على كتيبين في الإعراب :

الأول : مفتاح الإعراب

و الثاني :

ولم أر فيهما ضالتي ، و لما كلفت بدراسة وريقات من كتاب مغنى اللبيب لابن هشام يكون فيهما ما يسمى (اختبار التعيين) تصفحت الكتاب ووقعت عيناي على مبحث بعنوان (كيفية الإعراب) و ظننت أنني حصلت مرادي ووصلت إلى بغيتي ، و لكن بعد قراءة متأنية و مكررة و جدت أنني لم أصل إلى معظم ما كنت أصبو إليه و إن كنت قد وقفت على بعض معالم الطريق في هذا

المبحث ٠٠، وعزمت على مواصلة البحث في تلك القضية ، و كان من ثمرة ذلك عملان ، الأول : دراسة و تحليل (كيفية الإعراب عند ابن هشام) ، و الثاني : عمل بعنوان : كيفية الإعراب ، و كلاهما آمل أن انتهى منهما قريبا إن شاء الله ٠

---

(١): ابن هشام ، مغني اللبيب ، ٣٢٤٥/٢

(٢): انظر حسان تمام ، اللغة معناها و مبناها ص ٢٣٢ ، ١٨٢

(٣): قباوة فخر الدين التحليل النحوي – أصوله وأدلته ص ١٤

الشروح الشعرية محل الدراسة

قبل أن أتناول الدواوين الشعرية التي قام المعري بشرحها أقول : لا شك أن الشعر ديوان العرب ، حفظ مآثرهم و بطولاتهم و خصوماتهم ، و قد أهتم القدماء بالشعر رواية ، و حفظا و استشهادا على تقعيد مسائل النحو في مراحل التدوين ، و من مظاهر اهتمام العرب بالشعر : شرح ما استغلق فهمه ، و قد بدأ في العصر الجاهلي موجزا يقف عند دلالة المفردة ، أو إيضاح إشارة تاريخية ، و في العصر الإسلامي كان الشعر طريقا إلى فهم و تأويل آيات القرآن الكريم و معرفة غرائب ألفاظه ، فنجد عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – يسأل أصحابه و هو على المنبر عن معنى التخوف في قوله تعالى :

(أو يأخذهم على تخوف) (١) فسكتوا ، فقام شيخ من هذيل فقال : هذه لغتنا ، التخوف التنقص ، قال عمر : فهل تعرف العرب ذلك في أشعارهم ؟ قال : نعم ، قال شاعرنا زهير :

تخوف الرحل منها تامكا قردا كما تخوف عود النبعة السفن (٢)

و هذا عبد الله بن عباس – رضي الله عنه – يؤكد ذلك فيقول : (إذا قرأتم شيئا من كتاب الله فلم تعرفوه فاطلبوه في أشعار العرب فإن الشعر ديوان العرب) (٣)

و هكذا بدا الاهتمام بالشعر في وقت مبكر ثم توسع ذلك الاهتمام حتى إذا وصلنا إلى أواخر العصر الأموي وأوائل العصر العباسي حيث نشطت حركة التأليف و انصرف العلماء إلى الاهتمام بالجانب التطبيقي العملي الذي يخرج العلوم من نطاق البحث النظري إلى ميدان الإثبات و التطبيق (٤) ، فأصبح الشعر آنذاك وسيلة

---

(١) : سورة النحل الآية : ٤٧

(٢) عطار أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح دار العلم للملايين ط ٣ ، ١٩٨٤ ، ص : ١٤

(٣) : القيرواني ، أبو علي بن الحسن ابن رشيق ، العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل بيروت لبنان ط٤ ، ١٩٧٢ ، ٣٠/١

(٤) : انظر ، عمري ، أحمد جمال منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر ، دار المعارف – القاهرة ط ١ ، ١٩٦٣ ، ص ٦٨/١ ، و ضيف شوقي تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ، دار المعارف مصر ص:١٤٨

لاجتلابالآراء و المذاهب و عرض الأقوال و الأحكام (١) ، و أصبحت شروح الشعر كتبا لغوية غايتها مسائل النحو و الصرف و عرض آراء النحاة و مناقشتها ، و الاستشهاد عليها ٠

يقول فخر الدين قباوة : (فإذا كثير من كتب الشرح إنما هو متون من اللغة ، أو النحو أو التاريخ ، أو النقد يصل بين أجزائها أبيات من الشعر) (٢) ، فظهرت اتجاهات عدة في شروح الشعر (٣) ، مثل الاتجاه التاريخي ، و الاتجاه اللغوي ، و الاتجاه النقدي ، و أصبح غرض الشارح إبراز ثقافته في ميدان ما ، و ما يهمنا في دراستنا هذه هو الاتجاه النحوي لصلته الوثيقة بموضوع الدراسة ، إذ

لا يخلو شرح من شروح الشعر من الاهتمام بقضايا النحو ، بل غدا – أحيانا – وسيلة مهمة لخدمة الهدف الأساس من الشرح و ه إيضاح المعنى و تجليته ، لذا طغى الاتجاه النحوي على كثير من الشروح الشعرية خاصة في العصور اللاحقة لمراحل تدوين النحو ، و ظهور المؤلفات النحوية ، فالناظر في شرح ديوان المتنبي لأبي العلاء المعري ، يجد كتابا في النحو التطبيقي ، فلا يخلو بيت من الشعر إلا و يحلل و يوجه مافيه من مفردات ، تحليلا نحويا ، و لعل هذا ما دفع أحد الباحثين إلى القول (إن تألق الاتجاه النحوي يبلغ مداه على يد أبي العلاء المعري ، فهو يستطرد في مسائله و يكثر من مشكلاته) (٤) ، و لا غرابة في ذلك فالمعري شاعر لغوي عاش في أواخر القرن الرابع إلى منتصف القرن الخامس (٣٦٣ – ٤٤٩ هـ) ، حيث استوى عود النحو العربي ، و كثرت المؤلفات فيه ، و برز رجاله و توسعوا في مسائله ، فوصل إليه ناضجا باتجاهاته و مدارسه و خلافاته ، فاطلع على موروث كبرى المدارس النحوية فأظهر براعة فائقة في التنظير و التحليل و التوجيه و سوق الآراء النحوية معللا و موجها لما يراه صوابا ٠

---

(١) : انظر قباوة فخر الدين ، منهج التبريزي في شروحه و القيمة التاريخية للمفضليات ، و المكتبة العربية حلب ١٩٧٤ ص ١٠٢

(٢) : قباوة فخر الدين ، منهج التبريزي ص ١١٩

(٣) : للنظر في هذه الاتجاهات مفصلة : انظر قباوة فخر الدين ، منهج التبريزي في شروحه ص ٩٠ – ١٣١

(٤) : نفسه ص ١١٦

شروح المعري :

أولا شرح ديوان المتنبى (معجز أحمد)

لقد لقي ديوان المتنبي عناية واهتماما من الشراح (١) على مدى قرون طويلة ، و لعل شرح أبي العلاء من أهم هذه الشروح ، فقد ألزم نفسه أن يلم بكل شعر المتنبي و يشرحه ، ليسهل على الناس مأخذ ديوان عظيم الأهمية لأسلوبه الفني) (٢) فلم يقتصر على مقطوعات مختارة ، بل تناول شعر المتنبي كاملا ، شارحا و معللا و مرجحا و ناقدا ، فالكتاب موسوعة غنية بكل أشكال المعرفة المتعلقة بعلوم العربية ٠

أما منهج المعري في شرحه للديوان فيقوم على شرح المفردات اللغوية للبيت أولا ، ثم يتناول النواحي النحوية التي يتطلبها المعنى ، ثم يثلث بالمعنى العام للبيت ، و في بعض الأحيان كان ينسيه التفسير اللغوي و النحوي تفسير المعنى العام للبيت) (٣) فالكتاب تطبيق نحوي جعله أساسا لخدمة شرح الأبيات الشعرية ، لذا كان معجز أحمد من أهم مصادر هذه الدراسة غني في المسائل و الخلافات النحوية و بسط آراء العلماء و توجيهها أو مخالفتها ٠

ورغم طغيان مسائل النحو على الشرح فإن ذلك لا ينفي الاهتمام الواسع بعلوم العربية الأخرى

---

(١): من شروح ديوان المتنبي : شرح ديوان المتنبي للعكبري – تحقيق مصطفى السقا و آخرين – القاهرة ١٩٥٦ ، شرح ديوان المتنبي للنيسابوري ، ١٨٦١ ، ، و شرح ديوان المتنبي للبرقوقي – القاهرة ١٩٣٨ ، شرح المتنبي (العرف الطيب) دمشق ١٨٧٨

(٢): المعري أبو العلاء ، شرح ديوان أبي الطيب المتنبي (معجز أحمد) تحقيق د/ عبد المجيد دياب دار المعارف ط٢ ، ١٩٩٢ ، مقدمة المحقق ٦٥/١

(٣): المعري ، معجز أحمد مقدمة المحقق : ٦٩/١

ثانيا : شرح ديوان البحتري (عبث الوليد)

و هو شرح يعني بمعاني بعض الأبيات من ديوان البحتري ؛ إذ لم يتتبع فيه المعري شعر البحتري كله ، و إنما اقتصر على الأبيات المشكلة في المعنى و الإعراب ٠ يقول محقق الشرح : (و لم يقتصر أبو العلا على ما أثاره خصوم البحتري من لحنه أو أخطائه و إنما راح يتتبع ديوانه و يشير إلى كل ما يلاحظه فيه من مشكلات تدعو إلى إيجاد وجه لها) (١) ٠

ثالثا : شرح ديوان حماسة أبي تمام :

من بين المجموعات الشعرية المختارة التي نالت حظا وافرا من عناية شراح الشعر حماسة أبي تمام ، و جمع أبو تمام في هذا الديوان ما اختاره من متعلقات الشعر لشعراء من عصور متفاوتة فتجد الشاعر الجاهلي و المخضرم و

الإسلامي ٠ و قد أجمع الباحثون على قيمة الحماسة حتى قيل : (إن أبا تمام في اختياره أشعر منه في شعره) (٢) ٠

أما شرح أبي العلاء المعري على الحماسة ، فقد كان موجزا (لا يعدو أن يكون مجرد تعليقات ، و كثير من الأبيات تدرج و لا ينوبها إلا سطر و احد من الشرح ، بل إن بعض الأبيات تدرج دون شرح أو تعليق) (٣) و أشارت بعض المصادر إلى أن شرح أبي العلاء هو استكمال لشرح أبي رياش على الحماسة ٠

(١): المعري عبث الوليد ، مقدمةالمحقق ص :٦

(٢) : حاجي ، خليفة كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، دار الفكر ، ١٩٨٢ ص ٦٩١ ٠

(٣): المعري ، أبو العلاء شرح ديوان حماسة أبي تمام ، تحقيق : حسين محمد نقشة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ١٩٩١ ، مقدمة المحقق : ٣٤/١ ٠

رابعا : شرح ديوان ابن أبي حصينة

شرح ديوان ابن أبي حصينة : و هو شرح موجز يقصد أبياتا مختارة ليفسر غريب كلماتها فهو شرح فقهي لغوي أكثر منه نحويا أو عروضيا أو تاريخيا

(١) لذا كانت مسائل النحو فيه موجزة لا تعدو بضع مسائل وقفت الدراسة عليها (٢) .

---

(١): المعري شرح ديوان ابن أبي حصينة ، مقدمة المحقق :١٦/٢

(٢): انظر المعري ، شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ١٧/٢ ، ٣١/٢ ،٤٧/٢ – ٦٦/٢ ، ٦٧ ، ١٤٦/٢ ، ١٥٠/٢

الفصـــــــل الأول

القرائن اللفظية

ويحتوي على مطلبين :

المطلب الأول : القرائن اللفظية عند النحاة و أهميتها ٠

المطلب الثاني : أنواع القرائن اللفظية ٠

المطلب الأول

القرائن اللفظية عند النحاة و أهميتها ٠

القرائن جمع قرينة والقرينة في اللغة : على وزن فعيلة ، و مادة (قرن) تدل على معنيين أحدهما : جمع شيء إلى آخر ، و الآخر : شيء ينتأ بقوة ، و تطلق على نفس الإنسان ، والزوجة لمِقارنتها الرجل في حياته ، و على الناقة تشد إلى أخرى ٠٠٠(١)

وفي الاصطلاح : لعل الجرجاني أول من تحدث عن تعريفها في الاصطلاح يقول : (القرينة في الاصطلاح : أمر يشير إلى المطلوب) (٢)

وعرفها الجامي في سياق حديثه عن الفاعل و المفعول بقوله : و القرينة أي : الأمر الدال عليهما (الفاعل و المفعول) لا بالوضع) (٣)

وتابع أبو البقاء الكفوي الجامي في تعريفه القرينة غير أنه زاد على ما ذكره الجامي بقوله : (تؤخذ من لاحق الكلام الدال على مخصوص المقصود أو سابقه ٠) (٤)

و أرى أن هذه زيادة لا حاجة إليها ؛ إذ تدل على معنى يدرك بداهة وهو الأنسب في التعريف حيث مراعاة الإيجاز و الاختصار ٠

والمتأمل كتب النحو و إعراب القرآن والحديث و دواوين الشعر يجد أن النحويين قداعتمدوا في تعيين الوظيفة التركيبية للمفردة المحللة على مجموعة من القرائن لتكون عونا لهم في الوصول إلى تحليل نحوي سليم ، و على الرغم من أن النحاة الأوائل لم يصرحوا بهذه القرائن في أثناء التحليل فإن كتبهم لا تخلو من إشاراتإليها ، و نقصد بالقرائن هنا : الدلائل التي اعتمد عليها النحاة في اجراءات بيان الوظيفة النحوية للمفردة المحللة ٠

و الدليل لغة : هو الهادي و المرشد ٠

(١) ينظر في ذلك لسان العرب : ١٣٩/١١ ، و معجم مقايس اللغة :٧٦/٥ و التعريفات للجرجاني : ص ٢٢٣ بتصرف ٠

(٢) التعريفات ص : ٢٢٣

(٣) الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب : ٢٥٦/٢ ٠

(٤) الكليات ص : ٧٣٤ ٠

و في الاصطلاح : هو الذي يلزم من العلم به العلم بشيء آخر) (١) و القرينة كذلك هي الأمر الدال على الشيء لا بالوضع ٠٠ و هي قسمان : حالية و مقالية ، و قد يقال لفظية و معنوية) (٢) ، فمفهوم القرينة يوازي مفهوم الدليل ؛ لأنهما يجتمعان على معنى ما يلزم العلم به بشيء آخر ، و من هنا قال ابن جني في جواز حذف الجملة و المفرد و الحرف و الحركة بأنه لا يكون إلا عن دليل (٣) ، أي عن قرينة دالة على المحذوف ٠

و يتحدث ابن هشام عن أدلة الحذف فيذكر نوعين من الأدلة هما الصناعي و غير الصناعي ، و ينقسم الثاني عنده إلى حالي و مقالي ، ثم يتكلم عن الدليل اللفظي و يدرجه تحت الدليل المقالي و يعلق على قولهم : لا تدن من الأسد يأكلك بقوله : و عن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يقدر الشرط مثبتا مدلولا عليه بالمعنى لا باللفظ ترجيحا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية) (٤) ، و هو مرفوض عند الجمهور

ومن المحدثين عباس حسن الذي جعل الدليل و القرينة شيئا واحدا (٥) ، و منهم فخر الدين قباوة الذي عد الأدلة قرائن في الوقت نفسه ، فقال : (يعتمد المحلل للإعراب أيضا على أدلة و قرائن حالية و معنوية و لفظية و تركيبية ، منها

العامة و منها الخاصة) (٦) ، و من ثم فإنه يمكننا أن نعد القرائن ضمن الدلائل ، و على ذلك نقسم الدلائل إلى قسمين : حالية (مقامية) ، و مقالية (لفظية) ٠

و كنا قد بينا أن الأصول هي أساس العلم و منطلقه ، لذا يمكننا الزعم أن الفرق بين الأصول و الأدلة أن الأولى تعني بمعرفة قرائن العلم و ما يبنى عليه فإذا أفدنا من هذه الأصول في التحليل النحوي أصبحت أدلة ٠

و يمكن القول أن الفرق بين القرينة و الدليل أن الدليل بالوضع ، و القرينة ليست بالوضع ، و لكن للتماس الدلالي بينهما فقد استخدما مترادفين ٠

---

(١): التهانوي ، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ٧٩٧/١

(٢): نفسه ١٣١٥/٢

(٣): ابن جني الخصائص : ٣١٦/٢

(٤) ابن هشام مغني اللبيب ٢٦٠/٢

(٥): انظر : حسن ، عباس ، النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ط؛ ٤ ، ١٩٧٣ ، ٥٦/٢ ، ٢١٩

(٦): قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي ، أصوله و أدلته ص ١٧١

وقد تحث عن القرائن اللفظية كثير ممن درس الأدلة و القرائن من المتقدمين (١) و المحدثين غير أن القدماء – فيما أعلم - لم يقدموا تعريفا للقرائن اللفظية و إنما اقتصروا على ذكرها خلال حديثهم عن مسألة نحوية أو باب نحوي ، أما المحدثون فقد حاولوا أن يقدموا تعريفات للقرائن اللفظية ، منهم تمام حسان الذي رأى أن

(القرائن اللفظية على الدالة على أبواب النحو المختلفة هي في جملتها عناصر تحليلية مستخرجة من الصوتيات و الصرف ، من ذلك مثلا اشتراط صيغة صرفية ما لتكون مبنى لباب نحوي ما ؛ أي قرينة لفظية على ذلك الباب) (٢)

و تابعه في ذلك تلميذه محمد حماسة عبد اللطيف فقال : (إن ثمة عناصر منطوقة تؤدي دورا خطيرا في تماسك بناء الجملة و هي القرائن اللفظية) (٣) ، و عرفها فخر الدين قباوة قائلا : (الأدلة اللفظية هي ظواهر التصويت و التنسيق و الصياغة و التوفيق) (٤)

و الملاحظ على هذه التعريفات أنها مستمدة من أنواع القرائن إلا أنها تذكر قرائن و تغفل أخرى ، أو ترتكز على مفاهيم عمومية ، لذا يمكن للدراسة أن تخلص إلى أن القرائن اللفظية ما هي إلا مجموعة من المحددات الملفوظة التي تشكل بتضافرها دليلا على توجيه نحوي معين وفق نظام اللغة العام المشتمل على النظام النحوي و الصرفي و الصوتي و الدلالي ٠

(١): ينظر ابن جنى – الخصائص : ١١٠/١ ، و ابن يعيش ؛ موفق الدين يعيش بن علي النحوي شرح المفصل ، عالم الكتب – بيروت ٩٤/١ ابن هشام مغني اللبيب ، ٢٦٠/٢ – ٢٦١

(٢): حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ص ٨٦

(٣): عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١١١

(٤): قباوة فخر الدين ، التحليل النحوي ، أصوله و أدلته ص: ١٧٧

المطلب الثاني :أنواع القرائن اللفظية

تتنوع القرائن اللفظية تنوعا يقل تارة و يكثر عند النحاة المتقدمين و الباحثين المتأخرين ، فعدها تمام حسان ثمانية قرائن هي : العلامة الإعرابية و الرتبة و الصيغة و المطابقة و الربط و التضام و الأداة و النغمة (١) ٠ و تابعه محمد حماسة إلا أننا نجده استثنى قرينة الأداة (٢) ٠

و قسمها فخر الدين قباوة إلى قسمين : إيجابية و سلبية ، و تشمل الإيجابية ؛ العلامة الإعرابية و الرتبة و المطابقة و طرق الربط والنغمة ، أما السلبية ؛ فهي قرينة التنافي (٣) ٠

و سيعتمد البحث القرائن اللفظية سبعة قرائن ، مستثنيا قرينة النغمة لارتباطها بمقام الحال ٠

أولا : قرينة العلامة الإعرابية :

لم تلق قرينة من قرائن التحليل النحوي من العناية في تاريخ الدراسات النحوية قديما و حديثا ما لقيته العلامة الإعرابية ، حتى لقد سمي النحو باسمهما : علم الإعراب و جعلوها نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، وقد عرف الإعراب بوصفه لفظيا على أنه (أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة أو ما نزل منزلته) (٤)

ويرى جمهور القدماء أن العلامة الإعرابية أهم وسيلة في التميز بين المعاني المختلفة ؛ فقد ربط سيبويه بين المعنى و العلامة الإعرابية في مواضع كثيرة من الكتاب (٥) ،و قال ابن فارس : (إن الإعراب هو الفارق بين المعاني) (٦)

---

(١): حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ٢٠٥

(٢): انظر : عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية ، ص ١١١

(٣): انظر قباوة ، فخر الدين ، التحليل النحوي أصوله و أدلته ص ١٧٩ ن ١٧٧ ، ١٨١ ، ١٨٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٧

(٤) الكفوي، الكليات ،٢٧٧/١

(٥) انظر : سيبويه ، الكتاب : ٦٧/١ ، ٤٣٦/١ ، ٦٥/٢ ، ٧٤/٢ ، ٤٩/٣ .

(٦) ابن فارس أبو الحسين أحمد ، الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ، ص ٥٥

وقال في موضع آخر : (فأما الإعراب فبه تميز المعاني و يوقف على أغراض المتكلمين) (١)

و أفرد الباحثون في العصر الحديث كتبا ودراسات تحدثت عن أهمية العلامة الإعرابية تارة ، و تقلل من شأنها تارة أخرى ، و وقفت أحيانا موقفا وسطا بينهما ؛ فذهب محمد خير الحلواني إلى أن : (الإعراب وسيلة تعبيرية تحمل أكبر عبء في آداء المعاني الدقيقة ، و علة ذلك أن اللغات الأخرى غير المعربة تجعل بناء الجملة و نظامها قائما مقام الإعراب ، أما العربية فنظام الجملة فيها مرن لا يلتزم حدودا صارمة ، لأن الإعراب هو الذي يدل السامع على الفاعل و المفعول و التمييز) (٢) ، و هذا عائد على ارتباط علامة

الإعراب بنظرية العامل ، إذ إن تغيير أواخر الكلم يرجع إلى اختلاف العوامل الداخلة عليها لفظا أو تقديرا) (٣) .

وقد بقي العامل النحوي أساسا قامت عليه نظرية النحو العربي إذا استثنينا محاولة ابن مضاء إلغاءها (٤) ، أما قطرب فقد رأى أن علامات الإعراب ماهي إلا تكتيك صوتي قوامه وصل الكلام بعضه ببعض ، وأنه لا علاقة بين العلامة الإعرابية و المعنى ، قال بهذا الخصوص : (و إنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف ، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف و الوصل ، وكانوا يبطئون عند الإدراج ، فلما وصلوا و أمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام) (٥) و قد تابعه في ذلك بعض المحدثين منهم إبراهيم أنيس و محمد البنا حيث ذهبا إلى : أن العلامات الإعرابية

---

(١) نفسه ، ص ٣٠٩

(٢) الحلواني محمد خير ، أصول النحو العربي ، جامعة تشرين اللاذقية ، ١٩٧٩ : ص ١٣٦ ، و ينظر بكر محمد صلاح الدين ، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة و الحديثة ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الخامسة ١٩٨٤ ، ص ٣٢ ــ ٣٧

(٣) انظر : الأزهري ، خالد بن عبد الله ، شرح التصريح على التوضيح ، تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية بيروت ــ لبنان ــ ط ١ ، ٢٠٠٠ ، ٥٦/١

(٤) حيث دعا إلى إلغاء نظرية العامل في كتابه (الرد على النحاة (يقول فيه : (قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما استغنى النحو عنه ، و أنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه ، فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب و الخفض و الجزم لا يكون إلا بعامل لفظي و أن الرفع يكون بعامل لفظي و معنوي) انظر ذلك مفصلا : القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن

ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد حسن اسماعيل دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ط ١ ٢٠٠٧ م ص ١٣ – ٣٠

(٥) الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس بيروت ط٣ ، ١٩٧٩ ، ص ٧٠ – ٧١

لا تعدو أن تكون فواصل صوتية في غالب أمرها (١) ، و من ثم فإن العلامات الإعرابية تمثل حدودا للأبنية داخل الجمل و عملها الوحيد هو تقسيم هذا البناء إلى وحدات صغيرة هي الكلمات و تفصل بينها العلامة الإعرابية (٢)٠

وهذا يعني أن حركة الآخر وجدت لوصل الكلام ، و قد رد خصوم قطرب رأيه هذا ، إذ إنه لو كان صحيحا لجاز جر الفاعل و نصب المبتدأ ورفع المضاف إليه ، لأن الحركات تصبح حينئذ فواصل صوتية تقوم على تعاقب الحركة و السكون ٠

و من الجدير بالذكر أن الحركات الإعرابية في أصل وضعها لم تكن مرتبطة بوظيفة نحوية معينة و لكن لما كثر ارتباط الفاعل بالضم و المفعول بالنصب أصبحت الحركة قرينة على الباب النحوي ، و دليل عدم كونها أصلا قول العرب كسر الزجاج الحجر ، و خرق الثوب السمار فلما كثر ارتباط العلامة الإعرابية بوظيفة نحوية معينة أصبحت علامة عليها بحكم العادة ، قال فندريس : (و لعل الإعراب في الهندية الأوربية و السامية إنما نشأ من إلصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل و هي عناصر كانت تحوم حوله ثم التحمت به على مرور الزمن) (٣)

ورغم أن تمام حسان حاول أن يلغي نظرية العامل ، فإنه وقف موقفا وسطا في بيان أهمية قرينة الإعراب حين قرر (أن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين

على تحديد المعنى ، فلا قيمة لها بدون ٠٠٠٠تضافر القرائن ، و هذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية) (٤) ٠

ثانيا : قرينة الرتبة

عرفت الرتبة على أنها : (قرينة لفظية و علاقة بين جزأين مرتبين من أجزاء السياق ، يدل موقع كل منها من الآخر على معناه) (٥)و هي الموقع الأصلي الذي يجب أن تتخذه

---

(١) انظر : أنيس إبراهيم ، من أسرار اللغة ، مكتبة الانجلو المصرية ط٦ ١٩٧٨ ، ص ٢٣٧ ــ ٢٤٩ حيث جعل الحركات فواصل صوتية غايتها الوصل بين مفردات الجملة ٠ و البناء ، محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، دار الإصلاح للطباعة و النشر و التوزيع ١٩٨١، ص ٣٤ ٠

(٢) انظر : البنا محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، ص ١٠ ٠

(٣) جوزف ، فندريس ، اللغة ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الإنجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص : ٢٢٤

(٤) حسان ، تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ٢٠٧ ٠

(٥) حسان تمام ، اللغة معناها و مبناها ، ص ٢٠٩ ، و المقصود هنا بالسياق : السياق اللغو

الوظيفة النحوية بالنسبة للوظائف الأخرى المرتبطة بها بعلاقة نحوية تركيبية) (١) فهي جزء من النظام النحوي نحدد بها موقع الكلمة من الجملة ، وارتباط هذه الكلمة بما يجاورها من كلمات ، و يدل مصطلح الرتبة على أن هناك علاقة موضعية تفرض أن تكون كلمة ما مقدمة و الأخرى مؤخرة ، وهو ما قرره الجرجاني بقوله : (لا يتصور أن تعرف للفظ موضعا من غير أن تعرف معناه و لا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيبا و نظما ، و أنك تتوخى الترتيب في المعاني و تعمل الفكر هناك فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ و قفوت

بها آثارها ، و أنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكرا في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني و تابعة لها و لاحقة بها ، و أن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق) (٢) ٠ و قال في موضع آخر : (إن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس)(٣) و على ذلك (فالكلمات لا تتوالى في الجملة على نحو عشوائي بل يخضع ترتيبها لأنساق تركيبية مضطردة)(٤)٠

و قد اهتم النحاة و الدارسون – قديما وحديثا – ممن عرض لقرينة الرتبة في التحليل النحوي بأمرين : يتعلق الأول بنوع الرتبة محفوظة أو غير محفوظة ، و يتعلق الآخر بالعلاقة القائمة بين الرتبة و العلامة الإعرابية ٠

أقســـام الرتبة

أولا : الرتبة المحفوظة وقد قيل في تعريفها : (موقع الكلمة الثابت متقدما أو متأخرا في التركيب) (٥) ، وهي ما نجده من وجوب تقديم بعض مكونات الجملة على بعضها الآخر ، مثل تقديم الفعل على الفاعل ، و فعل الشرط على جوابه ، و الموصول على الصلة ، و الموصوف على الصفة ، و حروف الجر على الأسماء

---

(١) إشريدة ، عزام ذيب دور الرتبة المنزلة و الموقع في الظاهرة النحوية ، دار الفرقان للنشر و التوزيع – عمان الأردن ط١ ٢٠٠٤ ص ١٣ ٠

(٢) الجرجاني ، دلائل الإعجاز ص :٥٣ – ٥٤

(٣) نفسه ، ص ك ٥٦

(٤) الرماني ، ممدوح ، العربية و الوظائف النحوية ن ص ٢٢٠ ٠

(٥) الساقي ، فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٨٦

المجرورة ، و المضاف على المضاف عليه ٠٠٠ و قد تنبه ابن جني إلى دور الرتبة المحفوظة في التحليل النحوي فقال : (لا يجوز تقديم المفعول معه على الفعل ٠٠٠ و كما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل كذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضرب زيد ٠٠٠ و لا يجوز تقديم الصلة و لا شيء منها على الموصول ، و لا الصفة على الموصوف ، و لا البدل على المبدل منه ، و لا عطف البيان على المعطوف عليه ، و لا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه ٠٠٠ و لا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، و لا شيء مما اتصل به و لا يجوز تقديم الجواب على المجاب شرطا كان أو قسما أو غيرهما) (١)

لكن هل للرتبة المحفوظة دور في التحليل النحوي ؟

جعل تمام حسان الرتبة المحفوظة هي التي يعتمد عليها في التحليل لأنها (لو اختلت لاختل التركيب باختلالها ، و من هنا تكون الرتبة المحفوظة قرينة لفظية تحدد معنى الأبواب المرتبة بحسبها) (٢) ، فهي حكم نحوي لا يجوز الإخلال به و إلا خرج مستعملو اللغة عن قواعدها و ضوابطها و أصبح الكلام موصوفا بالخطأ النحوي ٠

و قد جاء عن الخليل أن ما ينجزم من الأفعال المضارعة يرجع إلى تقدم طلب عليه على معنى الشرط ، و هي قرينة محفوظة في تقديم الطلب وتأخير الجواب ، قال سيبويه : (وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إن) فلذلك انجزم الجواب) (٣) و يقصد بالأوائل ما جاء مصدرا بنهي أو استفهام أو عرض أو تمن ، و هو بذلك يشير إلى رتبة و تقدم على ما سيأتي من جواب مجزوم ٠

و قد ألمح سيبويه إلى أهمية الرتبة المحفوظة في إجراء التحليل فقال :(هذا باب ما لا يعمل فيه ما قبله من الفعل الذي يتعدى إلى المفعول و لا غيره ؛ لأنه كلام

قد عمل بعضه في بعض فلا يكون إلا مبتدأ لا يعمل فيه شيء قبله ، لأن ألف الاستفهام تمنعه من ذلك ٠٠٠ و مثل ذلك قوله عز وجل : (لنعلم أيُ الحزبين أحصى لما لبثوا أمدا) (٤) فلم يعمل الفعل (نعلم) في (أيُ) فبقيت مرفوعة على الابتداء و أحصى : خبرها ، لما لها من حق الصدارة في الكلام ، و قد عمل الفعل (نعلم) في المحل فسدت الجملة الاسمية مسد مفعولي نعلم ٠

---

(١) ابن جني ، الخصائص ، ٣٨٥/٢ ــ ٣٨٩ ٠

(٢) حسان تمام اللغة العربية معناها و مبناها ص ٢٠٧ ٠

(٣) سيبويه الكتاب : ٩٤/٣ ٠

(٤) نفسه ٢٣٥/١ ، و مثل ذلك ينظر ٥٦/١ ، ٨٩/١ ، ١٢٥/٢ ، ٩٨/٣ ، ١٢٩/٣ ٠

ثانيا : الرتبة غير المحفوظة

قيل في تعريفها أنها هي : (موقع الكلمة المتغير في التركيب متقدما أو متأخرا) (١) حيث سمح نظام العربية بتقديم ما حقه التأخير أو العكس ، قال ابن فارس : (من سنن العرب تقديم الكلام وهو في المعنى مؤخر ، و تأخيره و هو في المعنى مقدم) (٢) ومنه حرية تأخير المبتدأ عن خبره و تقديم المفعول به على الفاعل ، و تقديم المفعول به على الفعل ٠٠٠ إذ يحتم الاستعمال ــ أحيانا ــ لدواعي المقام تقديم ماحقه التأخير ، فيقدم حسب أغراض المتكلم ، و علل النحاة هذا العدول بأهمية العنصر اللفظي المقدم ، قال سيبويه : (كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى ، و إن كانا جميعا يهمانهم و يعنياهم) (٣) ، و لذا كانت الرتبة غير المحفوظة ميدان عمل واسع أمام البلاغيين (٤) ٠

و لا بد من الإشارة إلى أن الرتبة غير المحفوظة (قد تدعو الحال إلى حفظها ، إذا كان أمن اللبس يتوقف عليها و ذلك في نحو : ضرب موسى عيسى ، و نحو : أخي صديقي ، إذ يتعين في موسى أن يكون فاعلا ، و في أخي أن يكون مبتدأ محافظة على الرتبة لأنها تزيل اللبس) (٥) يضاف إلى ذلك وجوب المحافظة على الرتبة إذا كان الفاعل و المفعول به ضمائر متصلة بالفعل نحو (ضربتك) فالضمير التاء فاعل ، و الكاف مفعول به فالإخلال بالترتيب هنا مخالف لنظام اللغة واستعمالها ، لأن المتصل لا بد له من الالتحام بالعامل ٠

و المتأمل في التراث النحوي و كتب إعراب القرآن يرى أن الإعراب هو المحدد الأكثر أهمية للوظائف النحوية فإذا عدم كان الترتيب هو الفيصل كما هو الشأن في اللغات غير المعربة ، قال ابن جني : (فقد تقول ضرب يحيى بشرى ، فلا تجد هناك إعرابا فاصلا و كذلك نحوه ، قيل : إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل و تأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب) (٦)

و يبدو أن ما أقره الزجاجي و ابن جني كان أساسا للدراسات اللاحقة التيجعلت

---

(١) الساقي فاضل ، أقسام الكلام العربي ص ١٨٦ ٠

(٢) ابن فارس الصاحبي ص ٤١٢ ٠

(٣) سيبويه الكتاب ٣٤/١ ٠

(٤) عقد الجرجاني في كتابه دلائل الاعجاز بابا في التقديم و التأخير ، انظر ذلك مفصلا ص ١٠٦ – ١٤١

(٥) حسان تمام ، اللغة العربية – معناها و مبناها ص ٢٠٨ ٠

(٦) ابن جني الخصائص : ٣٦/١

الرتبة قرينة نحوية يعتمد عليها في التحليل النحوي (١)، كما كانت مسائل الرتبة معينا خصبا للخلاف بين نحاة البصرة و الكوفة ، حيث عقد صاحب الإنصاف بضع مسائل تدور حول الرتبة وخلاف المدرستين فيها (٢)

ثالثا : قرينة الصيغة الصرفية

من القرائن اللفظية ، قرينة الصيغة الصرفية ، و هي قرينة ترتبط بعلم الصرف وما يقدمه من أدلة تفيد في التحليل النحوي ، و قد جاء مصطلح الصرف من دلالته على التقليب و التغيير ، و منه تصريف الرياح أي صرفها من جهة إلى أخرى (٣) لذا عرف هذا العلم بعلم الصرف تارة و التصريف تارة أخرى ، فمن سماه الصرف آثر الخفة و من سماه التصريف فللمبالغة و الكثرة ، لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة ، و قد حده ابن الحاجب قائلا :

(التصريف علم بأصول تعرف أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب) (٤)

و من التعريفات المتعلقة بالصرف تعريف الرضي للبنية في العربية حيث قال : (المراد من بناء الكلمة ووزنها و صيغتها : هيئتها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها ، و هي عدد حروفها المرتبة و حركاتها المعينة و سكونها ٠٠٠ أما الحرف الأخير فلا تعتبر حركته و سكونه في البناء ، فرجلٌ ورجلاً ورجل على بناء واحد) (٥) ويسمى عند المحدثين بعلم المورفوجي

(morpology) و هو العلم الذي يعالج مختلف أصناف الكلمات من (أسماء و أفعال و صفات و ضمائر)(٦) ٠

---

(١) انظر : حسان تمام : اللغة العربية معناها و مبناها ص : ٢٠٨ و ما بعدها ، و نظرة في قرينة الإعراب ، محمد صلاح الدين بكر ص : ١٥ – ١٦ ٠ و البعلامة الإعرابية في الجملة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص

٣١٠ -٣١٥ ، و التحليل النحوي وأصوله و أدلته ، فخر الدين قباوة ص : ١٧٩ وما بعدها ، و من قضايا اللغة و النحو لعلي النجدي ناصف ، ص ١٤ ، و ما بعدها ٠

(٢) انظر ابن الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، المسائل رقم : ٩، ١٧ ، ١٨ ، ٢٧ ، ٣١ ، ٣٦ ، ١٢٠ ٠

(٣) انظر لسان العرب مادة صرف ٠

(٤) الاستراباذي ، رضي الدين شرح الشافية ١/١ ٠

(٥) الاستراباذي شرح الشافية : ٢/١ ٠

(٦) انظر دي سوسيرفرديناند دروس فس الألسنية ، ترجمة صالح الفرماوي ، محمد الشاوش ، محمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥ ، ص ٢٠٢ ٠

لكن قد يقال ما علاقة علم الصرف بالتحليل النحوي ؟

أقول : أما بالنسبة للعلاقة بين علم الصرف و النحو فإن علم الصرف مقدمة لدراسة النحو ، أو خطوة تمهيدية ضرورية لإجراء التحليل النحوي (١) ، و هو كذلك جزء من أجزاء النحو ، يظهر ذلك في تعريف ابن جني للنحو في معناه العام حيث عرفه بأنه : (انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب و غيره كالتثنية و الجمع و التحقير و التكسير و الإضافة و النسب و التركيب و غير ذلك) (٢) فالنحو عنده هو العلم الذي يدرس مفردات اللغة مركبة و مفرده ، أي أنه يشمل الإعراب و الصيغ الصرفية و من ثم فإن التحليل النحوي يشملها كذلك ، و قد نص الرضي على ذلك صراحة حين قال : (واعلم أن التصريف جزء من أجزاء النحو بلا خلاف من أهل الصناعة) (٣) و من ثم أصبحت الصيغة الصرفية قرينة على الباب فنحن لا نتوقع للفاعل و لا للمبتدأ و لا لنائب الفاعل أن يكون غير اسم) (٤)

(و على الرغم من المعايير التي تحدد بواسطتها نوع الوظيفة النحوية للكلمة (الإعراب ، الموقع ، الدلالة) فإن للبنية الصرفية موقعا مميزا بين هذه المعايير لا يمكن أن يغفل ، بل إنها قد تكون في بعض التراكيب المعيار الوحيد الذي يعول عليه في إعراب الكلمة) (٥) و

مثل ذلك إعراب ابن هشام لكلمة (غرفة) من قوله تعالى : (اغترف غرفة بيده) (٦) ، حيث قال : (إن فتحت العين فمفعول مطلق ، أو ضممتها فمفعول به ، و مثلها حسوت حسوة ، و حسوة) (٧)

و من ثم كانت الصيغة الصرفية سببا في التمييز بين الفصائل النحوية ، المفعول المطلق و المفعول به (غرفة ، حسوة) و أساسا مهما لبيان الوظيفة النحوية ، و نظير ذلك جواز الابتداء بالنكرة إن جاءت على صيغة التصغير نحو قولنا : رجيل عندنا ، لمل تدل عليه من صفة صغير أو حقير ، فكأننا قلنا رجل صغير عندنا ٠

---

(١) انظر بشر كمال دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف مصر ١٩٦٩ ص : ٨٤ ٠

(٢) ابن جني ، الخصائص ، ٣٥/١ ٠

(٣) الاستراباذي ، رضي الدين ، شرح الشافية : ٦/١ ٠

(٤) حسان ، تمام اللغة العربية معناها و مبناها ص : ٢١٠ ٠

(٥) النجار لطيفة ابراهيم دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية و تقعيدها دار البشير الأردن - عمان ط ١٩٩٤ ص : ١٧٣ ٠

(٦) سورة البقرة الآية ٢٤٩ ٠

(٧) ابن هشام مغني اللبيب ٢٥٥/٢

رابعا : قرينة المطابقة

وهي إحدى القرائن اللفظية التي اعتمد عليها النحاة في التحليل النحوي ، و تعني تماثل الصيغ الصرفية و الضمائر من حيث العدد و الجنس و التعريف و التنكير ، أي التساوي بينهما ، فلا مطابقة في الأدوات و لا في الظروف و لا الخوالف (١)

و قد دلل الثمانيني على المطابقة في الجملة الاسمية فقال : فالذي يدل على أن المفرد هو الأصل في الخبر ، أنه يرتفع برفعه و يوحد بتوحيده ، و يثنى بتثنيته ، و يجمع بجمعه ، و يؤنث بتأنيثه ، و يذكر بتذكيره ، فلولا أن الثاني هو الأول لما لزمته هذه الأحكام ، تقول : (زيد قائم و هند جالسة ، و الزيدان قائمان ، و الهندان جالستان ، و الزيدون قائمون ، و الهندات جالسات) فقد رأيت كيف تبع الخبر المبتدأ في الأحكام التي ذكرتها ، و لو قلت : (زيد قائمان أو الزيدان قائمون ، لم يجز لمخالفة الثاني للأول) (٢)

و يقصد بالأحكام مطابقة الخبر للمبتدأ في العدد و الجنس و العلامة الإعرابية ، و قال في موضع آخر : و لا بد أن تكون الصفة موافقة للموصوف في تعريفه و تنكيره كما وافقته في إعرابه) (٣)

و قد كان النحاة على وعي بأهمية هذه القرينة ، فسيبويه – مثلا – يجعل المطابقة في التعريف و التنكير شرطا في باب النعت حيث قال : (واعلم أن المعرفة لا توصف إلا بمعرفة ، كما أن النكرة لا توصف إلا بنكرة) (٤)

و من الدلائل على و عيهم بقرينة المطابقة في التحليل النحوي أنهم أعربوا كلمة (أنتما) في قول الشاعر :

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع (٢)

فاعلا لاسم فاعل سد مسد الخبر و لم يعربوا الوصف خبرا مقدما بسبب عدم المطابقة ، قال ابن الناظم معلقا على هذا الشاهد : (فإن قلت : فلم لم يجعل الوصف في هذا المثال خبرا مقدما ،

---

(١) انظر حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ص : ٢١١

(٢) الثمانيني ، عمر بن ثابت ، الفوائد و القواعد ، دراسة و تحقيق : عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة بيروت – لبنان ط ١ ، ٣ ، ص ١٦٠ .

(٣) نفسه ص : ٣٥٥ .

(٤) سيبويه ، الكتاب ٦/٢ .

(٥) البيت بلا نسبة ، انظر الشاهد شرح شذور الذهب لابن هشام ، ٢٠٧ .

وما بعده مبتدأ ؟ قلت : لعدم المطابقة ؛ فإن الوصف في هذا لو كان خبرا مقدما لتحمل ضمير ما بعده ، وطابقه في التثنية و الجمع ، فلما لم يطابقه علم أنه لم يتحمل ضميره ، بل أسند إليه إسناد الفعل إلى الفاعل (١)

و عموما فإن ما نجده في كتب النحاة المتقدمين عن المطابقة قد جاء متناثرا في أبواب النحو غير مقصود لذاته بل يذكر تبعا لحديثهم عن الأحكام الإعرابية وما يتصل بها) (٢)

أما المحدثون فقد أفردوا قرينة المطابقة بدراسات مستقلة ، فهي عند تمام حسان (تقوي الصلة بين المتطابقين فتكون هي نفسها قرينة على ما بينهما من ارتباط في المعنى ، و تكون قرينة لفظية على الباب الذي يقع فيه و يعبر عنه كل منهما) (٣) و يرى أنه إذا فقد التطابق ، تصبح الكلمات المتراصة منعزلا بعضها عن بعض و يصبح المعنى عسير المنال) (٤) ؛ لأن الغاية من التركيب اللغوي هو إفادة معنى ، فإذا فقد التطابق فقد المعنى ، فلا يصح أن

نقول – مثلا – جاء الرجل الفاضلان أو رأيت هندا الفاضلتان ، فالمطابقة قرينة في الإعراب ، و الإعراب فرع المعنى ٠

و يؤكد باحث آخر أهمية المطابقة في الشكل النسقي للجملة ، و المعنى المؤدي : فقال : (و قد تظهر عوامل التطابق مجتمعة أو قد يظهر بعضها فقط و لكنها في كلتا الحالتين تجعل السياق متماسكا و تضفي عليه تجانسا شكليا معينا) (٥)

و قد أولى المحدثون كذلك العدول عن المطابقة جل اهتمامهم و أفرد بدراسات مستفيضة (٦) و قد انتهوا إلى أن النحاة المتقدمين حللوا التراكيب اللغوية بناء على تأويلات هدفها إرجاع النصوص المخالفة للمطابقة إلى أصولها ٠

---

(١) ابن الناظم ، أبو عبد الله بدر الدين محمد شرح ألفية ابن مالك تحقيق عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت ، ص ١٠٧ ٠

(٢) الرشود ، حصة بنت زيد بن مبارك ، الوجوب في النحو ، وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى – معهد البحوث العلمية السعودية – مكة المكرمة ط ١ ، ٢٠٠٠ م ص : ٣١٠ و ينظر كذلك ما قاله محمود نحلة حيث قال : (إن النحاة لم يفردوا للمطابقة بين المسند و المسند إليه مبحثا خاصا و إنما أشاربعضهم إلى لون منها ، و أغفل آخرون الحديث عنها ، انظر : نحلة ، محمود أحمد ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية – دار النهضة العربية – بيروت – ص ٩٧ ٠

(٣) حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها – ص ٢١٢ – ٢١٣ ٠

(٤) نفسه ص : ٢١٣

(٥) طحان ريمون الألسنية العربية ، ص ٣٩ ٠

(٦) ينظر على سبيل المثال : الرفايعة ، حسين عباس ، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، دار جرير للنشر و التوزيع ط ١ ، ٢٠٠٦ الخالدي ، كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، دار صفاء

للنشر و التوزيع عمان ط ١ ٢٠٠٦ م ص ١٧٨ – ٢٠٥ ، نظام الجملة عند اللغويين العرب – مصطفى جظل ص ٣٧ ، ٥٢ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ٣١٣ ، ٣٤٢ ، ٣٥٥ ، ٥٣٨ ، أصول التفكير النحوي على أبو المكارم ٣٥١ ، ٣٦٢ ، العلامة الإعرابية في الجملة ، محمد حماسة عبد اللطيف ، ص ٣٢٤ ، ٣٣٣ ، التحليل النحوي ، أصوله و أدلته ، فخر الدين قباوة ، ص ١٨١ و ما بعدها ٠

أما أهم مظاهر المطابقة فتكون في العلامة الإعرابية ، و الشخص ، و العدد و النوع والتعيين) (١) ٠

و ما يهمنا في هذه الدراسة هو الاستدلال على أن قرينة المطابقة كان لها دور مهم في التحليل النحوي ، كذلك يمكننا القول إن اهتمام النحويين كان موجها إلى التراكيب التي خولفت فيها ٠

خامسا : قرينة الربط

(أ) : تعريف الربط وبيان أنواعه

من القرائن التي اعتمدها العلماء: قرينة الربط ، لأنها تمثل وظيفة مهمة في التحليل النحوي و قد عرف النحاة وظيفتها و اعتمدوا عليها في اجراءات التحليل النحوي في أثناء عرضهم الأمثلة و الشواهد ، و الربط هو : تعلق إحدى الجملتين بالأخرى لفظا أو معنى ، فيكون الرابط دلاليا أو لفظيا فهو يقف و سطا بين تمام الارتباط و تمام الانفصال ليحدد العلاقة بين معنيين داخل الجملة الواحدة أو بين جملتين و يتحقق بوسيلة من وسائل الربط ٠

فالغاية من وجود الرابط تحقيق التراصف أو الانتظام بين الكلمات أو الجمل فيكون الثاني بمقتضى هذا التراصف جزء من جملة الأول فيتم المعنى ، أو يوضحه ، أو يؤكده ، أو يكون سببا له (٢) و بذلك يعد الربط من أهم الوظائف النحوية التي يعتمد عليها تشكيل التراكيب في اللغة ، إذ لا بد أن ترتبط المفردات في التراكيب بعلائق نحوية مختلفة) (٣) و يتم الربط بالضمير أو

الحرف لوصل الكلمة بالكلمة أو الكلمة بالجملة أو الجملة بالجملة لافتقار الكلمة أو الجملة لهذا الرابط في تكوين المعنى ٠

و الروابط خمسة أنواع هي : الضمير العائد ، و الحرف و إعادة اللفظ ، و إعادة المعنى و العهد ، و جعل تحت هذه الأنواع أقساما ، فالضمير العائد يشمل ضمير الشخص و الإشارة و السببي و الواقع في حيز العطف ، و الحرف يشمل وقوع الفاء في جواب الشرط و اللام في جواب القسم ، و لولا ، و الألف و اللام الواقعة محل الضمير ٠(٤)

---

(١) انظر حسان تمام – اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ٢١١ – ٢١٢

(٢) انظر : الرشود ، حصة بنت زيد ، الوجوب في النحو ، ص ٢٠٧

(٣) النجار ، لطيفة ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية و تعقيدها ، ص ١٩٠

(٤) انظر ، حسان تمام ، اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢١٤ ، ٢١٥

(ب) : الربط عند العلماء و الباحثين قديما و حديثا

لقد عرف العلماء قديما الربط بين المفردات و الجمل ، و قد ظهر هذا مصطلح الربط بوضوح عند ابن السراج فقال : (و اعلم أن الحرف لا يخلو من ثمانية مواضع : إما أن يدخل على الاسم و حده مثل الرجل أو الفعل و حده مثل سوف أو ليربط اسما باسم : جاءني زيد و عمرو ، أو فعلا باسم أو على كلام تام ، أو يربط جملة بجملة أو يكون زائدا) **(١)**

فهو يشير إلى و سائل الربط بين الكلمات المفردة أو بين الأنماط التركيبية من الجمل ٠

و يمكننا أن نفهم من حديث عبد القاهر الجرجاني عن الوصل و الفصل و التعالق في نظرية النظم أهمية قرينة الربط بين أجزاء التراكيب اللغوية (٢) ٠

و قد أفرد ابن هشام روابط الجملة في كتابه المغني بمباحث مستقلة ، فذكر المواضع التي تحتاج الجملة فيها إلى الربط و هي : الجملة المخبر بها و الجملة الموصوف بها و لا يربطها إلا الضمير ، و الجملة الموصولة بها الأسماء ، و لا يربطها غالبا إلا الضمير ، و الواقعة حالا ، ورابطها إما الواو أو الضمير أو كلاهما ، و المفسرة لعامل المشتغل عنه ، و بدلا البعض و الاشتمال و لا يربطها إلا الضمير و معمول الصفة المشبهة ، و لا يربطه إلا الضمير ، و جواب الشرط المرفوع بالابتداء ، و لا يربطه أيضا إلا الضمير ، و العاملان في باب التنازع ، ويرتبطان إما بعاطف أو بعمل أولهما في ثانيهما ،أو كون ثانيهما جوابا للأول ،وأخيرا ألفاظ التوكيد الأول ويربطها الضمير الملفوظ به (٣).

وقد خص ابن هشام روابط الجملة الخبرية بما هي خبر عنه بمبحث مستقل وحصرها في عشرة مواضع هي: الضمير ، والإشارة وإعادة المبتدأ بلفظه أو إعادته بمعناه ، وعموم يشمل المبتدأ، وأن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير علي جملة خالية منه أو بالعكس ، والعطف بالواو ، وشرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر ، و(ال) النائبة عن الضمير، وكون الجملة نفس المبتدأ في المعنى ، وقد عزز هذه الأنواع بشواهد من القرآن الكريم و أشعار العرب (٤).

---

(١) ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٤٢/١

(٢) انظر : الجرجاني عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ص ٢١٤

(٣) انظر ، ابن هشام ، مغني اللبيب ، ١٦١/٢ ــ ١٦٩

(٤) انظر: ابن هشام ، مغني اللبيب ١٥٧/٢- ١٦١

أما المحدثون فقد عبروا عن هذه القرينة بوسائل شتى هي : تعني اتصال أحد المترابطين بالآخر (١) و أنها تسهم في تقديم أدلة لتعيين الصلات و الوظائف الإعرابية (٢) و قدموا دراسات وافية عن قرينة الرابط و أهميتها في الدرس النحوي من منظور لساني حديث ٠

و قد استند أحد الباحثين إلى مبحث الفصل و الوصل عند عبد القاهر الجرجاني ليقابل المصطلحات التي استعملها و هي : الاتصال و الانفصال و العطف بمصطلحات : الارتباط و الانفصال و الربط (٣) و ميز بين هذه المصطلحات فرأى أن الارتباط يشير إلى (أن في داخل الجملة العربية علاقات سياقية نحوية تنشأ بين المعاني الوظيفية النحوية دون اللجوء إلى أداة لأن كل علاقة وثيقة أشبه بعلاقة الشيء بنفسه) (٤) فتكون الجملة في هذه الحالة غير محتاجة إلى وسيلة لفظية تعلق أحد المعنيين بالآخر ، أما الانفصال فيعني : عدم وجود علاقة لفظية و معنوية بين الجملة و ما يجاورها من جمل ، أو بين المكون و ما يجاوره من مكونات داخل الجملة ٠

سادسا : قرينة التلازم

وهي إحدى القرائن اللفظية ، و ذات حضور مهم في التحليل النحوي ، يكاد يأخذ حيزا واسعا في مسائل التحليل إذا اعتبرنا أن التلازم يقابل كل تركيب نحوييقتضي فيه كل جزء ما يتمم معناه النحوي ، فالتلازم عند تمام حسان يعني : (أن يستلزم أحد العنصرين التحليلين النحويين عنصرا آخرا (٥)

(١) حسان ، تمام ، اللغة العربية ٠ معناها و مبناها ، ص ٢١٣

(٢) قباوة ، فخر الدين ، التحليل النحوي ، أصوله و أدلته ، ص ١٨٣

(٣) انظر : حميدة ، مصطفى ، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر و لنجمان ، ط١ ١٩٩٧ ، ص ١٤٦

(٤) نفسه ، ص ١٤٠

(٥)حسان تمام ، اللغة العربية ص ٢١٧

و عبر عنها فخر الدين قباوة بمصطلح الاقتضاء و هو (طلب الكلمة ما يتمم معناها في النظم) (١) ، و هي (إحدى القرائن القرائن الشكلية التي تعين على تحديد مواقع بعض الكلمات بين أقسام الكلمة ، و هي من العناصر البارزة التي تكون نظام تأليف العبارة في اللغة) (٢) و التلازم من وجهة نظر خليل عمايرة هو : اتحاد كلمتين أو أكثر اتحادا وظيفيا حتى لتعدان كالكلمة الواحدة في موقعها في التركيب الجملي فتؤدي معنى واحدا) (٣)

و(التلازم إما أن يكون بالمبنى الوجودي وهو المذكور وإما أن يكون بالمبنى العدمي وهو الذي لا يتحقق بعلامه . والملاحظ أن الأكثر في أمن اللبس أن يكون نتيجة الذكر، فيكون الذكر قرينة على المعنى المراد ويتم الذكر عن طريق الافتقار أحيانا كما في تلازم الموصول و صلته وتطلب كلا وكلتا مضافا إليه معرفة مثنى ٠٠)(٤)

و بذلك يترتب على قرينة الافتقار ألا يستغني – مثلا – حرف الجر عن المجرور و لا حرف العطف عن المعطوف و لا الموصول عن صلته و لا المضاف عن المضاف إليه ٠٠٠إلخ ٠

سابعا : قرينة الأداة

و هي مصطلح كوفي يوازي ما يسميه البصريون حروف المعاني (٥) ، أو الحرف الذي يأتي قسيما للاسم و الفعل (٦)، وما يهمنا هنا من المصطلح الأداة هو أنها (مبنى تقسيمي يؤدي معنى التعليق ، و العلاقة التي تعبرعنها الأداة إنما تكون بالضرورة بين الأجزاء المختلفة من الجملة) (٧)

---

(١)قباوة ، فخر الدين ، التحليل النحوي ، ص ١٧٥

(٢)الساقي ، فاضل ، أقسام الكلام العربي ، ص ١٩٦

(٣)عمايرة ، خليل ، في نحو اللغة و تراكيبها ، ص ١٨٩ ٠

(٤)حسان تمام ، اللغة العربية معناها و مبناها ، ص ٢١٧ ٠

(٥) انظر القوزي ، عوض حمد ، المصطلح النحوي ، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، جامعة الرياض ، الرياض ، ١٩٨١،ص ١٤٧.

(٦) انظر ،سيبويه ،الكتاب،١٢/١

(٧) حسان تمام ،اللغة العربية ، ص١٢٣

و هذه العلاقات هي علاقات سياقية أي وظيفية لا معجمية ، فالأداة ذات افتقار متأصل للسياق (١) و ذلك لأنها مجرد روابط تربط أجزاء الجملة بعضها ببعض ، و تدل على العلاقات الداخلية بين أجزائها و هذا ما قصده النحويون من قولهم حروف المعاني ٠

قال الزجاجي: (أما حد حروف المعاني وهو الذي يلتمسه النحويون فهو أن يقال : (الحرف ما دل على معنى في غيره نحو (من) و (إلى) و(ثم) وما أشبه ذلك ، و شرحه أن (من) تدخل في الكلام للتبعيض _ فهي تدل على تبعيض غيرها لا على تبعيض نفسها ...و كذلك سائر حروف المعاني)(٢)

وحين أراد النحاة التعبير عن افتقار الأدوات إلى الضمائم أو إلى السياق ، قالوا في تعريفهم للحرف : (هو ما دل على معنى في غيره) (٣) وقالوا في تعبيرهم عن المعاني الوظيفية للأدوات : إنها معان حقها أن تؤدى بالحرف ، أي أن يكشف عنها في مظانها الأصلية في السياق (٤)

والأداة قد يتعدد معناه الوظيفي ، لكن ذلك لا يخرجها عن كونها أداة فلا تؤدي غير وظيفة الأداة ، و من ذلك ما تخرج إليه بعض أدوات الاستفهام من معان مجازية يقتضيها السياق (٥) إذ يؤدي السياق دورا مهما في تحديد المعنى الوظيفي للأداة لذا رأى فيرث (firth) و هو زعيم الاتجاه السياقي : أن المعنى لا ينكشف إلا من خلال تسييق الوحدة اللغوية أي وضعها في سياقات مختلفة (٦) ٠

فيكون تعدد المعنى الوظيفي للأداة متعلقا بما تدل عليه القرائن في السياق يضاف إلى ذلك أن تعدد المعنى الوظيفي يعد (ظاهرة لها أهميتها البالغة في مجال البحث

اللغوي تعكس تشابك العلاقات بين المعطيات الصرفية و النحوية ، و يتوقف على إدراكها الفهم الكامل لمعاني التعبير في اللغة العربية) (٧) ٠

---

(١) انظر: حسان تمام ،اللغة العربية ،ص ١٢٧

(٢) الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو ، ص٥٤

(٣) السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ،١٩٨٤ ص ٧٤

(٤) النحاس ، مصطفى ، دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر و التوزيع _ الكويت ط٢،١٩٨٦ ،ص٢٧١

(٥) انظر ، الساقي فاضل ، أقسام الكلام العربي ، ص ٣٢٨ ــ ٣٢٩ ٠

(٦) عمر ، أحمد مختار ، علم الدلالة ، عالم الكتب القاهرة ، ط٥ ، ١٩٩٨ م ، ص ٦٨ ٠

(٧) انظر : الشاذلي ، أبو السعود حسنين ، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية ــ دراسة تحليلية تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية ــ الإسكندرية ، ط١ ١٩٨٩ م ، ص ٥١ ٠

و المقصود بتشابك العلاقة بين الأداة و الجملة ، أن معنى الأداة يدل على معنى الجملة ، فتعطى الجملة تسمية الأداة إذ نقول : جملة منفية أو مؤكدة أو غير ذلك ، كما يمكن للأداة عند حذف الجملة أن تؤدي معنى الجملة كاملا إذا دل السياق عليها ٠

و قد رأى صاحب نظرية القرائن أن الأداة (قرينة متعددة جوانب الدلالة حيث تدل بمعناها الوظيفي ، و بموقعها و بتضامها مع الكلمات الأخرى و بما قد يكون متفقا مع وجودها من علامات إعرابيه على ضمائمها ٠٠٠و هذا التعدد يجعلها في التعليق النحوي قرينة لفظية هامة جدا) (١)

و يفهم من ذلك أن الأداة تكون قرينة من أربعة جوانب هي : المعنى الوظيفي ، أي العمل النحوي ، و رتبتها ، و تلازمها مع غيرها من الضمائم ، و دلالة العلامة الإعرابية على عملها و قد درست هذه القرائن كلها عدا الجانب الوظيفي للأداة ٠

و تقسم الأداة من جهة وظيفتها إلى قسمين : الأول : أدوات أسلوبية تميز التراكيب بعضها من بعض كالنفي و الاستفهام و التأكيد و التمني و غيرها ، و الثاني : أدوات غير أسلوبية و هي التي تقوم بعملية الربط بين أجزاء الجملة كحروف الإضافة و العطف و الجر و المعية و الاستثناء و التعليل و غيرها ٠ (٢)

---

(١) حسان ، تمام ، اللغة العربية ، ص ٢٢٥ ٠

(٢) انظر النحاس ، مصطفى ٠ دراسات في الأدوات النحوية ، ص ٣٣ ٠

الفصل الثاني
القرائن المعنوية

و يحتوى على مطلبين :

المطلب الأول : تعريف القرائن المعنوية وأهميتها في التحليل النحوي

المطلب الثاني : أنواع القرائن المعنوية

أولا : قرينة الإسناد
ثانيا : التخصيص
ثالثا : قرينة النسبة
رابعا : قرينة التبعية

المطلب الأول

القرائن المعنوية : تعريفها وبيان أهميتها في التحليل النحوي

القرائن المعنوية هي عبارة عن ظواهر غير لفظية ، أي أنها لا تظهر على المستوى السطحي في التركيب ، و إنما تفهم ضمنيا من المقال و تؤدي دورا مهما في تعيين المعاني النحوية للتراكيب ٠

و قد عبر ابن جني عن أهمية القرائن المعنوية عند حديثه عن مقاييس اللغة التي يفهم منها ما نقصده بالقرائن اللفظية و المعنوية ، فقال : (مقاييس اللغة و هي ضربان : أحدهما معنوي ، و الآخر لفظي ، و هذان الضربان و إن عما و فشوا في هذه اللغة فإن أقواهما و أوسعهما هو القياس المعنوي) (١) و مثل عليها بباب الممنوع من الصرف فجعل المنع عائدا إلى سبب لفظي واحد و المعنوي إلى ثمانية أسباب كالتعريف و الوصف و العدل و التأنيث و غير ذلك ، و من ذلك أيضا رفع الفاعل و نصب المفعول إذ إنه يعود إلى اعتبار معنوي لا لفظي ، ورأى ابن جني له لأجل هذا كان العوامل اللفظية راجعة في حقيقتها إلى العوامل المعنوية ٠

فإذا قلت : ضرب سعيد جعفرا فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا ، إذا لا تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد و الراء و الباء على صورة (فعل) فهذا هو الصوت ٠ و الصوت مما لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل ، ثم ينتهي إلى القول بأن المعنى أأشيع و أسير حكما من اللفظ ، لأنك في اللفظ متصور للحال المعنوي و لست في المعنى بمحتاج إلى تصور حكم اللفظ (٢)٠

نستنتج من كلام ابن جني أمورا أهمها : أن القرائن المعنوية تؤدي دورا مهما في التحليل النحوي ، و أن القرائن اللفظية راجعة إليها ، و إن حديث النحاة عن العوامل اللفظية و المعنوية هو ما يفهم في هذا البحث من القرائن اللفظية و المعنوية ، وان العمل فعليا إنما هو راجع لأساس معنوي لا لفظي يؤديه المتكلم ؛ لأن اللفظ ما هو إلا آلة ٠

(١) ابن جني ، الخصائص : ١١٠/١

(٢) انظر نفسه : ١١٠/١ – ١١٢

ومن اللذين أشاروا إلى أهمية القرائن المعنوية في التحليل النحوي الرضي الاستراباذي ، فذكر أن قولنا : أكل الكمثرى موسى و استخلف المرتضى المصطفى – صلى الله عليه و سلم – نحتاج فيه إلى القرينة المعنوية لنميز الفاعل من المفعول (١) ٠

و قد ذهب الحلواني إلى أن العوامل بنوعيها قرائن في التحليل النحوي ، و ذهب إلى أن النحاة الأوائل سموا القرينة اللفظية عاملا نحويا اقتداء بعلم التوحيد ، و قادهم ذلك إلى تصورات ليست لغوية النزعة (٢) أي ذهنية غير ظاهرة على المستوى السطحي ، و قال : لقد كان عمل النحاة مقصورا في البداية على ملاحظة هذه القرائن و دراستها ثم اهتدوا إلى ظواهر إعرابية لم يجدوها مصحوبة بقرائن لفظية و لكنها تعبر عن معان خاصة ، فهيأ لهم هذا أن يقسموا العوامل إلى قسمين كبيرين هما : العوامل اللفظية و العوامل المعنوية (٣) و قصد بذلك أن القرائن اللفظية كانت أسبق ملاحظة لدى النحاة من القرائن المعنوية التي اهتدوا إليها لتفسير الوظائف غير اللفظية في التركيب الجملي ٠

و من المحدثين تمام حسان الذي قدم دراسات مفصلة عن القرائن المعنوية ؛ فأبرز أهمية هذه القرائن في التحليل النحوي معللا سبب تأخر ظهور هذا النوع من القرائن في الدرس النظري بأنه راجع إلى صعوبة الكشف عنها ، ورأى أن التعليق هو الإطار الضروري للتحليل النحوي أو كما يسميه النحاة الإعراب (

٤) و التعليق قرينة معنوية خالصة تحتاج إلى تأمل ، و هذا التأمل يقود في الأغلب الأعم إلى متهات الأفكار الظنية التي لا تتصل اتصالا مباشرا بالتفكير النحوي (٥) ٠

و أهم ما يميز القرائن المعنوية أنها علاقات سياقية يتضح دورها في تحديد المعنى الوظيفي عند فهم العلاقة الرابطة بين الفعل و الفاعل - مثلا – أو المبتدأ و الخبر ، فيكشف هذا الفهم عن الدور الوظيفي للتركيب ، مع الأخذ في الاعتبار أن هذهالقرائن غير قادرة وحدها على تحديد هذه الوظيفة ، بل تتضافر مع القرائن اللفظية لتشكل الدليل على إقامة الإعراب السليم ٠

---

(١) انظر الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي ، تحقيق عبد العال مكرم ، عالم الكتب القاهرة ط١ ٢٠٠٠ ، ١٨٤/١

(٢) انظر الحلواني ، محمد خير ، أصول النحو العربي ، ص ١٣٩

(٣) انظر ، نفسه ص ١٤٦ ٠

(٤) حسان تمام ، اللغة العربية – معناها و مبناها – ص ١٨٩

(٥) نفسه ، ص ١٨٢ ٠

المطلب الثاني :أنواع القرائن المعنوية

أما انواع القرائن المعنوية فإنها – عند المتقدمين – منضمة تحت ما سمي بقرينة المعنى ، و لم يذكروا أقسامها رغم توظيفها في التحليل ، و قد اختصر تمام حسان هذه الأنواع قائلا : إن العلاقات السياقية قرائن معنوية تفيد في تحديد المعنى النحوي (١) و جعل القرائن المعنوية مكونة من أربع قرائن هي : إسناد

، التخصيص ، النسبة ، التبعية ، و يتفرع من هذه القرائن قرائن معنوية أخص منها ، فالتخصيص – مثلا – قرينة معنوية كبرى تضم قرائن التعدية و الغائية و المعية و الظرفية و التحديد و التوكيد و الملابسة و التفسير و الإخراج و المخالفة (٢)

و تضم قرائن النسبة ثلاثين قرينة معنوية فرعية تمثل مجموع معاني حروف الجر ، و معها الإضافة (٣) و تابعه في ذلك معظم الباحثين (٤) فذكروها منفردة أو متضافرة مع قرائن أخرى ٠

و في ضوء ذلك فإن ما ذكره نحاة البصرة و الكوفة من عوامل كالابتداء ، و المضارعة ، أو وقوع المضارع موقع الاسم و ما سمي بالخلاف و التجرد و غيرها كلها تلتقي مع ما ذكره المحدثون من قرائن ؛ فالابتداء يقابل الاسناد ، و المفعولية تقابل التعدية ، و الإضافة منضوية تحت قرينة النسبة و هكذا ٠

و قد جعلت الدراسة القرائن المعنوية في مصادر البحث أربعة هي :

الإسناد و التخصيص و النسبة و التبعية ، و فيما يأتي بيان ذلك :

---

(١) انظر : حسان ، تمام ، اللغة العربية – معناها و مبناها – ص ١٩١ ٠

(٢) انظر : نفسه ص ١٩٤

(٣) انظر : نفسه ص ٢٠١ ، ٢٠٣

(٤) انظر : عبد اللطيف ، محمد حماسة ، العلامة الإعرابية ص ٣٠٦ ، و بكر ٠ محمد صلاح الدين ، نظرة في قرينة الإعراب ، ص ٣٤ ، نحلة ، محمود أحمد ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية – ص ٨٣ ٠

أولا : قرينة الإسناد :

و هي إحدى القرائن المعنوية الرابطة بين ركني الجملة الأساسيين في الجملة العربية بنوعيها ، المبتدأ و الخبر في الجملة الإسمية ، و الفعل و الفاعل أو نائبه في الجملة الفعلية أو ما شابهها ، و لا يكون الإسناد قرينة إلا عند تصور هذه العلاقة الرابطة بين الركنين و فهم دورها في التحليل النحوي ٠

فهي مظهر من مظاهر تطور العربية ، حيث إن المتكلم يمكن له أن يلمح هذه القرينة لمحا عقليا في حين تحتاج اللغات الأخرى إلى كلمات خاصة للدلالة على الإسناد و هي ما تسمى بـ (الكلمات المساعدة) (١) ٠

فالعربية لا تحوي في مكونات جملها ما يدل على الإسناد لفظا ، لذا كان الإسناد عملية ذهنية خالصة ، فالمتكلم عندما ينجز نصا لغويا فإنه يدرك ذهنيا أن ثمة علاقة بين المفردات المتراصة ، فالجملة البسيطة (حضر زيد) تعبر عما يدور في ذهن منجزها من إسناد الحضور إلى زيد و تكون العملية الذهنية الرابطة بين الحضور وزيد هي ما يسمى بالإسناد ، و لو كان ذهن المتكلم خاليا من تصور هذه العلاقة لكانت هذه الألفاظ لا تحمل إلا الدلالة المعجمية لكل مفردة على حده ، و قد بين الزمخشري أهمية الإسناد بين المسند و المسند إليه فرأى أنه لو جردا منه لأصبح في حكم الأصوات التي من حقها أن ينعق بها غيرمعربة ؛ لأن الإعراب لا يستحق إلا بعد العقد و التركيب (٢) ، و ذلك لأن

الإسناد روح الكلام بدونه تكون الكلمات منعزلة غير مترابطة و من ثم لا تعبر عن فكرة معينة ٠

و من هنا فإن الجملة في أبسيط صورها تتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هي : المسند و المسند إليه ، و الإسناد الرابط بينهما (٣) ٠

و قد لا حظ تمام حسان صعوبة الاعتماد على قرينة الإسناد في التحليل النحوي نظرا لتعدد علاقات الإسناد فرأى أنها : (تحتاج إلى قرائن أخرى لفظية تعينها على تحديد نوعها) (٤)

---

(١) انظر : حسان ، تمام اللغة العربية – معناها و مبناها – ص ١٩٣ ٠

(٢) انظر ، ابن يعيش ، شرح المفصل : ٨٣/١

(٣) انظر ، المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي ، نقد و توجيه ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٩٦٤ ، ص ٣١

(٤) حسان تمام ، اللغة العربية – معناها و مبناها ص ١٩٢ ٠

ثانيا : قرينة التخصيص

هي قرينة معنوية كبرى تضم قرائن تعد فروعا لها ، و قد علل تمام حسان سبب اختيار مصطلح التخصيص للتعبير عن هذه القرينة ، فقال : إنما سميت هذه القرينة الكبرى قرينة التخصيص لما لاحظته من أن كل ما تفرع عنها من القرائن قيود على علاقة الإسناد، بمعنى أن هذه القرائن المعنوية المتفرعة عن التخصيص يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل أو الصفة(١).

أما فروع قرينة التخصيص فهي كثيرة تشمل التعدية مع المفعول به، والغائية مع المفعول لأجله، والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن وغيرها، والمعية مع المفعول معه والمضارع بعد الواو، والظرفية مع المفعول فيه، والتحديد مع المفعول المطلق، والملابسة مع الحال، والتفسير مع التمييز، والإخراج مع الاستثناء، والمخالفة مع الاسم المنصوب على الاختصاص، وبعض المعاني الأخرى(٢) وتسمى هذه القرائن الفرعية على قرينة التخصيص عند النحاة بالفضلات(٣)،

وتقترن الوظائف النحوية التي تؤديها هذه القرائن بعلامة النصب (الفتحة) أو ما يقابلها في بعض الأنواع من الأسماء كالألف في الأسماء الخمسة والياء في المثنى والكسرة في المجموع بالألف والتاء وغيرها.

ويجدر بنا التنبه إلى أنه لا يقصد بالتخصيص المعنى اللغوي على إطلاقه، بل يراد به ما قصده النحويون بالتقييد، وقد اعترض أحمد سليمان ياقوت على فروع هذه القرينة مبينا أن (كل كلام في اللغة العربية هو تخصيص لمعنى وليس التخصيص مقصورا على المنصوبات فحسب ،بل يتناول المجرورات أيضا، فقولنا: يذهب المريض إلى المستشفى تخصيص لجهة الذهاب ... وأيضا

---

(١) حسان – تمام ، اللغة العربية ، معناها و مبناها ص ١٩٥٠

(٢) انظر : نفسه ص : ٠١٩٤

(٣) و الفضلة في عرف النحاة ما زاد على ركني الجملة الأساسية ، و لا تعني الفضلة أنه يمكن الاستغناء عنها متى شئنا بل قد تكون الفضلة – أحيانا – مهمة و تتوقف الفائدة على ذكرها ٠ و يرى د٠ مازن الوعر أن مفهوم المسند و المسند إليه و الفضلة ، أي الزيادة النحوية و الدلالية على العلاقة الإسنادية إنما هو حجر الأساس في النظرية العربية اللسانية للتراكيب

– و أن جمهور النحاة العرب بنوا تحليلهم النحوي على هذه المكونات الثلاثة ٠ انظر : الوعر ، مازن ، نحو نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس – دمشق ط١ ، ١٩٨٧ ، ص ١٣٨ ٠

فإن قرينة التخصيص تتناول الفاعل أيضا في قولنا : إنما ينجح المجتهد ، أليس في ذلك تخصيص للنجاح و جعله للمجتهد) وانتهى إلى نتيجة مفادها أن قرينة التخصيص (قرينة واسعة تدخل تحتها المعاني النحوية بعامة و ليس المنصوبات فقط ، أو هي كما يقول المناطقة : جامعة و ليست مانعة) (١)

و يمكننا القول إن ما ذكره ياقوت يتناول التخصيص بمعناه العام في الاستعمال اللغوي و ليس ما نقصده بتقييد الإسناد ؛ فالتخصيص هنا هو تقييد إسناد الفعل – مثلا – إلى الفاعل بمفعول أو حال أو غيره ، نحو : شرب زيد ماء ، فإسناد الشرب إلى زيد مخصص بوقوعه على الماء ، و هكذا ، و بذلك لا يقصد بالتخصيص ما ذكره البلاغيون من نحو : إنما ينجح المجتهد ، و لا يقصد به تقديم ما حقه التأخير نحو تقديم المفعول به على الفاعل ، أو كما قال ابن الأثير : (قولك زيدا ضربت ، تخصيصا له بالضرب دون غيره ، و ذلك بخلاف قولك : ضربت زيدا ، لأنك إذا قدمت الفعل كنت بالخيار في إيقاعه على أي مفعول شئت بأن تقول ضربت خالدا أو بكرا أو غيرهما) (٣) فهذه بحوث تتصل بالأساليب و الرتب و الدلالة ٠

فالتخصيص يشبه قرينة الإسناد من جهة إنه معنى منجز في ذهن المتكلم ' و يتفرع عن هذا المعنى الذهني معان متعددة تتعلق جميعها بالإسناد تقييدا و تضيقا فتتخصص علاقة الإسناد باتجاه معين و من ثم صار التخصيص قرينة تنطوي تحتها كل أنواع الفضلات في التركيب اللغوي و تعبر كل قرينة فرعية عن باب نحوي معين كالمفعول به أو لأجله أو معه ٠٠٠

(١) ياقوت ، أحمد سليمان ، ظاهرة الإعراب في النحو العربي ، ص ٨٥

(٢) نفسه ، ص ٨٥ .

(٣) ابن الأثير ، ضياء الدين المثل الثائر في أدب الكاتب و الشاعر – تحقيق : أحمد الحوفي ، بدوي طبانة ، منشورات دار الرفاعي ، الرياض ، ط٢ ، ١٩٨٣ م ، ص : ٢٣٩ – ٢٤٠ .

ثالثا : قرينة النسبة

هي قرينه كبرى ينضوي تحتها عدد من القرائن المعنوية هى مجموع معانى حروف الجر البالغة تسعة وعشرين معنى ، يضاف إليها معنى قرينة الإضافة (١) ، والنسبة(قيد عام على علاقة الإسناد أو ما وقفع في نطاقها .....وهذا القيد يجعل علاقة الإسناد نسبية)"(٢) غير أن طبيعة التقييد هنا تختلف عن التقييد في قرينة التخصيص السابقة ، لأن الإضافة علاقة معنوية تربط بين شيئين تجعل منها شيئا واحدا ، و ينظر إليهما على أنهما يؤديان معنى واحدا ، وقد فرق تمام حسان بين التخصيص والنسبة قائلا: وواضح أن معنى النسبة

غير معنى التخصيص ؛ لأن معنى التخصيص تضييق ومعنى النسبة إلحاق)(٣

فالإضافة نسبة وارتباط بين شيئين لا يدل ارتباطهما معا على فكرة تامة (٤) ويقع هذا الارتباط في ضربين من التراكيب ، إما بإضافة فعل إلى اسم ويكون بواسطة حرف الجر نحو: مررت بزيد ، وقد سمى النحاة حروف الجر حروف إضافة لأنها تضيف معاني الأفعال إلى الأسماء أي تربط بينها (٥) ، ويكون الثاني بإضافة اسم نحو : غلام زيد .

و الفرق بين الإضافة بالحرف و الإضافة بالاسم من جهة التخصيص ، أن النسبة مع حرف الجر هي إضافة معاني الأفعال إلى الأسماء و تنسبها إليها على رأي القدماء ، و على رأي تمام حسان أنها تجعل علاقة الإسناد نسبية ، فالنسبة ربط شيء بشيء بحرف الجر و تكون بين الفعل و الاسم نحو : مررت بزيد أو بين الاسم و الاسم نحو : الكتاب لزيد ، أما الإضافة فهي نسبة (ربط) بين اسمين فقط .

---

(١) انظر : حسان تمام ، اللغة العربية، ص ٢٠١ .

(٢) نفسه ، ص٢٠١.

(٣) نفسه ،ص٢٠١.

(٤) انظر : المخزومي ، مهدي في النحو العربي _ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، مكتبة لبابي الحلبي ، القاهرة ،١٩٦٦ ، ص١٨٣.

(٥) انظر : سيبويه ، الكتاب ، ٤٩٦/٤_٤٩٧ ، حيث عقد بابا سماه :(باب حروف الإضافة إلى المحلوف به ، وعبر في موضع آخر على تعدية الفعل اللازم على أنه يصل ما يبنى عليه

بواسطة حرف الإضافة ، انظر الكتاب ، ٩٢/١ وينظر ، الأزهري ، شرح التصريح ،٦٣٠/١.

لقد فهم النحاة الإضافة على أنها علاقة نسبة بواسطة حرف الإضافة ظاهرا أو مقدرا ، فيشمل النوعين كليهما : الجار و المجرور ، و المضاف و المضاف إليه ، قال ابن الحاجب في مفهوم النسبة الإضافية : (كل اسم نسب إليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا أو تقديرا أو مرادا (١) ، و بذلك تتميز النسبة الإضافية عن النسب الإسنادية و غير الإسنادية كونها تتم بحرف إضافة ظاهر أو مقدر ٠

و بذلك يمكن القول إن الإسناد و الإضافة يجتمعان في أمر و يختلفان في آخر ؛ إذ يجتمعان في أن النسبة في الإسناد و الإضافة تربط شيئا بشيء ، و يختلفان في أن النسبة بين المسند و المسند إليه تؤدي فكرة تامة (معنى يحسن السكوت عليه) أما بين المتضايفين فلا تؤدي معنى تاما ، لذا يجدر بنا التنبيه إلى أن تسمية هذه القرينة (بقرينة النسبة) على الاطلاق فيه عموم يدخل كل علاقة نحوية في التركيب بعلاقة نسبة لذلك فمن الأسلم تحديد هذه القرينة بالتقييد فنقول : (نسبة إسنادية و نسبة غير إسنادية) - مثلا – بعدا عن سعة دلالة النسبة و شمولها لعلاقات نحوية أخرى لأننا لو قلنا مثلا : المؤمن صبور فإننا نعبر عن هذه العلاقة : إننا نسبنا الصبر إلى المؤن ٠

و في دور هذه القرينة فإنه بالإمكان أن نجعل الحديث عنها على شقين :

أحدهما: متعلق بمعاني حروف الجر ، إذا فهمنا هذه القرينة على أنها اختيار المعنى المناسب لحرف الجر حسب ما يقتضيه السياق و ما يرافق هذا الاختيار من بيان لمعنى التركيب ٠

و ثانيهما : قرينة الإضافة ،و هكذا فإن قرينة النسبة بشقها المتعلق بحروف الجر تعني بتحليل معاني الأدوات الذي يشكل جزءا مهما من التحليل النحوي٠

---

(١) ابن الحاجب ، لأبو عمرو ، عثمان بن عمر ، الأمالي النحوية ، تحقيق عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، الدوحة ط١ ، ١٩٨٦ ، ص ٥٩ ٠

رابعا : قرينة التبعية

هي قرينة معنوية كبرى تدل على و جود لفظين أو تركيبين يكون الأول متبوعا و الثاني تابعا ، فتكون التبعية على إعراب العنصر التابع ، و قد عرف الزمخشري التوابع قائلا : (هي الأسماء التي لا يمسها الإعراب إلا على سبيل التبع لغيرها) (١) ، و يفهم من ذلك أن الإتباع سبب في ظهور علامة الإعراب على أواخر التابع و من ثم تحدد وظيفته النحوية ٠

و يرتبط العنصران بروابط جعلت الثاني تابعا للأول ، و لعل أهم هذه الروابط قرينة المطابقة بينهما في الإعراب ، التي هي نتيجة لقرينة التبعية ، يضاف إليهما قرينة الرتبة إذ إن (رتبة التابع هي التأخر عن المتبوع دائما أيا كان نوعهما) (٢)

و لما كانت التبعية قرينة كبرى فإنها تضم قرائن تنضوي تحتها ، و قد عدها تمام حسان أربع قرائن هي : النعت و العطف و البدل و التوكيد و عند شرحه لها ذكر أن منها عطف البيان (٣) و حدد علاقته بالبدل قائلا : (كل ما صح أن يكون عطف بيان صح أن يكون بدلا إلا عند امتناع إعادة بناء الجملة مع حذف المبدل منه و إقامة البدل مقامه فإذا امتنعت هذه التجربة فالتابع للبيان لا للإبدال) (٤)

و قد فرق كثير من النحاة بين عطف البيان و البدل ، و لكن بعض المتأخرين و أكثر المحدثين لا يرى ذلك (٥)

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٣٨ .

(٢) حسان تمام ، اللغة العربية ص ٢٠٤ .

(٣) انظر حسان تمام ، اللغة العربية ، ص ٢٠٤ .

(٤) نفسه ، ص ٢٠٤ .

(٥) قال ابن السراج : (إن عطف البيان تقديره النعت التابع للاسم الأول ، و البدل تقديره أن يوضع موضع الأول ، و تقول في النداء إذا أردت عطف البيان يا أخانا زيدا ، فتنصب و تنون ، لأنه غير منادى فإن أردت البدل قلت : يا أخانا زيد ، ابن السراج ، الأصول : ٢ / ٤٦ .

أما الرضي فقد جعل عطف البيان و البدل شيئا واحدا ، فقال : (لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل و بين عطف البيان ، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل) الاستراباذي ، الرضي شرح الكافية : ٣ / ١١٣ .

ومن المحدثين عباس حسن الذي انتقد تفريق النحاة بين عطف البيان و البدل و ذكر أن المشابهة بينهما كاملة لا غالبة ، و أن التفريق بينهما قائم على أساس غير سليم و من الخير توحيدهما للتيسر ، و مجاراة الأصول اللغوية ، حيث قال : إن التفريق بينهما قائم على التخيل و الحذف و

التقدير من غير فائدة ترجى و من السداد إهماله ٠ انظر : حسن عباس ، النحو الوافي : ٣ / ٥٤٦ ٠

و نحن مع عدم التفريق بينهما لتشابههما في المعنى الوظيفي المؤديو على ذلك فإن القرائن المنضوية تحت قرينة التبعية الكبرى هي أربع قرائن ينسحب الكلام عليها في الجانب التطبيقي على النحو الآتي :

١-**النعت :**و هي قرينة تخصص أحد طرفي الإسناد أو ما وقع في نطاقه ، و نقصد بالتخصيص أن المنعوت قد يأتي في الجملة دالا على عموم كالاسم النكرة – مثلا – فيزول النعت هذا العموم ، أو أنه يدل على اشتراك يحتاج إلى توضيح ؛ أي أن نعت النكرة يزيل العموم ، و من ثم فهو تخصيص ، و نعت المعرفة يفيد التوضيح بإزالة الاشتراك العارض في المعارف ، قال الزمخشري : (و الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم ، و يقال إنها للتخصيص في النكرات و للتوضيح في المعارف) (١) ، و التخصيص في النعت يعني تقليل دائرة الشيوع في المتبوع٠

و على الرغم من أنه لا تعارض في ذلك كون الخبر وصفا في المعنى نحو قولنا : محمد مجتهد ، غير أن هنالك فرقا بين معنى وصف محمد بـ (مجتهد) و بين الوظيفة النحوية لكلمة مجتهد ، و هو الفرق بين الخبر و النعت ٠

ب- العطف:وهو تابع مقصود يدل على معنى مقصود بالنسبة مع متبوعه ، يتوسط بينه وبين متبوعه أحد حروف العطف مثل قام زيد وعمرو ، فـ(عمرو) تابع مقصود بنسبة القيام إليه مع زيد(٢)، وينفرد العطف عن باقي التوابع بأن التوابع كلها مركب لغوي من رأس وذيل ، أما العطف فمركب من رأسين ، لأن كل واحد منهما يجوز له أن يقوم بوظيفة المركب ككل.

فهو يقوم على محور التعدد الأفقي لمكونات التركيب بواسطة حرف العطف عن طريق الاشتراك في الوظيفة الواحدة بين عناصر متعددة في التركيب.

ويكون (معنى العطف الاشتراك في تأثير العامل، واصله الميل كأنه أمبل به إلى حيز الأول ، وقيل له نسق لمساواته الأول في الإعراب)(٣). ولعل من الأرجح أن نثبت أن تسمية العطف نسقا ليس لمساواته الأول في الإعراب وحسب ، حيث إن كل التوابع تساوي المتبوع بالإعراب فليست ميزة خاصة بالعطف دون غيره من التوابع ،بل سمي نسقا بسبب جريان التابع مجرى المتبوع بالتتابع ، قال ابن منظور:

---

(١) ابن يعيش ، شرح المفصل : ٣ / ٤٦ ٠

(٢)الجرجاني، التعريفات، ص ١٥١

(٣)ابن يعيش، المفصل ٧٤١٣.

(والنحوين يسمون حروف العطف حروف النسق لأن الشيء إذا عطفت عليه شيئا

بعده جرى مجرى واحدا ٠٠٠٠ يقال ناسق بين الأمرين أي تابع بينهما) (١) و يؤدي حرف العطف نفسه معنى المشاركة ، أي مشاركة المعطوف عليه المعطوف في الحكم ، لذا كان سيبويه يسمي حروف العطف بحروف الاشتراك و يسمي العطف شركة (٢) ، و غير أن معنى المشاركة لا يطرد مع كل حروف العطف ، حيث إن بعض الحروف نحو : لا ، بل ٠٠٠ - مثلا – لا تفيد الشركة في الحكم بل لأن ما بعدها يخالف حكم ما قبلها نحو : جاء زيد لا خالد ، و على ذلك تكون المشاركة في حروف العطف إما على سبيل الموافقة في الحكم إثباتا أو نفيا أو المخالفة في ، و من هنا قسم النحاة حروف العطف إلى حروف تشرك التابع مع متبوعه في اللفظ و المعنى ، و أخرى تشركه في اللفظ دون المعنى و هي حروف الاضراب (٣) ٠

ج – التوكيد :

و هو قرينة معنوية تقوم على تكرير يراد به تثبيت المكرر في نفس المتلقي نحو : جاء زيد نفسه أو جاء زيد زيد ، فيكون التوكيد على ضربين : ضرب يقوم على إعادة الكلمة أو الجملة لفظا و معنى ، أو معنى لا لفظا (٤) و على ذلك قسم التوكيد إلى قسمين : لفظي ومعنوي ويستدل على المعنوي بذكر النفس أو العين أو الكل أو الجميع أو عامة بعد الاسم المؤكد ، و يذكر هنا أن

التوكيد بالعين و بالنفس غرضه إزالة احتمال المجاز ، أما التوكيد بـ (كل) و توابعه ، فلإفادة الإحاطة و الشمول ٠ (٥)

١- ابن منظور ، لسان العرب ، مادة : نسق ٠

٢- انظر : سيبويه ، الكتاب ١ / ٤٣٥ ــ ٤٤٠ ٠

٣- انظر ، عبد اللطيف محمد حماسة ، بناء الجملة العربية ، ص ٢٥٩ ٠

٤- انظر : ابن السراج ، الأصول في النحو ، ٢/ ١٩ .

٥- انظر : الاسترابادي ، الرضي ، شرح الكافية ، ٣/ ٩٧ ، شرح ابن عقيل ، ص : ٤٣٧ ــ ٤٣٨

د ــ البدل :وهو تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه (١) وقد خرج بهذا الحد من التوابع النعت والتوكيد لأنهما لا يقصدان بالحكم ،وخرج بقوله (دونه)عطف النسق لأنه المقصود هناك : والمتبوع ،والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه : الثاني دون الأول (٢) ٠

وقد اتفقت معظم عبارات النحويين على أن التوابع غرضها البيان ،ومن ثم فالبدل تبيين لمتبوعه وتكرير له (٣) وحسب ما يفهم من كلام القدماء فإن البيان في البدل مقدم وليس البدل بيانا إنما المبدل منه ويكون ذكر الأول توطئة لبيان الثاني (٤) قال ابن يعيش: (فالبيان في البدل مقدم وفي النعت والتأكيد مؤخر)(٥) وقد اصطلح الكوفيون على تسمية البدل بمصطلحات توحي بغرض البيان والتفسير فسمي عندهم (بالترجمة والتبيين و التكرير) (٦)٠

ولما كان البدل تبيينا وترجمة للمبدل منه فقد لزم أن يكون البدل هو الأول أو بعضه متعلقا به قال سيبويه :(ولا يجوز أن تقول : رأيت زيدا أباه والأب غير زيد ،لأنك لا تبينه بغيره ، ولا بشيء ليس منه ((٧) وذكر أن البدل يؤدي معنيين هما : البيان والتوكيد فقال مبينا وجه فائدة البيان : (وهو أن يتكلم فيقول : رأيت قومك ثم يبدو له أن يبين ما الذي رأى منهم ، فيقول : ثليثهم أو ناسا منهم) (٨)

وعلى ذلك يكون البدل تبيين ما خيف فيه اللبس ، أما التوكيد فيتضح من جهة التكرير ؛ لأن البدل لما كان هو المبدل منه فهو توكيد بالتكرير ، ومثل عليه سيبويه قائلا : وذلك قولك : رأيت قومك أكثرهم ، ورأيت بني زيد ثلثيهم ، فإن أصله : رأيت أكثر قومك ، ورأيت ثلثي قومك ولكنه ثنى بالاسم توكيدا (٩) ،ويقصد بالتثنية تكراره بذكر اسم مشتمل على ضميره ٠ ويكون البدل قرينة في التحليل النحوي بوصفه تابعا مبينا لمتبوعه ،فإذا عرفت هذه العلاقة بينهما كانت دليلا على الوظيفة النحوية ٠

---

(١) الاستراباذي ، الرضي ، شرح الكافية ، ٣ / ١١٣ ٠

(٢) انظر : نفسه ، ٣ / ١١٣ ، و انظر ، ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٤٤٢ ٠

(٣) انظر سيبويه ، الكتاب ، ١ / ١٥١ ، ابن يعيش ، شرح المفصل ٣ / ٦٣ ــ ٦٤ ، الاستراباذي ، شرح الكافية ٣ / ١١٣ .

(٤) انظر ابن يعيش ، شرح المفصل ، ٣ / ٦٦ .

(٥) ابن يعيش شرح المفصل ، ٣ / ٦٦

(٦) الأندلسي ، أبو حيان ارتشاف الضرب ٢ / ٦١٩ .

(٧) سيبويه الكتاب : ١ /١٥١

(٨) نفسه : ١٥١/١

(٩) انظر نفسه ١ / ١٥٠

الفصل الثالث

تضافر القرائن في شروح المعري

و فيه ثلاثة مطالب

المطلب الأول : تضافر القرائن اللفظية

المطلب الثاني : تضافر القرائن المعنوية

المطلب الثالث : تضافر القرائن و المعنى الدلالي

المطلب الأول : تضافر القرائن اللفظية

من يتأمل شروح المعري يجد أنه قد لجأ إلى مجموعة من القرائن اللفظية ليستدل بها على الوجه الإعرابي للمفردة المحللة ، و قد ظهر ذلك في إشارات يفهم منها توظيف هذه القرائن مجتمعة مستدلا بداية بقرينة علامة الإعراب ثم بالقرائن اللفظية الأخرى ، و يبدو أنه استعان بهذه القرائن لتعزيز الوجه النحوي للمادة اللغوية المحللة تارة أو لدحض وجه آخر لإثبات غير وجه محتمل تبعا لوجود قرينة دون أخرى ٠

و يمكننا دراسة تضافر القرائن اللفظية على النحو الآتي :

(١): تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة و الأداة :

ارتبطت العلامة الإعرابية بالصيغة الصرفية و الأداة لتوجيه التحليل النحوي في مواضع مختلفة من شروح المعري و قد استدل بعدد من القرائن اللفظية مجتمعة لإعراب بعض المفردات ، و من ذلك إعرابه لكلمة (أقل) في قول المتنبي :

قفا قليلا بها على فلا أقل من نظرة أزودها (١)

فقال : (ولا أقل ، و يروى بالنصب و هو الوجه ؛ لأن (لا) يبنى الاسم بعده على الفتح إذا كان نكرة ، و(أقل) نكرة ، و قد روى بالرفع على معنى ليس) (٢)

و يدل ذلك على أمرين هما : جواز إعراب (أقل) على وجهين : بالنصب على اعتبار أن (لا) نافية للجنس فيبنى اسمها على الفتح ، أو أن تكون مشبهة بـ (ليس) نحو قول سعد بن مالك القيسي :

من فر عن نيرانها فأنا ابن قيس لا براح (٣)

---

(١) الديوان ، ص ٢٠

(٢) المعري ، معجز أحمد ١٧/١

(٣) من شواهد الكتاب ٥٨/١ ، و شاهده إعمال (لا) عمل ليس ، و هي لغة أهل الحجاز ، و قد أنكر كثير من النحاة إعمال (لا)عمل ليس ، و هي تعمل عند الحجازيين بشروط ، انظر : شرح ابن عقيل ٢٦٥/١ ، ٢٦٨ ، و معاني النحو ٢٧٨/١

و الأمر الآخر ، أن المعري استدل على الوجه الإعرابي بقرائن لفظية هي : الأداة (لا) سواء أكانت نافية للجنس أو عاملة عمل ليس ، و كذلك قرينة الصيغة و هي مبنى النكرة (أقل) ، و قد استدل بقرينة الصيغة لترجيح و جه النصب ، أما وجه الجواز في أو رفع (أقل) فيرجع إلى الأداة باعتبارها المسبب لوجود الحركة الإعرابية ٠

ومن الأمثلة على توظيف هذه القرائن إعراب كلمة (معاذ) في قول المتنبي :

أيا عبد الإله معاذ إني خفي عنك في الهيجا مقامي (١)

حيث قال : (و ضم معاذ على ٠٠النداء كأنه يقول : أيا عبد الله يا معاذ) (٤) ، فوظف قرينة العلامة الإعرابية (الضم) ، و هي علامة استدل بها على المنادى المبني ، و سبب البناء هو مبني الصيغة كزنه بدلا و كونه مفردا فهو مبني على الضم ؛ لأن البدل على نية المبدل منه إضافة إلى تضافر أداة

النداء على نية تكريرها لوجودها في صدر البيت ، و قد دلت العلامة الإعرابية على الأداة كونها الأثر الناتج عنها٠

(١) : الديوان ، ص : ٤٩ ، وروي : أبا عبد الإله ٠

(٢) المعري ، معجز أحمد : ١ /٢٠٠ ٠

(ب) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة :

لقد وظف المعري قرينة الصيغة الصرفية متضافرة مع العلامة الإعرابية في مواضع كثيرة ليدلل بهما على الوجه الإعرابي للمفردة المحللة ٠ و من ذلك إعراب كلمة (ماله) في قول المتنبي :

لو فرق الكرم المفرق ماله * في الناس لم يك في الزمان شحيح (١)

إذ علق عليه قائلا : (و ماله نصب بالمفرق الذي هو الفاعل من فرق) (٢) ، فذكر بذلك قرينتين هما : علامة الإعراب (النصب) ، و من ثم علة النصب و هي وجود صيغة اسم الفاعل (مفرق) العاملة في المنصوب لأن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل الذي أخذ منه ، فكانت هاتان القرينتان دليلا على إعراب (ماله) مفعولا به ٠

و مثله كذلك إعراب كلمة (تخلصا)في قول المتنبي :

كيف الرجاء من الخطوب تخلصا من بعد ما انشبن في مخالبا (٣)

حيث قال : (تخلصا نصب بالرجاء ؛ لأنه مصدر يعمل عمل الفعل فكأنه يقول : كيف أرجو التخلص من حوادث الدهر و بلاياه) (٤) فاستدل بعلامة النصب

و صيغة المصدر (الرجاء) في إعراب (تخلصا) مفعولا به ، و هما قرينتان تضافرتا للدلالة على توجيه الوظيفة النحوية لكلمة (تخلصا) ٠

و نحو ذلك أيضا إعراب كلمة (النفس) في قول المتنبي

---

(١) الديوان ، ص ٦١ ن وروي : لوفرق الكرم ٠

(٢) المعري ، معجز أحمد ، ٢٤٦/١

(٣) الديوان ص: ١٠٠

(٤) المعري ، معجز أحمد ٢٩/٢

فحب الجبان النفس أورده التقى و حب الشجاع النفس أورده الحربا (١)

حيث قال : (النفس : منصوبة بحب في الموضعين ؛ لأنه مصدر فيعمل عمل الفعل (٢) و هو مصدر مضاف إلى فاعله ، فاستدل على إعراب (النفس) بوجود علامة النصب ، معللا و جودها بعمل صيغة المصدر (حب)على تقدير أحب الجبان نفسه ، و أحب الشجاع نفسه ٠

و مثل ذلك إعراب كلمة (العاثور) في بيت الحماسة :

و هل يدع الواشون إفساد بيننا و حفرا لنا العاثور من حيث لا ندري(٣)

إذ قال : (نصب العاثور لأن المصدر عمل فيه (٤) فاستدل بعلامة النصب على إعراب (العاثور) و بصيغة المصدر العاملة عمل الفعل ، و هما قرينتان لفظيتان دلتا متضافرتين على إعراب (العاثور) مفعولا به ٠

ويظهر اعتماد المعري على مبنى الصيغة و العلامة الإعرابية في اختلاف أوجه إعراب كلمة (المكلل) في قول المتنبي : وفارس الأحمر المكلل في طئ المشرع القنا قبله (٥)

فقال :(و المكلل بكسر اللام الأولى هو الحاد الماضي ، فإن جررته فهو صفة للفرس ، و إن نصبته فهو صفة للممدوح) (٦) فتضافرت علامة الإعراب (الفتحة أو الكسرة) مع الصيغة لتحديد الوجه الإعرابي ٠

---

(١) الديوان ص : ٣٢٠

(٢) المعري معجز أحمد ٢٣٨/٣

(٣) البيت بلا عزو في شرح الحماسة ، و قيل إنه لبعض الحجازيين ، انظر : لسان العرب ، مادة عثر ٠

(٤) المعري ، شرح الحماسة ٨٦٠/٢

(٥) الديوان ص : ٢٣٦ ، وروي : وفارس بالنصب ، و المكلل : على صيغة اسم المفعول ٠

(٦) المعري ، معجز أحمد ٥٢٧/٢

و نجده في موضع آخر يحمل الحرف على المبنى الإسمي ، مستدلا بالحمل على صيغة الاسم لإعراب حرف الاستفهام (هل) و حرف النفي (لم) أسماء مجرورة ، قائل المتنبي :

من اقتضى بسوى الهندي حاجته أجاب كل سؤال عن هل بلم (١)

فقال : (و هل : حرف استفهام ، و لم : حرف نفي و جعلهما اسمين و جرهما) (٢) فكان دخول حرف الجر على (هل و لم) دليلا على أنهما اسمان ؛ لأن الجر من علامات الأسماء ٠

(ج) : تضافر العلامة الإعرابية و الأداة :

لاشك أن العلامة الإعرابية ترتبط بعلاقة وثيقة بالأداة ، كون علامة الإعراب تختلف تبعا لاختلاف الأداة ، و من ثم تتغير الوظيفة النحوية للمفردة الواقع عليها عمل الأداة ، فتتضافر هاتان القرينتان معا لبيان الوجه الإعرابي للمفردة المحللة ٠

و قد ظهر توظيف هاتين القرينتين في مواضع مختلفة من الشروح ، و من ذلك إعراب كلمتي : (مكسوبا و باقيا) في قول المتنبي :

إذا الجود لم يرزق خلاصا من الأذى فلا الحمد مكسوبا و لا المال باقيا (٣)

حيث قال : (شبه (لا) بـ (ليس) في نصب الخبر فلهذا نصب مكسوبا و باقيا)(٤) و في ذلك إشارة واضحة إلى تضافر قرينة الأداة (لا بمعنى ليس) إضافة إلى وجود علامة النصب كونها أثرا للأداة و دالة على عمل (لا) عمل (ليس)٠

(١) الديوان ص:٥١٣

(٢) المعري معجز أحمد ٢٤٧/٤

(٣) الديوان ص : ٤٣٩

(٤) المعري معجز أحمد ٢١/٤

ومثل ذلك نصب (عاقلا ومسلما) في قوله :

حتى يقول الناس : ماا عاقلا و يقول بيت المال : ماذا مسلما (١)

حيث قال : (و نصب عاقلا و مسلما لأنهما خبر ما) (٢) و في هذا إشارة إلى توظيف الأداة (ما) العاملة عمل ليس إضافة إلى وجود علامة النصب ، فدلت هاتان القرينتان على الوظيفة النحوية لـ (عاقلا و مسلما) ٠

واستدل في موضع آخر بعلامة الإعراب و أداة النصب (إن) على إعراب كلمة (لجاج) في قول البحتري :

عذل المحب وإن من شيم الهوى في حيث يجهله لجاج العذل (٣)

حيث قال : (كان في النسخة (لجاج العذل) رفعا و نصبا و الوجه النصب بـ إن ، و يبعد الرفع إلا على أن يضمرفي (إن) الهاء ، و يجوز أن يقول من رفع : جعل في معنى نعم) (٤) فهو يجيز النصب و الرفع لكلمة (لجاج) مع ترجيح و جه النصب معتمداعلى قرينتي العلامة الإعرابية و الأداة ، و يكون

وجه النصب على اعتبار (إن) ناصبة ، و يكون الرفع على جهتين : إما على اعتبار (إن) ناصبة واسمها مضمر تقديره (إنه لجاج) ، أو على اعتبار(إن) حرف جواب بمعنى نعم نحو قول عبدالله بن قيس الرقيات :

ويقلن شيب قد علا ك وقد كبرت فقلت إنه (٥)

---

(١) الديوان ص:٩

(٢) (٢) المعري معجز أحمد ٥٣/١

(٣) الديوان ٢٧٤/٢ ، وروي : عذل المشوق ٠

(٤) المعري ، عبث الوليد ص : ٤٠٥ ٤٠٦

(٥) الرقيات ، ديوان عبدالله بن قيس ص : ٦٦ ، و هو من شواهد سيبويه في الكتاب ١٥١/٣

وشاهده مجيء (إن) بمعنى أجل ، و تكون الهاء للسكت (١) و لا تكون كذلك إلا إذا كانت مسبوقة بما يحتاج إلى جواب ، إضافة إلى أن مجيئها بمعنى نعم غير مقطوع به بل يمكن أن يقدر بـ (إنه كذلك) ٠ فوظف بذلك اختلاف علامة الإعراب مع وجود (إن) لإعراب كلمة (لجاج) ٠

و علل في موضع آخر سبب رفع كلمة (الخلق) في قول المتنبي :

أحلما نرى أم زمانا جديدا أم الخلق في شخص حي أعيدا(٢)

بدلالة قرينتي العلامة الإعرابية و الأداة (لم) فقال : (وقوله أم الخلق : رفع لأن (أم) هاهنا منقطعة)(٣) فدلت العلامة الإعرابية (الرفع) على أن (أم) منقطعة لا متصلة ، لأنها لو كانت تعني الاتصال لكانت علامة إعراب (الخلق) النصب على الإتباع ، غير أن المعري حمل (أم) على معنى الإضراب ، أي معنى : بل الخلق ، فانقطع الكلام عما قبله فأصبحت الخلق مبتدأ مرفوعا و (أعيدا) خبره ، و بذلك دلت (أم) و علامة الإعراب على الوظيفة النحوية لكلمة (الخلق) .

(د) : تضافر العلامة الإعرابية و الرتبة و الصيغة :

ترتبط العلامة الإعرابية بالرتبة ارتباطا وثيقا ، و تعد الرتبة غير المحفوظة مزية للغات المعربة ؛ لأن العلامة الإعرابية تصبح حين تقديم أو تأخير العناصر اللغوية دليلا على إقامة الإعراب .

وقد أفاد المعري من تضافر علامة الإعراب و الرتبة في تحديد الوظيفة النحوية في مواضع مختلفة من الشروح ، و من ذلك إعراب كلمة (مثلهن)

في قول المتنبي :

بيني و بين أبي علي مثله شم الجبال و مثلهن رجاء (٤)

---

(١) وقد خالف ابن هشام سيبويه في ذلك واعتبر أن الهاء ضمير منصوب بـ (أن) و خبره محذوف انظر : ابن هشام مغني اللبيب : ٦٠/١

(٢) الديوان ص : ١٢٣

(٣) المعري معجز أحمد ١١٧/٢

(٤) الديوان ص : ١١٦

حيث أعرب (مثلهن) حالا (١) مدللا على ذلك بقرينتين هما : علامة النصب و التقدم ، إذ إن الأصل وقوع (مثلهن) وصفا لـ (رجاء) و هي نكرة فلما تقدمت على موصوفها خرجت من بابها النحوي لأن رتبة الصفة التأخر دوما عن الموصوف ٠

و مثل ذلك أيضا إعراب كلمة (مثلك) في قول المتنبي :

تقولين ما في الناس مثلك عاشق جدي مثل من أحببته تجدي مثلي (٢)

فقال : (مثلك نصب على الحال ؛ لأنه صفة نكرة قدم عليها) (٣) و أصله : مافي الناس عاشق مثلك على الإتباع ، غير أن وجود علامة النصب و تقديم الصفة على الموصوف إضافة إلى مبنى صفة النكرة قد أخرج الصفة من بابها النحوي فكان النصب و التقدم على المتبوع قرينتين على الوظيفة النحوية لكلمة (مثلك) ٠

و مثله كذلك إعراب كلمة (غيرك) في قول المتنبي :

بغيرك راغبا عبث الذئاب و غيرك صارما ثلم الضراب (٤)

حيث جعل (غيرك) منصوبة على الحال لتقدم نعت النكرة عليها (٥) و تقديره : و ثلم الضراب صارما غيرك ، فوظف قرينة النصب و التقدم على الموصوف في إعراب (غيرك) حالا ٠

(١) المعري معجز أحمد : ٨٧/٢

(٢) الديوان ص : ٥٢٠

(٣) المعري معجز أحمد ٢٦٢/٤

(٤) الديوان ص : ٣٧٠

(٥) انظر المعري معجز أحمد ٤٠٥/٣

المطلب الثاني : تضافر القرائن اللفظية و المعنوية

اعتمد المعري مجموعة من القرائن اللفظية و المعنوية للوصول إلى تحليل نحوي سليم ، و على الرغم من أن المعري لم يصرح بتضافر هذه القرائن على غرار ما فعل تمام حسان أثناء تعرضه لمبدأ تضافر القرائن ، غير أننا نستطيع أن نكشف مدى اعتماد المعري هذه القرائن بما قدمه من إشارات تدل على ذلك ، و قد كانت العلامة الإعرابية - و هي قرينة لفظية ركيزة أساسية في إجراء التحليل ، لذلك يمكننا أن نطلق على هذا القسم من الدراسة : تضافر العلامة الإعرابية مع القرائن المعنوية ، و يمكننا أن نبين ذلك على النحو الآتي :

(أ) : تضافر العلامة الإعرابية و الإسناد :

هناك ارتباط بين العلامة الإعرابية و قرينة الإسناد ، فالضم قرينة لفظية دالة على الفاعل أو نائبه أو المبتدأ و الخبر المفرد حتى قيل إن الضمة هي علم الإسناد ، و سبب ذلك أنه كثر ارتباط الفاعل و نائب الفاعل و المبتدأ و الخبر بالضم ، كما كثر ارتباط المنصوبات بالفتح ، فأصبحت هذه العلامات دلالة لفظية على الوظيفة النحوية لهذه الأبواب ٠

وقد وظف المعري هذه القرينة اللفظية مع قرينة الإسناد التي تعلق خبرا بمخبر عنه في مواضع كثيرة ، و من ذلك تصحيحه لرواية الجر لكلمة (عارفة) في قول البحتري :

و قلما عارفة لم يكن مقلولها بادي مفعولها (١)

بدلالة الرفع و الإسناد ، حيث قال (كان في النسخة ؛ قلما عارفة بالخفض ، و ذلك غلط ، و إنما يجب أن يكون : قلما عارفة برفع عارفة و ترفع عارفة بفعلها ، وتجعل (ما) زائدة) (٢) فهو يوجب الرفع وهي قرينة لفظية مستدلا على و جه الرفع بالعلاقة القائمة بين الاسم المرفوع (عارفة) و فعله (قل)

---

(١) الديوان : ٢/٢٩٠

(٢) المعري ، عبث الوليد ص ٤٢٥

على اعتبار (ما) زائدة لا كافة ، فارتبطالفعل (قل) بمرفوعه لتمام الفائدة بهما ، و قد تضافر هذا الرابط الاسنادي بين الفعل و فاعله و علامة الرفع لإعراب كلمة

(عارفة) ٠

ومن الجدير بالذكر أنه من المعروف عند النحاة وقوع الفعل بعد (قلما) أو تقديره نحو تأويل سيبويه لقول عمر بن ربيعة :

صددت فأطولت الصدود و قلما و صال على طول الصدود يدوم (١)

حيث قال : (و إنما الكلام : و قل ما يدوم وصال) (٢) فجعله على التقديم و التأخير، و في ذلك جواز لتقديم الفاعل على فعله شذوذا ، و البصريون عامة لايجيزون ذلك شعرا أو نثرا (٣) غير أن المعري لم يحمل قول البحتري على التقديم أو التأخير أو تقدير الفعل ، إنما جعل (ما) زائدة ومن ثم أعمل الفعل بالفاعل بدلالة علامة الرفع و تعلق الفعل بفاعله ٠

و من الأمثلة على توظيف قرينة العلامة الإعرابية و الإسناد في التحليل النحوي إعراب كلمة (الحزم) في قول المتنبي :

ماضي الجنان يريه الحزم قبل غد بقلبه ما ترى عيناه بعد غد (٤)

حيث قال : (الحزم رفع على أنه فاعل يريه) (٥) فوظف قرينة علامة الرفع إضافة إلى قرينة الإسناد الماثلة في العلاقة القائمة بين الفعل (يرى) و فاعله الحزم ، إذ تمت الفائدة بترابطهما بعلاقة الإسناد ٠

و مثله كذلك إعراب كلمة (الأرداف) في قول المتنبي :

---

(١) عمربن أبي بيعة ، أبو خطاب عمر بن عبدالله ، ديوان عمربن أبي ربيعة ن دار القلم بيروت لبنان ص :٢٠٧ ، و هو من شواهد سيبويه انظر الكتاب : ٣١/١ ، ١١٥/٣

(٢) سيبويه ، الكتاب : ٣١/١

(٣) انظر ابن هشام مغني اللبيب :٣٢٠/١

(٤) الديوان ص : ٥٩

(٥) المعري معجز أحمد ٢٣٦/١

ترفع ثوبها الأرداف عنها فيبقى من و شاحيها شسوعا (١)

فقال : (رفع الأرداف ؛ لأنها فاعلة لترفع و مفعوله الثوب) (٢) فاستدل بعلامة الرفع (الضمة) و بعلاقة الإسناد الناتجة من ترابط الفعل بفاعله ، ثم إن الفعل مبدوء بتاء الأنثى الغائبة .

و منه أيضا إعراب كلمتي (حكمه و ميسم) في قول المتنبي :

فجاز له حتى على الشمس حكمه وبان له حتى على البدر ميسم (٣)

حيث قال : (وحكمه رفع (بجاز) أى جاز له حكمه على الشمس ، و ميسم رفع بـ (بان) (٤)

فاستدل بعلامة الرفع و الإسناد القائم بين الفعل (جاز) و حكمه ، و الفعل (بان) و (ميسم) على الوظيفة النحوية للكلمتين و هي الرفع على الفاعلية ، فكانت العلامة الإعرابية قرينة على الوظيفة النحوية غيرأنها غير كافية لبيان الفاعلية ، لذلك اعتمد قرينة معنوية أخرى و هي علاقة الإسناد المسببة لعلامة الرفع ، فقال : و حكمه رفع (بجاز) إشارة إلى علاقة الإسناد القائمة بين الفعل والفاعل .

واستدل في موضع آخر بعلامة الإعراب و الإسناد على نصب الاسم الواقع خبرا لـ (كان) نحو إعراب كلمة (أبا) في قول المتنبي :

ولو سقيتها بيدي نديم أسر به لكان أبا ضبيس (٥)

---

(١)الديوان ص : ٨١

(٢) المعري ، معجز أحمد ٣١٣/١

(٣) الديوان ص : ٢٩٠

(٤) المعري معجز أحمد ١٥٠/٣

(٥) الديوان ص : ٥٠

فقال : (و نصب (أبا ضبيس) ؛ لأنه خبر كان و اسمه ضمير النديم) (١) و بذلك فهو يشير إلى علامة الإعراب وهي النصب ، إضافة إلى علاقة الإسناد و كون الفعل (كان) يتطلب اسما و خبرا لتمام الفائدة ، لذلك بين أن سبب وجود علامة النصب في (أبا) هو وقوعه خبرا لكان ٠

وفي الشروح أمثلة كثيرة يفهم منها اعتماد المعري علامة الإعراب و قرينة الإسناد في الاستدلال على الوظيفة النحوية (٢)٠

(ب): تضافر العلامة الإعرابية و قرينة التعدية :

التعدية فرع على التخصيص و تدل على تقييد علاقة الإسناد بين الفعل و الفاعل كي لا يفهم على إطلاقه ، و ترتبط التعدية بعلامة النصب غير أن هذه العلامة غير كافية للدلالة على باب المفعول به ، لذا وجب تضافر قرينة التعدية ، و قد أشار المعري في مواضع مختلفة إلى تضافر هاتين القرينتين لبيان الوظيفة النحوية للمفعول به ، و من ذلك إعراب كلمة (صنما) في قول المتنبي :

لعبت بمشيته الشمول وجردت صنما من الأصنام لولا الروح (٣)

حيث قال : (و صنما : نصب لوقوع جردت عليه ، فكأنه يقول : جردت الشمول صنما من الأصنام) (٤) فوظف قرينة العلامة الإعرابية (النصب) و قرينة التخصيص و هي هنا التعدية التي تفهم من قوله : وقوع جردت عليه حيث أن معنى وقوع الفعل يعني تعديته لنصب المفعول به ، و هي علاقة تقييد للفعل (جرد) بوقوعه على (صنما) كي لا يفهم على إطلاقه .

و مثله كذلك إعراب كلمة (إنسانا) في قول المتنبي :

---

(١) المعري معجز أحمد ٢٠٤/١

(٢) انظرمثلا المعري معجز أحمد ١/ ٢٥ ، ١٢٨/٢ ، ٢١٣/٢ ، عبث الوليد ، ٥٤ ، ٩٩، ١٠٢ ، ٢١١ ، ٣٣٩ ، ٤٣٥ .

(٣) الديوان ص : ٦٠

(٤) المعري معجز أحمد ٢٤١/١

قد شرف الله أرضا أنت ساكنها و شرف الناس إذ سواك إنسانا (١)

حيث قال : (وإنسانا نصب لأنه مفعول ثان من سواك) (٢) فاستدل بقرينة علامة النصب ، وقرينة التعدية كون الفعل (سوى) متعديا إلى مفعولين أحدهما الكاف في سواك و الثاني كلمة (إنسانا) فتضافرت علامة الإعراب مع تقييد علاقة الإسناد بين الفعل و الفاعل بوقوع الفعل على الضمير و كلمة الإنسان ٠

ومثله كذلك إعراب كلمة (فقد) في قول المتنبي :

حتام نحن نساري النجم في الظلم وما سراه على ساق و لا قدم ؟

و لا يحس بأجفان يحس بها فقد الرقاد غريب بات لم ينم (٣)

فقال : (وفقد نصب لأنه مفعول يحس) (٤) فذكر قرينة العلامة الإعرابية ومن ثم بين سبب النصب و هو تعدي الفعل يحس المسند إلى ضمير النجم لأن تمام الفائدة تقتضي وجود الاسم الواقع عليه الفعل ٠

وقد تتضافر الصيغة الصرفية مع قرينتي العلامة الإعرابية و التعدية لبيان الوجه النحوي للمفردة المحللة ، و من ذلك إعراب كلمة (وجوب) في قول المتنبي :

تعجل في وجوب الحدود وحدي قبل وجوب السجود (٥)

حيث قال : (وروي تعجل : فيكون متعديا ، أصله تتعجل أيها الأمير ، فعلى هذا

(وجوب) يكون

(١) الديوان ص : ١٧٠

(٢) المعري معجز أحمد ٣٠٤/٢

(٣) الديوان ص : ٥١٠

(٤) المعري معجز أحمد ٢٣٩/٤

(٥) الديوان صك ٤٨ ، وروي وحدي .

منصوبا) (١) فوظف الصيغة الصرفية للفعل (تعجل) ليستدل بذلك على التعدية أو اللزوم ، و من ثم اختلاف قرينة العلامة رفعا أو نصبا ، و قد رجح لزومية الفعل ورفع (وجوب) فقال : (و الأولى تعجل بفتح اللام على الفعل الماضي اللازم) (٢) ، أي إذا كان مضارعا لـ (عجل) فهو متعد ، و إن كان ماضيا مزيدا بالتاء على (تفعل) فهو لازم .

ومنه كذلك إعراب كلمتي (الفريسة ، و خوفه) في قول المتنبي :

عن ذا الذي حرم الليوث كماله ينسي الفريسة خوفه بجماله (٣)

حيث استدل بمبنى الصيغة للفعل (ينسي) و تعديته إلى مفعولين و كذلك وجود قرينة علامة الإعراب (النصب) على إعراب (الفريسة ، و خوفه) فقال : (ينسي يتعدى إلى مفعولين ، فنصب الفريسة على أنه مفعوله الأول ، و خوفه المفعول الثاني) (٤)

(ج) تضافر العلامة الإعرابية و الغائية :

تتضافر علامة النصب مع قرينة الغائية أو السببية للدلالة على باب المفعول لأجله ، و من الأمثلة التي يلمح فيها توظيف المعري لهاتين القرينتين لإعراب الاسم الواقع مفعولا لأجله إعرابه لكلمة (تكرما) في قول المتنبي :

صبرا بني إسحاق عنه تكرما إن العظيم على العظيم صبور (٥)

---

(١) المعري معجز أحمد ١٩٨/١

(٢) المعري معجز أحمد ١٩٨/١

(٣) الديوان ص : ٢٧٥

(٤) المعري معجز أحمد ٣ / ١٠٦

(٥) الديوان ص : ٦٦

فقال : (نصب صبرا على المصدر أي اصبروا صبرا ، و تكرما نصب لأنه مفعول له (١)

بوجود علامة النصب و قرينة السببية على إعراب تكرما مفعولا لأجله ، و لولا وجود معنى السببية لخرج إعرابه إلى باب نحوي آخر ؛ فصبرا مثلا نصبت على المفعول المطلق لأن قرينة الغائية لا تلمح فيها ، لذلك أعربها مفعولا مطلقا بتقدير الفعل المحذوف وجوبا رغم اشتراك (صبرا و تكرما) في العلامة الإعرابية و صيغة المصدر ٠

ومنه كذلك إعراب كلمة (شجوها) في قول المتنبي :

ستبكي شجوها فرسي ومهري صفائح دمعها ماء الجسوم (٢)

حيث أجاز نصبها على المصدر ، أو النصب على المفعول لأجله فقال : (شجوها نصب على المصدر ويكون من الشجو ، و قيل : نصب على المفعول له ، كأنه جعل الشجو علة للبكاء) (٣) ، و سبب هذا الجواز أنه حمل كلمة (شجوها) على معنيين الأول : على معنى المفعول المطلق ؛ أي ستبكي الصفائح فرسي شجوا ، و جاز ذلك لأن البكاء من الشجو ، و الثاني : على معنى السبب و الغاية ، فيكون سبب البكاء الشجو و الحزن فوظف قرينة العلامة الإعرابية و قرينة التحديد و التوكيد مع المفعول المطلق تارة ، و قرينة السببية مع المفعول لأجله تارة أخرى ٠

(د) : تضافر العلامة الإعرابية و الأداة و المعية :

تتضافر هذه القرائن لبيان الوجه الإعرابي للمفعول معه ، إذ إن المفعول معه مقترن بعلامة النصب ، و بوجود (واو) بمعنى مع ، إضافة إلى وجود قرينة المصاحبة و الاقتران (المعية) ، فإذا تخلفت قرينة من هذه القرائن استدعى ذلك الوظيفة النحوية ، و من ذلك تعليق المعري على بيت الحماسة

(١) المعري معجز أحمد ٢٦٠/١

(٢) الديوان ص: ٢١٦ (٣) المعري معجز أحمد ٤٥٦/٢

أكنيه حين أنديه لأكرمه و لا ألقبه و السوءة اللقبا (١)

حيث قال : (نصب السوءة ؛ لأنه جعلها مفعولا معه ، أي و لا ألقبه مع السوءة اللقب ، أي مقترنا بالسوءة) (٢) ، فأعرب (السوءة) مفعولا معه مستدلا بقرينة العلامة الإعرابية (النصب) ، و بدلالة قرينة المعية ، التي تفيدها الواو ، فلما تضافرت هذه القرائن صح إعراب (السوءة) مفعولا معه ٠

و لعل الصحيح هنا أن الواو واو عطف ، و السوءة مفعول به ثان لفعل محذوف أي : و لا أسوءه السوءة ٠

أما إذا تخلفت إحدى هذه القرائن فإن ذلك يؤدي إلى اختلاف الوجه النحوي ، فذكر المعري أن هناك أناسا رفعوا (السوءة) ، فقال : (و من رفع فالخبر مضمر ، أي و السوءة ذلك ، و يجوز أن يكون اللقبا خبرا و يكون مصدرا كالجمزي) (٣) و مرجع ذلك اختلاف علامة الإعراب (الضمة) حيث استدعى ذلك أن تكون الواو للاستئناف لا للمعية و من ثم سقوط قرينة المصاحبة ، و على ذلك أصبحت السوءة : مبتدأ يستدعي خبرا مقدرا٠

و مثل ذلك جواز الرفع و النصب لكلمة (البيض) في قول ابن أبي حصينة :

ما أنت و البيض في شعر تفوه به بعد البياض الذي قد لاح في الشعر(٤)

(١) المعري شرح الحماسة : ٦٩٧/٢ ، وروي البيت بأنه لبعض الفراريين

(٢) نفسه : ٦٩٧/٢

(٣) المعري شرح الحماسة : ٦٩٧/٢

(٤) الديوان : ٦/١

حيث أجازالرفع و النصب ، و يكون النصب على المفعول معه ، و الرفع عطفا على (أنت) ، و قد رجح المعري و جه الرفع ، فقال : (و الرفع أجود (١) ، وذلك لأن كون الواو عاطفة أولى ، حيث إن المعية تقتضي تقديم فعل عامل كأن يقال : ماتكون أنت و البيض ، فرجح العطف للتخلص من كلفة التقدير ٠

نخلص من ذلك إلى أن المعري قد استدل بعلامة الإعراب ، و قرينة التبعية

(العطف) على إعراب (البيض) اسما معطوفا ، أما في حالة النصب فاستدل بعلامة الإعراب إلى جانب قرينةالمعية التي تفيدها الواو في هذه الحالة على إعرابها مفعولا معه ٠

(هـ) : تضافر العلامة الإعرابية مع قرينة الملابسة :

تتضافر قرينة العلامة الإعرابية مع قرينة الملابسة للدلالة على باب الحال المفرد ، حيث تدل هذه القرينة على تخصيص الإسناد الفعلي أو الاسمي ببيان هيئة معينة عند وقوع الحدث .

ومن الأمثلة التي يلمح فيها توظيف المعري لهاتين القرينتين إعرابه لكلمة (حييا) في قول المتنبي :

حييا من إلهي أن يراني و قد فارقت دارك و اصطفاكا (٢)

حيث أورده بالنصب مخالفا رواية الديوان (٣) فأعربه حالا منصوبا بدلالة قرينة العلامة الإعرابية (النصب) و بملابسة الحال ، فقال : (حييا نصب على الحال ، أي أرجع و أنا استحي من إلهي أن يراني فارقت دارك و أنت صفوته) (٤)

---

(١) المعري شرح ديوان ابن أبي حصينة ١٧/٢

(٢) الديوان ص :٥٨٧

(٣) روي في الديوان رفعا (حي) و كذلك عند العكبري ٣٩٧/٢

(٤) المعري معجز أحمد ٤٢٤/٤

فذكر قرينة النصب و قرينة ملابسة الحال ، و ذلك في قوله : ارجع و أنا استحي ، أما على رواية الرفع فتكون (حي) خبر لمبتدأ محذوف تقديره : أنا حيٌ من إلهي ، لاختلاف قرينة العلام و فقدان قرينة ملابسة الحال ٠

ومن أمثلة ذلك أيضا إعراب كلمة (فارسا) في قول المتنبي :

أفرسها فارسا و أطولها باعا و مغوارها و سيدها (١)

حيث قال : (فارسا نصب على الحال ، فهذا الممدوح أفرس قريش في حال كونه راكبا للفرس فدل به على أنه إنما يركب الفرس في بعض الأحوال ، إذ ركوبه في جميع الأحوال من عادات الرائضين) (٢) ، فوظف قرينة العلامة الإعرابية (النصب) و من ثم قرينة الملابسة إذ إن علامة النصب غير كافية لبيان الوجه النحوي فقال هو أفرس قريش في حال كونه راكبا للفرس لذلك فإن الفروسية مقيدة بكونه على هيئة الركوب لذلك صح إعرابه حالا ٠

(و) : تضافر العلامة الإعرابية مع قرينة التبعية :

تتضافر العلامة الإعرابية مع قرينة التبعية بما ينضوي تحتها من التوابع ، لأن الإتباع سبب في ظهور علامة الإعراب على آخر الاسم التابع و من ثم تسهم في تحديد وظيفتة النحوية ، و عليه فإن علامة الإعراب دالة على العلاقة القائمة بين التابع و المتبوع ، و قد و ظف المعري قرينة العلامة الإعرابية و قرينة التبعية في إعراب المفردات في باب التوابع ٠

ففي باب النعت أعرب كلمة (الناهل) في قول المتنبي :

---

(١) الديوان ص : ٤

(٢) : المعري معجز أحمد ٢٧/١

لو لم يهب لجب الوفود حواله لسرى إليه قطا الفلاة الناهل (١)

نعتا بدلالة العلامة الإعرابية و التبعية بالنعت حيث قال : (و الناهل العطشان و هو نعت للقطا و هو مرفوع)(٢) فاستدل بقرينة العلامة الإعرابية (الرفع) و تبعية الناهل لكلمة (القطا) ؛ لأن (قطا الفلاة) مرفوع على الفاعلية للفعل يهب في اختيار البصريين أو لسرى في اختيار الكوفيين ٠

أما توظيف قرينة العلامة الإعرابية و التبعية بالعطف ، فشاهده تعليق المعري على قول المتنبي :

كفى ثعلا فخرا بأنك منهم و دهرا لأن أمسيت من أهله أهل (٣)

حيث قال مصححا رواية رفع (دهرا) : (الرواية الصحيحة نصب دهرا عطفا على ثعل) (٤)

فاستدل بعلامة النصب و تبعية (دهرا) لـ (ثعلا) ٠

و يكون تقدير الرفع إما على نية تكرير الفعل أي : و ليفخر دهر ، أو أن يكون معطوفا على فاعل كفى ، أو يكون مبتدأ حذف خبره ، كذلك يجوز النصب على نية تكرير كفى أي : و كفى دهرا ٠

ومنه كذلك جواز جزم الفعل (تقاسي) في قول المتنبي :

و إلا تمت تحت السيوف مكرما تمت و تقاسي الذل غير مكرم (٥)

مخالفا رواية الديوان / و هي ثبوت الياء ، و قد استند إلى جواز الجزم بدلالة حذف علامة الإعراب من آخره (الياء) ، و بدلالة قرينة التبعية للمجزوم (تمت) ، فقال : (ويجوز (تقاس) بحذف الياء

---

(١) الديوان ص : ١٦٥ وروي : لو لم يهب لجب ٠

(٢) المعري معجز أحمد ٢٧٨/٢

(٣) الديوان ص : ٤١

(٤) المعري معجز أحمد ١٧٣/١

(٥) : الديوان ص : ١٠ وروي بثبوت ياء (تقاسي)

للجزم عطفا على جواب الشرط) (١)

أما توظيف قرينة العلامة الإعرابية و التبعية بالبدل فمنها إعراب كلمة (محمد) في قول المتنبي :

ومن يصحب اسم ابن العميد محمد يسر بين أنياب الأساود و الأسد (٢)

حيث قال : (وجر "محمد" بدلا من ابن العميد ، و يجوز نصبه على أن يكون بدلا من اسم) (٣)

فوظف قرينة العلامة الإعرابية (الجر) و تبعية محمد إلى المضاف إليه المجرور لإعرابه بدلا مجرورا ، وكذلك توظيف قرينة النصب و تبعية محمد إلى المفعول به المنصوب (اسم) لإعرابه بدلا منصوبا ٠

(ز) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة و قرينة النسبة :

تتضافر قرينة الإضافة مع العلامة الإعرابية لبيان الوجه النحوي في بعض الأبواب النحوية ، مثل المنادى المضاف الذي يرتبط بإعراب معين بسبب إضافته ، كذلك تسهم الصيغ الصرفية بتضافرها مع قرينة النسبة في بيان الوجه النحوي للأسماء الملازمة للإضافة ، و قد اعتمد المعري تضافر هذه القرائن في التحليل النحوي في مواضع مختلفة ، مثل إعراب (لدن)ظرف زمان لوقوع صيغة الفعل بعده ، قال البحتري :

لدن هجرته زحزحته عن الصبر سواء عليه الموت أولوعة الهجر (٤)

---

(١) المعري معجز أحمد ٥٤/١

(٢) الديوان ص : ٥٤٨

(٣) المعري معجز أحمد :٣١٢/٤

(٤) الديوان ص : ٥٢٨

حيث قال : (لدن إذا وقع بعدها الفعل كانت في معنى الظروف التي تضاف إلى الجمل ، و لدن في بيت أبي عبادة على هذا الوجه كأنه قال : حين هجرته زحزحته عن الصبر (١) بذلك فقد استدل بقرينة الإضافة (إضافة لدن إلى الجملة) ؛ أي بوجود الفعل بعدها على إعرابها ظرف زمان و هي على ذلك تكون نحو قول القطا مي :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب (٢)

أي حين شب ، و قد لزمت لدن الدلالة على الظرفية بإضافتها إلى الفعل ، كون الفعل يرتبط بزمن ، فإذا أضيفت إلى اسم لا يدل على الزمان صلحت عندئذ أن تكون اسم مكان ، نحو قولنا : هذا الكتاب من لدن زيد أي من عنده لذلك عدها سيبويه صالحة للزمان و المكان (٣) أما عن علة بنائها على السكون فقال :

(وجزمت لدن ولم تجعل كعند ؛ لأنها لا تمكن في الكلام تمكن عند ولا تقع في جميع مواقعه فجعل بمنزلة قط ؛ لأنها غير متمكنة) (٤) واستدل في موضع آخر بقرينة العلامة الإعرابية و الصيغة و النسبة في إعراب (أي) المضافة إلى ظرف الزمان (يوم) في قول البحتري :

أي يوم بعد يوم لم يعد حسنا من فعله بعد حسن ؟ (٥)

حيث قال : (وإنما جاز نصب أي على الظرف لأنها مضافة إلى اسم يكون ظرفا) (٦) ، فاستدل بقرينة النصب و بقرينة النسبة بإضافة (أي) إلى يوم لإعراب (أي) ظرف زمان منصوب .

وقد أجاز وجه الرفع في (أي) على الابتداء ، فقال : (و إن رفعت أيا فهو جائز على الابتداء و يكون في (يعد) ضمير يعود إلى اليوم) (٧)

---

(١) انظر المعري ، عبث الوليد ، ص ٢٣٧

(٢) القطامي ، ديوان القطامي ص : ٤٤ ، و ينظر الشاهد : مغني اللبيب ، ١٧٩/١

(٣) انظر سيبويه ، الكتاب ٢٦٥/١

(٤) نفسه : ٢٨٦/٣

(٥) الديوان : ٤٥٠/٢

(٦) المعري ، عبث الوليد ص: ٥٠١

(٧) نفسه ص :٥٠١

المطلب الثالث : تضافر المعنى الدلالي مع القرائن اللفظية و المعنوية :

لا شك أن المعنى الدلالي للمفردة المحللة يسهم ببيان المعنى الوظيفي ، فلا يصح إعراب أي مفردة بمعزل عن بيئتها الدلالية ، بل إن معرفة دلالة المفردة المحللة قد يقدم أحيانا ـ على معرفة ضوابط الإعراب ، و قد حملت كتب النحويين عبارات تدل صراحة على أهمية المعنى الدلالي لبيان المعنى الوظيفي ، فقد جعله المبرد الفيصل على صحة الإعراب ، فقال : (كل ما صلح به المعنى فهو جيد و كل مافسد به المعنى فمردود) (١)

و قال ابن جني : (إنك تجد في كثير من المنثور و المنظوم الإعراب و المعنى متجاذبين : هذا يدعوك إلى أمر وهذا يمنعك منه فمتى اعتور كلاما ما أمسكت بعروة المعنى وارتحت لتصحيح الإعراب) (٢)

وقد قدم ابن هشام فهما عميقا لأثر المعنى الدلالي في تحديد المعنى الوظيفي حين ذكر أن أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا ، و لهذا لا يجوز إعراب فواتح السور) (٣) ، و استشهد على ذلك بشواهد وقع فيها أهل صناعة الإعراب بالزلل لعدم معرفتهم معنى ما يعربونه (٤)

وقد اعتمد النحاة المعنى في تحليلاتهم النحوية فكان (اعتبار المعنى عندهم ضربا من اختبار الاطراد في التفسير النحوي (٥) ، و قد قرر ذلك ثعلب حيث قال :

(العرب تخرج الإعراب على الألفاظ دون المعاني ، و لا يفسد الإعراب المعاني ، و إذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب و إنما صح قول الفراء لأنه عمل النحو و العربية على كلام العرب فقال : (كل مسألة وافق إعرابها معناها و معناها إعرابها فهو الصحيح ، و إنما لحق سيبويه الغلط لأنه حمل كلام العرب على المعاني دون الألفاظ ، و لم يوجد في كلام العرب وأشعار الفحول إلا ما المعنى

(١) المبرد ، المقتضب : ٣١١/٤

(٢) ابن جني ، الخصائص : ٢٥٨/٣

(٣) ابن هشام ، مغني اللبيب :١٨٥/٢

(٤) انظر نفسه : ٢م١٨٥ ــ ١٩٦

(٥) الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ، ط ١ ، ١٩٨٠ ص:٦٦

فيه مطابق للإعراب ، و الإعراب مطابق للمعنى) (١)

و قد ظهر في شروح المعري ما يشير إلى اعتماد المعنى متضافرا مع القرائن اللفظية و المعنوية لتوجيه الوظيفة النحوية للمفردات المحللة ، و من ذلك تعليقه على بيت البحتري :

يضمن الدهر على جيرانه ناصل الأظفار مضمون الدرك (٢)

حيث قال : (كان في النسخة (يضمن الدهر) و له وجه صحيح ، و إذا روي كذلك احتمل وجهين : أحدهما : أن يكون الدهر مرفوعا ويكون من قولهم ضمن يضمن إذا زمن ٠٠٠ فيكون المعنى أن الدهر إذا أراد جيرانه ضمن أي زمن ، و تكون (على) في معنى (عن) ، و الآخر أن يكون الدهر منصوبا و يكون يضمن من الضمان ، أي هذا الممدوح يضمن على جيرانه الدهر ، أي يضمن أنه لا يؤذيهم) (٣)

و بذلك وظف المعري المعنى المعجمي لكلمة (يضمن) ، و اختلاف العلامة الإعرابية بتأثيرتغير المعنى المعجمي لـ (يضمن) مما أدى إلى اختلاف الوظيفة النحوية لكلمة (الدهر) ، فكانت مرة فاعلا مرفوعا بتضافر دلالة (زمن) ، ومرة مفعولا به بتضافر دلالة الضمان و ظهور قرينة العلامة الإعرابية (النصب) ٠ و مثله كذلك إعراب (أي) في قول البحتري :

أيما خلة و وصل قديم صرمته منا ظباء الصريم (٤)

حيث صحح رواية النصب مستدلا بمعنى (أي) بأنها للتعجب لا الاستفهام ، فقال : (و الصواب الرفع لأنه ليس باستفهام ، و إنما على معنى التعجب كما يقال : أي رجل هاهنا ، و لو كان استفهاما لاختار النحويون فيه الرفع) (٥)

---

(١) القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، أنباه الرواة على أنباه النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي القاهرة مؤسسة الكتب بيروت ط ١ ١٩٨٦ ، ٨/٤

(٢) الديوان ١٩٨/٢ ، وروي يصبح الدهر٠

(٣) المعري عبث الوليد ص: ٣٤٥ - ٣٤٦

(٤) الديوان : ٤٣٣/٢ ، و روي برفع (أيما)

(٥) المعري ، عبث الوليد ص : ٤٧٨

و نحو ذلك تعليقه على بيت النابغة :

فارتاع من صوت كلاب فبات له طوع الشوامت من خوف و من صرد (١)

حيث قال :(إن روي برفع (طوع الشوامت) فهو جمع شامت من الشماتة ، و إذا نصب (طوع الشوامت) ، فالمراد به القوائم) (٢) ، فوظف قرينة المعنى الدلالي لكلمة (الشوامت) و قرينة العلامة الإعرابية (الرفع و النصب) لبيان المعنى الوظيفي للكلمة المحللة ، و بذلك فقد جعل المعنى الدلالي قرينة مؤثرة في تغير الوجه الإعرابي بين الرفع و النصب ٠

وقد أفاد المعري من قرينة المعنى في إعراب معمولات الفعل (رأى) ، حيث استدل على تعديته إلى غير مفعول لأنه بمعنى (علمت) ٠ قال المتنبي :

كفى أراني ، ويك ، لومك ألوما هم أقم على فؤاد أنجما (٣)

و قال أيضا :

يريك من خلقه غرائبه في مجده كيف يخلق النسم (٤)

فعلق على البيت الأول قائلا : (و يكون أراني على هذا منقولا من رأيت بمعنى : علمت فيتعدى إلى المفعولين ، و إذا عديته بالهمزة تعدى إلى ثلاثة مفاعيل) (٥) ، فوظف قرينة الصيغة للفعل (أرى) بمعنى العلم ليبين الوظيفة النحوية للأسماء بعده ، فنصب الياء مفعولا أول و لومك مفعولا ثانيا ، و ألوما مفعولا ثالثا ، إضافة إلى تضافر قرينة التعدية المعنوية ، و يكون ذلك إذا كان مزيدا بالهمزة ، فإن كان مجردا فهو متعد إلى مفعولين فقط هما : (الياء) و (و ألوما) ، و يكون (لومك) مفعولا للفعل (كفى)٠

و مثله البيت الثاني حيث استدل بمعنى (يريك) على أنه بمعنى (يعلمك) لذلك

---

(١) ديوان النابغة الذبياني ، ص:١٨

(٢) المعري ، شرح ديوان ابن أبي حصينة ، ١٤٦/٢

(٣) الديوان ص :٨

(٤) الديوان ص :٨٦

(٥) المعري ، معجز أحمد ٤٥/١

تعدى إلى ثلاثة مفاعيل أولهما : الكاف من يريك ، و الثاني : (غرائبه) ، و الثالث : اسم الاستفهام كيف (١) ٠

و الصحيح أن الفعل (يريك) هنا متعد إلى مفعولين فقط ؛ لأنه من الرؤية البصرية ، أما (غرائبه) فهي مفعول به للمصدر (خلقه) ٠

و لما كان (بله) يحتمل غير معنى جاز في إعراب الاسم الواقع بعده غير وجه إعرابي ، قال المتنبي :

أقل فعالي بله أكثره مجد و ذا الجد فيه نلت أم لم أنل جد (٢)

حيث صح إعراب (أكثره) بالنصب و الجر و الرفع ، و يكون النصب على أن يحتمل (بله) معنى (دع) أو (كف) ، فيكون اسم فعل أمر ، و الجر حملا على معنى المصدرية ، و إضافته إلى (أكثره) ، و الرفع على أن يكون اسما مرادفا لكيف (٣) ٠ و قد قيس على قول كعب بن مالك :

تذر الجماجم هاماتها بله الأكف كأنها لم تخلق (٤)

برفع (الأكف) و نصبها و جرها ٠

و في موضع آخر جعل الفعل (رأى) على معنى اعتقد و ذلك في قول عبد الملك بن عبد الرحمن الملقب بالسموأل :

وإنا لقوم لا نرى القتل سبة إذا ما رأته عامر و سلول (٥)

حيث قال : (و نرى : نعتقد و لذلك هي متعدية إلى مفعول واحد ٠٠٠٠و سبة منتصبة على الحال لا أنها مفعول ثان ((٦) فأفاد بذلك من معنى (نرى) لبيان الوظيفة النحوية لكلمة (القتل) و عمد إلى رفع اللبس من احتمال أن تكون نرى بمعنى علم لذلك قال : إن (سبة) منتصبة على الحال في رأيه ٠

---

(١) انظر : المعري ، معجز أحمد ٣٣٠/١

(٢) الديوان ص: ١٨٣ ، وروي بجر أكثره ٠

(٣) انظر المعري ، معجز أحمد : ٣٤٩/٢

(٤) الأنصاري كعب بن مالك ، ديوان كعب بن مالك ، ص : ١٩٥ ، وروي : فترى الجماجم ، و ينظر الشاهد : شرح الشاهد : شرح المفصل : ٤٨/٤ ، و شرح التصريح : ٥٠٠/١ ، و مغني اللبيب : ١٣٦/١

(٥) المعري ، شرح الحماسة : ٨٥/١

(٦) نفسه : ٨٦/١ ٨٧

و لعل الصحيح أن (سبة) مفعول به ثان لا أنها منصوبة على الحال كما قرر المعري ، لأن الفعل نرى بمعنى نحسب أو نعد و هي أفعال تنصب مفعولين ، حتى و إن حمل معنى نرى على معنى اعتقد كما قال فإنه أيضا بمعنى

حسب ، فقد ذكر النحويون (١) أن (جعل) في قوله تعالى : (و جعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن إناثا) (٢) بمعنى : اعتقدوا الملائكة إناثا ، أي : حسبوا أوعدوا ، إضافة إلى ذلك فإنه لا معنى لرؤية القتل في حال كونه سبة ، مما يؤكد أن (سبة) ليست منصوبة على الحال ٠

و مثله كذلك توجيه نصب كلمة (جماعتهم) في قول عنترة :

تركت بني الهجيم لهم دوار إذا تمضي جماعتهم تعود (٣)

بقرينة المعنى الدلالي لكلمة (تمضي) حيث عرض المعنى العام للبيت ، و من ثم وجه رواية النصب فقال : (و قيل كأنهم لفرسي دوار أكر عليهم ، و أطوف كما يطاف حول ذلك الصنم و على هذه الرواية تكون جماعتهم منصوبة لأن تمضي تكون بمعنى تجاوزهم : أي بعدا) (٤) ، فوظف قرينة المعنى الدلالي ليستدل بها على وجه النصب لكلمة (جماعتهم) ، ويكون الفعل (تمضي) مسندا إلى فاعله مخصصا بوقوعه على (جماعتهم) ٠

واستدل في موضع آخر على عدم وجود خبر لـ (أضحى) كونها فعلا تاما بمعنى : ظهر فقال معلقا على قول عمرو بن قميئة البكري :

إن سره طول عمره فلقد أضحى على الوجه طول ما سلما (٥)

إن الفعل (أضحى) هنا فعل تام بمعنى بدا أو ظهر ، لذلك لا خبر له ، و يكون المعنى : ظهر على وجهه طول ما سلما (٦)

---

(١) انظر : الاستراباذي ، الرضي ، شرح الكافية : ١٦١/٥

(٢) سورة الزخرف الآية : ١٩

(٣) عنترة العبسي ، ديوان عنترة العبسي ، دار صادر بيروت ط ١ ، ١٩٥٥ ص : ٤٢ ، و الدوار : صنم يدار حوله ٠

(٤) المعري ، شرح الحماسة : ٢٩٥/١

(٥) المعري شرح الحماسة : ٦٨٧/٢

(٦) انظر المعري ، شرح الحماسة : ٦٨٨/٢

وهكذا أفاد المعري من المعنى الدلالي و المعنى السياقي في توجيه المفردات المحللة نحويا فبين سبب الوجه الإعرابي معتمدا قرينة المعنى و من ثم تغير العلامة الإعرابية كونها دليلا على ذلك المعنى ٠

و على ذلك يمكن القول : إن المعنى هو الذي يحدد الوظيفة النحوية للمفردة المحللة تصديقا لقول النحاة (الإعراب فرع المعنى) ٠

و الله أعلم ،،،

الخـــاتمة

الحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ٠٠٠٠ و بعد ٠٠٠

قد انتهت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج و المقترحات أهمها :

أولا : أهمية الجانب التطبيقي للنحو في القرآن ، و الحديث ، و كلام العرب ، لا سيما المنظوم محل الدراسة حيث يعد الغاية المرجوة و الثمرة المنشودة لدراسة هذا العلم ؛ حيث

وظف النحو لخدمة المعنى ، فظهر أن المعنى الدلالي هو حصيلة اجتماع المعنى المعجمي و الوظيفي و المقامي ٠

ثانيا : يمكننا تقسيم جهود المعري اللغوية في شروحه على النحو الآتي :

(أ) : أنه أظهر في شرحه لديوان المتنبي " معجز أحمد " اهتماما نحويا كبيرا فكان اهتمامه منصبا على العلاقات التركيبية و الخلافات النحوية و بسط آراء العلماء و توجيهها ، فكان الشرح تطبيقا نحويا جعله أساسا لخدمة المعنى ٠

(ب) : أما ديوان البحتري " عبث الوليد " فظهر فيه العناية الواسعة بالمسائل الصرفية فعمد في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بتحليل البنية اللغوية صرفيا ، لذلك يمكن القول إن عبث الوليد كتاب في التطبيق الصرفي إجمالا ٠

(ج) : أما صنيعه في شرحه للحماسة وديوان ابن أبي حصينة فكان موجزا يكتفي بعرض بعض المفردات مبينا دلالتها حينا أو وظيفتها النحوية حينا آخر ٠

ثالثا : اتسم عمل أبي العلاء فيما يتعلق بتحليل المفردات نحويا بالانتقائية ، حيث عمد إلى انتقاء المفردات المراد تحليلها دون أن يعتمد منهجا واضحا في الاختيار ، و كأنه بذلك يتعرض للأمور المشكلة فقط ٠

رابعا : تبين أن العلامة و حدها لا يمكن لها القيام بمهمة كشف المعنى النحوي بل هي قرينة من مجموع قرائن تتضافر لتؤدي هذا المعنى ، و من ثم فإن نظرية تضافر القرائن كانت مطبقة في تحليلات المعري النحوية دون التصريح بالمصطلح ٠

خامسا : أظهرت الدراسة أن العلامة الإعرابية هي إحدى أهم القرائن التي اعتمد عليها المعري في بيان الوظيفة النحوية يليها قرينة الصيغة الصرفية ٠

سادسا : تؤكد هذه الدراسة أن القواعد النحوية التي وصفها النحاة لكل باب نحوي ما هي إلا مجموعة من القرائن التي يحتاج إليها المعرب في التحليل النحوي ٠

سابعا : أن تحليلات المعري للنصوص الشعرية لم يكن لها دور في استنباط القاعدة و كان وقوفه أحيانا على الجانب النظري في المسائل النحوية هدفه تصحيح بعض المسائل فهو لم يكن مجددا في النحو ٠

ثامنا : تعد القرينة المعنوية أصعب من القرينة اللفظية من حيث الكشف عنها و بيان مدى اعتمادها قرينة في التحليل النحوي ٠

المقترحات

أولا : الاهتمام بالتطبيقات النحوية ، و تحليلات النصوص منثورة كانت أو منظومة لما للاهتمام بهذا الجانب من فوائد عظيمة و ثمرات كثيرة ٠

ثانيا : الاستعانة بأفصح الكلام من قرآن و أحاديث ، و كلام العرب لا سيما شروح الدواوين الشعرية لمعرفة مدى توظيف الجانب النحوي في شرح النصوص الشعرية و بيان غوامضها ، فهي تختزل ما استقر عليه النحاة من تقعيد للمسائل النحوية ٠

ثالثا : اعتماد القرائن النحوية أساسا لدراسة الأبواب النحوية ببيان القرائن المتضافرة الدالة على كل باب نحوي لأن جميع الدراسات النحوية تخضع إلى فهم هذه القرائن التي يتكون النص اللغوي بواسطتها ٠

أ هـ

و الحمد لله رب العالمين أولا و آخرا

ثبت المصادر و المراجع

(١): إبراهيم عبد العليم النحو الوظيفي - دار المعارف القاهرة ط ٦ /١٩٨٦

(٢):ابن الأثير ضياء الدين المثل السائر في أدب الكاتب و الشاعر تحقيق أحمد الحوفي بدوي طبانة منشورات دار الرفاعي ، الرياض ط ٢ ١٩٨٣

(٣): الأخطل غياث بن غوث ديوان الأخطل ، شرحه و صنف قوافيه مهدي محمد ناصر الدين دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١، ١٩٨٦

(٤): الأزهري خالد بن عبدا لله شرح التصريح على التوضيح تحقيق محمد باسل عيون السود دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ١ ، ٢٠٠٠

(٥): الاستراباذي ، رضي الدين محمد بن الحسن ، شرح شافية ابن الحاجب - تحقيق محمد نور الدين الحسن ، و محمد الزفزاف ، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ١٩٧٥ ، شرح الكافية في النحو لابن الحاجب النحوي ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٠

(٦) : إشريدة عزام محمد ذيب - دور الرتبة المنزلة و الموقع في الظاهرة النحوية دار الفرقان للنشر و التوزيع عمان الأردن ط ١ ، ٢٠٠٤

(٧): الأشموني ، أبو الحسن على نور الدين ، شرح الأشموني لألفية ابن مالك حققه و شرح شواهده ووثق آراءه و عرف بالنحاة ووضع فهارسه : عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد الناشر : المكتبة الأزهرية للتراث ٠

(٨) : الأنبا ري ، أبو البركات ، عبد الرحمن كمال الدين محمد الإغراب في جدل الإعراب ، و لمع الأدلة في أصول النحو تحقيق : سعيد الأفغاني دار الفكر ، ط ١ ، ١٩٧١ ، و الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين و الكوفيين ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد دار الطلائع للنشر و التوزيع و التصدير القاهرة ٠

(٩) : الأندلسي ، أبو حيان محمد بن يوسف ارتشاف الضرب من لسان العرب ، تحقيق : مصطفى أحمد النماس ، مطبعة المدني ط ١ ، ١٩٨٧ ، و تفسير البحر المحيط ، تحقيق : عادل عبد الموجود ، و علي محمد عوض ، و آخرون دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط ٢ ، ٢٠٠٧ ٠

(١٠) : الأنصاري ، كعب بن ملك ، ديوان كعب بن مالك ، دراسة و تحقيق : سامي المكي العاني عالم الكتب بيروت لبنان ، ط ٢ ، ١٩٩٧٠

(١١) : الأنصاري ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية صيدا بيروت ، ١٩٩٧ ، و مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد دار الطلائع للنشر و التوزيع ، القاهرة ٠

(١٢) : الأنطاكي ، محمد ، المحيط في أصوات العربية و نحويها و صرفها دار الشروق العربي بيروت لبنان ط ٣ ١٩٧٥ ٠

(١٣) : أنيس إبراهيم ، من أسرار اللغة مكتبة الانجلو المصرية ط٦ ، ١٩٧٨٠

(١٤) :أولمان ، ستيفن ، دور الكلمة في اللغة ، ترجمه و قدم له وعلق عليه : كمال بشر ، مكتبة الشباب ٠

(١٥) : البحتري أبو عباده الوليد بن عبيد ، ديوان البحتري ، شرح وتقديم حنا الفاخوري ، دار الجيل بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ ٠

(١٦) : بشر كمال ، دراسات في علم اللغة ، القسم الثاني ، دار المعارف ، مصر ١٩٦٩ ٠

(١٧): بكر محمد صلاح الدين ، نظرة في قرينة الإعراب في الدراسات النحوية القديمة و الحديثة ، حوليات كلية الآداب ، جامعة الكويت ، الحولية الخامسة ١٩٨٤ ٠

(١٨) : البنا ، محمد إبراهيم ، الإعراب سمة العربية الفصحى ، دار الإصلاح للطباعة و النشر و التوزيع ١٩٨١ ٠

(١٩) : التهانوي ، محمد علي ، كشاف اصطلاحات الفنون و العلوم ، تحقيق : علي دحروج ، تقديم : رفيق العجم مكتبة لبنالن ، ناشرون ، ط١ ، ١٩٩٦ ٠

(٢٠) : الثمانيني ، عمر بن ثابت ، الفوائد و القواعد ، دراسة و تحقيق : عبد الوهاب محمود الكحلة ، مؤسسة الرسالة بيروت لبنان ط١ ، ٢٠٠٣

(٢١) : الجرجاني ، السيد الشريف ، علي بن محمد ، التعريفات ، تحقيق عبد الرحمن عميرة عالم الكتب - بيروت ط١ ١٩٨٧ ٠

(٢٢) : الجرجاني ، عبد القاهر بن عبد الرحمن ، دلائل الإعجاز ، قرأه و علق عليه محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي مصر ط٣ ١٩٩٢ ٠

- المقتصد في شرح الإيضاح تحقيق كاظم بحر المرجان منشورات وزارة الثقافة و الإعلام العراقية ، دار الرشيد بغداد ١٩٨٢ ٠

(٢٣) : جطل ، مصطفى ، نظام الجملة عند اللغويين العرب في القرنين الثاني و الثالث للهجرة منشورات جامعة حلب كلية الآداب ، ١٩٧٩ / ١٩٨٠ ٠

(٢٤) : ابن جني ، أبو الفتوح ، عثمان ، الخصائص ، تحقيق محمد علي النجار الهيئة المصرية العامة للكتاب ط ٤ ، ١٩٩٩ ٠

(٢٥) : جوزف فندريس ، اللغة ، ترجمة : عبد الحميد الدواخلي ، محمد القصاص ، مكتبة الانجلو المصرية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ٠

(٢٦) : الجوهري إسماعيل بن حماد ، تاج اللغة و صحاح العربية ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي مصر ٠

(٢٧) : ابن الحاجب أبو عمرو ، عثمان بن عمر ، الأمالي النحوية ، تحقيق عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، الدوحة ط١ ، ١٩٨٦ ٠

(٢٨) : حاجي ، خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب و الفنون ، دار الفكر ، ١٩٨٢ ، ص ٦٩١ ٠

(٢٩) : حسان ، تمام ، الأصول ، دراسة أبستمولوجيا لأصول الفكر اللغوي العربي ، دار الثقافة ، المغرب ١٩٩١ ٠

- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية و أسلوبية للنص القرني ، عالم الكتب القاهرة ط١ ، ١٩٩٣ ٠

- الخلاصة النحوية ، عالم الكتب ط١ ، ٢٠٠٠ م ٠

- اللغة العربية معناها و مبناها ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط٥ ، ٢٠٠٦ ٠

(٣٠) : حسن ، عباس ، النحو الوافي ، دار المعارف بمصر ط٤ ، ١٩٧٣ ٠

(٣١) : الحطيئة ، ديوان الحطيئة ، شرح : يوسف عيد دار الجيل ببيروت ط١ ، ١٩٩٢ ٠

(٣٢) : الحلواني محمد خير ، أصول النحو العربي ، جامعة تشرين اللازقية ، ١٩٧٩ ٠

(٣٣) : الحموي ياقوت شهاب الدين أبو عبد الله معجم البلدان ، دار إحياء التراث العربي بيروت ١٩٧٩ ٠

(٣٤) : حميدة ، مصطفى ، نظام الارتباط و الربط في تركيب الجملة العربية ، الشركة المصرية العالمية للنشر و لنجمان ، ط١ ، ١٩٩٧ ٠

(٣٥) : الخالدي ، كريم حسين ، نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ط١ ، ٢٠٠٦ ٠

(٣٦) : دي سوسير ، فرديناند ، دروس في الألسنية ، ترجمة صالح القرماوي ، محمد الشاوش ، محمد عجينة ، الدار العربية للكتاب ١٩٨٥ ٠

(٣٧) : الذبياني ، النابغة ، ديوان النابغة الذيباني ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ٠

(٣٨) : ذو الرمة ، غيلان بن عقبة ، ديوان ذي الرمة ، تحقيق عبد القدوس أبو صالح ، مؤسسة الرسالة ط٣ ، ١٩٩٣ ٠

(٣٩) : الراجحي ، عبده ، النحو العربي و الدرس الحديث بحث في المنهج دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ١٩٨٨ ٠

(٤٠) : الراعي النميري ، ديوان الراعي النميري ، تحقيق ؤ: واضح الصمد ، دار الجيل ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥ ٠

(٤١) : الرشود ، حصة بنت زيد بن مبارك ، الوجوب في النحو ، وزارة التعليم العالي جامعة أم القرى معهد البحوث العلمية ، السعودية مكة المكرمة ، ط١ ، ٢٠٠٠م ٠

(٤٢) : الرفايعة ، حسين عباس ، ظاهرة العدول عن المطابقة في العربية ، دار جرير للنشر و التوزيع ط١ ، ٢٠٠٦ الخالدي ، كريم حسين ، و نظرية المعنى في الدراتسات النحوية ، دار صفاء للنشر و التوزيع عمان ط١ ٢٠٠٦ م ٠

(٤٣) : الرقيات ، عبد الله بن قيس ، ديوان عبد الله بن قيس ، تحقيق محمد يوسف ، دار صادر للطباعة و النشر ، بيروت ١٩٥٨ ٠

(٤٤) : الرماني ، ممدوح عبد الرحمن ، العربية و الوظائف النحوية ، دراسة في اتساع النظام النحوي و الأساليب دار المعرفة الجامعية ١٩٩٦ ٠

(٤٥) : الزبيدي ، محمد بن المرتضى ، تاج العروس من جواهر القاموس ، دار مكتبة الحياة ، بيروت لبنان ٠

(٤٦) : الزجاجي أبو القاسم ، الإيضاح في علل النحو ، تحقيق مازن المبارك دار النفائس بيروت ط٣ ، ١٩٧٩ ٠

(٤٧) : الساقي ، فاضل مصطفى ، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل و الوظيفة ، مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٧٧ ٠

(٤٨ (: السامرائي ، فاضل صالح ، معاني النحو ، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، جامعة بغداد بيت الحكمة ١٩٨٧/١٩٨٦ ٠

(٤٩) : ابن السراج ، أبو بكر محمد بن سهل ، الأصول في النحو ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٨٥ ٠

(٥٠) : السهيلي ، أبو القاسم عبد الرحمن ، نتائج الفكر في النحو ، تحقيق : محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ١٩٨٤ ٠

(٥١) : سيبويه ، أبو بشرعمرو بن بن عثمان بن قنبر ، الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد بن هارون ، القاهرة مكتبة الخانجي ط٣ ، ١٩٨٨ ٠

(٥٢) : ابن سيده ، أبو الحسن علي بن إسماعيل ، شرح مشكل أبيات المتنبي ، تحقيق : الشيخ محمد حسن آل يسين ، الجمهورية العراقية وزارة الإعلام ط١ ٠

(٥٣) : السيوطي : جلال الدين عبد الرحمن الأشباه و النظائر في النحو ، تحقيق ، عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب القاهرة ط٣ ، ٢٠٠٣ ٠

❁الاقتراح في علم أصول النحو ، تحقيق حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل ، سلفسلة فتح الفتاح ط٢ ، ٢٠٠١ ٠

❁همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، تحقيق : عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة ط٢ ، ١٩٨٣ ٠

(٥٤) : الشاذلي ، أبو السعود حسنين ، الأدوات النحوية و تعدد معانيها الوظيفية ، دراسة تحليلية تطبيقية ، دار المعارف الجامعية الإسكندرية ط١ ، ١٩٨٩ م ٠

(٥٥) ك شاهين ، عبد الصبور ، المنهج الصوتي للبنية العربية ، رؤية جديدة في الصرف العربي ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٠ ٠

(٥٦) : الشنتمري ، الأعلم أبو الحجاج يوسف بن سلمان ، تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في عم مجازات العرب ، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان ، دار الشؤون الثقافية العامة بغداد ط١ ، ١٩٩٢ ٠

(٥٧) : وضيف ، شوفي تاريخ الأدب العربي العصر الجاهلي ، دار المعارف ، مصر ٠

(٥٨) : طحان ، ريمون ، الألسنة العربية ، دار الكتاب اللبناني ط١ ، ١٩٧٢ ٠

(٥٩) : عبد التواب رمضان ، فصول في فقه العربية ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٢ ، ١٩٨٣ ٠

(٦٠) : عبد اللطيف ، محمد حماسة ، بناء الجملة الإعرابية ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٩٦٦ ٠

❁العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم و الحديث ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ٢٠٠١ ٠

(٦١) : عطار ، أحمد عبد الغفور ، مقدمة الصحاح ، دار العلم للملايين ط٣ ، ١٩٨٤ ٠

(٦٢) : ابن عقيل بهاء الدين عبد الله ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ٠ مكتبة دار التراث ، ١٩٩٢ ٠

- المساعد على تسهيل الفوائد ، تحقيق و تعليق : محمد كامل بركات ، دار الفكر ، دمشق ط١ ، ١٩٨٢ ٠

(٦٣) : العكبري ، أبو البقاء ، عبد عبد الله بن حسين ، املاء مامن به الرحمن من وجوه الإعراب و القراءات في جميع القرآن ، دار الكتب العلمية ٠ بيروت ط١ ، ١٩٧٩ ٠

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي المسمى بالتبيان في شرح الديوان ، ضبطه وصححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا ، و إبراهيم الإبياري ، و عبد الحفيظ شلبي ، شركة مكتبة و مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، مصر ط٢ ، ١٩٥٦ ٠

- اللباب في علل البناء و الإعراب ، تحقيق غازي مختار طليمات ط١ ، دار الفكر المعاصر ، بيروت لبنان ، ودار الفكر ، دمشق ط١ ١٩٩٥ ، و ط٢ ، ٢٠٠١ ٠

(٦٤) : العكبري ، أبو القاسم عبد الواحد الأسدي ، شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس ، السلسة التراثية ١١ ، ط١ ، الكويت ١٩٨٤ ٠

(٦٥) : عمايرة ، إسماعيل ، ظاهرة التأنيث في اللغة العربية و اللغات السامية ، دار حنين ط٢ ، ١٩٩٣ ٠

(٦٦) : عمايرة ، خليل أحمد ، في نحو اللغة و تراكيبها منهج و تطبيق ، عالم المعرفة للنشر و التوزيع ، جدة السسعودية ط١ ، ١٩٨٤ ٠

(٦٧) : عمر ، أحمد مختار ، علم الدلالة ، عالم الكتب القاهرة ط٥ ، ١٩٩٨ م

(٦٨) : عمري ، أحمد جمال ، منهج أبي جعفر النحاس في شرح الشعر ، دار المعارف القاهرة ط ١ ، ١٩٦٣ ٠

(٦٩) : عمر بن أبي ربيعة ، أبو خطاب عمر بن عبدالله ، ديوان عمر بن أبي ربيعة ، دار القلم ، بيروت لبنان ٠

(٧٠) : عنترة العبسي ، ديوان عنترة العبسي ، دار صادر ، بيروت ، ط١ ، ١٩٥٥ ٠

(٧١) : عيد ، محمد ، أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث ، عالم الكتب القاهرة ١٩٧٣ ٠

(٧٢) : الغلاييني ، مصطفى ، جامع الدروس النحوية ، راجعه و نقحه : عبد المنعم خفاجة ، مطبعة شريف عبد الرحمن الأنصاري ، المكتبة العصرية صيدا بيروت ط١٦ ، ١٩٨٣ ٠

(٧٣) ابن فارس ، أبو الحسين أحمد ، الصاحبي ، تحقيق السيد أحمد صقر ، دار إحياء الكتب العربية ٠معجم مقاييس اللغة ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، دار إحياء الكتب العربية ٠

(٧٤) : الفراء ، أبو زكريا يحيى بن زياد ، معاني القرآن ، تحقيق و مراجعة : محمد علي النجار ، دار الكتب و الوثائق القومية مركز تحقيق التراث القاهرة ط٣ ، ٢٠٠٢ ٠

(٧٥) : الفراهيدي ، الخليل بن أحمد ، كتاب العين ، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، دار الهجرة ، إيران ط٢ ٠

(٧٦) : الفرزدق ، ديوان الفرزدق ، شرحه وضبط نصوصه وقدم له : عمر فاروق الطباع ، شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت لبنان ط١ ، ١٩٩٧ .

(٧٧) : قباوةفخر الدين ، التحليل النحوي أصوله وأدلته ، فخر الدين ، الشركة المصرية العالمية للنشر ، ٢٠٠٢ .

- منهج التبريزي في شروحه و القيمة التاريخية للمفضليات ، المكتبة العربية ، حلب ١٩٧٤ .

- المورد النحوي الكبير نماذج من التحليل النحوي في الإعراب و الأدوات و الصرف ، دار طلاس دمشق ط٤ ، ١٩٨٧ .

(٧٨) : القرطبي ، أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن ابن مضاء ، الرد على النحاة ، تحقيق محمد حسن إسماعيل دار الكتب العلمية - بيروت لبنان ط١ ٢٠٠٧ م

(٧٩) : القطامي ، ديوان القطامي ، تحقيق : إبراهيم السامرائي ، أحمد مطلوب ، دار الثقافة ، بيروت ، ط١ ، ١٩٦٠ .

(٨٠) : القوزي ، عوض حمد ، المصطلح النحوي ، نشأته و تطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري ، جامعة الرياض ، ١٩٨١ .

(٨١) : القفطي ، الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف ، انباه الرواة على أنباء النحاة ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ط ١ ، ١٩٨٦ .

(٨٢) : القيراواني ، أبو علي بن الحسن ابن رشيق العمدة في محاسن الشعر و آدابه و نقده ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد دار الجيل ، بيروت - لبنان ط ٤ ، ١٩٧٢ .

(٨٣) : قيس ابن الملوح ، ديوان قيس ابن الملوح ، شرح و تحقيق : رحاب عكاوي ، دار الفكر العربي ، بيروت ط١ ، ١٩٩٤ .

(٨٤) : الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى ، الكليات معجم في المصطلحات و الفروق اللغوية ، أعده للطبع عدنان درويش محمد المصري بيروت مؤسسة الرسالة ط١ ١٩٩٢ ٠

(٨٥) : الكوفي ، نجاة عبد العظيم ، بناء الجملة بين منطق اللغة و النحو ، دار النهضة العربية ، القاهرة : ١٩٧٨ ٠

(٨٦) : اللبدي ، محمد سمير نجيب ، معجم المصطلحات النحوية و الصرفية ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥ ٠

(٨٧) : ابن مالك ، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي ، شرح التسهيل - تسهيل الفوائد و تكميل المقاصد ، تحقيق : محمد عبد القادر عطا ، طارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١ ، ٢٠٠١ ٠

(٨٨) : المبرد ، أبيو العباس محمد بن زيد ، المقتضب ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت

(٨٩) : المتنبي ، أبو الطيب أحمد بن الحسين ، ديوان المتنبي ، تحقيق و تعليق ، عبد الوهاب عزام ، دار المعارف للطباعة و النشر سوسة - تونس ، ط٢ ، ١٩٩١ ٠

(٩٠) : المتوكل ، أحمد ، من البنية الحملية إلى البنية المكونية الوظيفية في اللغة العربية ، دار الثقافة الدار البيضاء المغرب ١٩٨٧ ٠

(٩١) : المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي - قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، مكتبة البابي الحلب ، القاهرة ١٩٦٦ ٠

(٩٢) : مدكور ، عاطف ، علم اللغة بين القديم و الحديث ، دار الثقافة القاهرة ، ١٩٨٦ ٠

(٩٣) : المرزوقي أبو علي أحمد بن محمد - شرح ديوان الحماسة شرح أحمد أمين و عبد السلام هارون ، دار الجيل بيروت ط١ ، ١٩٩١ ٠

(٩٤) : مصطفى إبراهيم ، إحياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة و النشر ، القاهرة ط٢ ، ١٩٣٧ ٠

(٩٥) : المعري ، أبو العلاء ، شرح ديوان ابن حصينة ، تحقيق : محمد أسعد طلس ، دار صادر بيروت ط٢ ، ١٩٩٩ ٠

- شرح ديوان حماسة أبي تمام ، تحقيق : حسين محمد نقشة ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت - لبنان ١٩٩١ ٠

- شرح ديوان أبي الطيب المتنبي ، معجز أحمد ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب ، دار المعارف ط٢ ، ١٩٩٢ ٠

- عبث الوليد في الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري ، تحقيق : ناديا علي الدولة ٠

(٩٦) : أبو المكارم ، علي ، أصول التفكير النحوي ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٧٣ ٠

(٩٧) : ابن منظور ، أبو الفضل جمال الدين محمد المصري ، لسان العرب دار صادر - بيروت ٠

(٩٨) : الموسى ، نهاد ، نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ، المؤسسة العربية للدراسات و النشر ط١ ، ١٩٨٠ ٠

(٩٩) : الميداني ، أبو الفضل أحمد بن محمد ، نزهة الطرف في علم الصرف ، تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي ، دار الآفاق الجديدة ، بيروت ط١ ، ١٩٨١ ٠

(١٠٠) : ناصف علي الجندي ، من قضايا اللغة و النحو مكتبة نهضة مصر بالفجالة ٠

(١٠١) : ابن الناظم ، أبو عبدالله بدر الدين محمد ، شرح ألفية ابن مالك تحقيق عبد الحميد السيد محمد ، دار الجيل ، بيروت ٠

(١٠٢) : النجار ، لطيفة إبراهيم ، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية و تقعيدها ، دار البسير الأردن - عمان ط١ ، ١٩٩٤ ٠

(١٠٣) : النحاس ، مصطفى ، دراسات في الأدوات النحوية ، شركة الربيعان للنشر و التوزيع الكويت ط٢ ، ١٩٨٦ ٠

(١٠٤) : نحلة ، محمود أحمد ، مدخل إلى دراسة الجملة العربية - دار النهضة العربية - بيروت ٠

(١٠٥) : أبو نواس ، الحسن بن هانيء ، ديوان أبي نواس ، محمد غنيمي هلال ، دار صادر بيروت ٠

(١٠٦) : الوعر ، مازن نظرية لسانية عربية حديثة لتحليل التراكيب الأساسية في اللغة العربية ، دار طلاس دمشق ط١ ١٩٨٧ ٠

(١٠٧) : اليازجي ، ناصف ، العرف الطيب في شرح ديوان أبي الطيب ، دار صادر ، بيروت ١٩٦٤ ٠

(١٠٨) : ياقوت أحمد سليمان - ظاهرة الإعراب في النحو العربي و تطبيقها في القرآن الكريم ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الرياض السعودية ط١ ١٩٨١ ٠

(١٠٩) : ابن يعيش ، موفق الدين يعيش بن علي النحوي ، شرح المفصل ، عالم الكتب بيروت ٠

والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات ،،،

الفهرس

الموضـــوع	رقم الصفحة
المقدمة	٢
التمهيد	٥
المقصود بالتحليل النحوي	٦
الفرق بين التحليل النحوي و علم النحو	١٠
أصول التحليل النحوي	١١
طريقة التحليل النحوي	١٦
الشروح الشعرية محل الدراسة	٢٠
شروح المعري	٢٢
أولا : شرح ديوان المتنبي (معجز أحمد)	٢٢

ثانيا : شرح ديوان البحتري (عبث الوليد)	٢٣
ثالثا : شرح ديوان حماسة أبي تمام	٢٣
رابعا : شرح ديوان أبي حصينة	٢٤
الفصل الأول : القرائن اللفظية و فيه مطلبان	٢٥
المطلب الأول : القرائن اللفظية عند النحاة و أهميتها	٢٦
المطلب الثاني : أنواع القرائن اللفظية	٢٩
أولا : قرينة العلامة الإعرابية	٢٩
ثانيا : قرينة الرتبة	١٣
ثالثا : قرينة الصيغة الصرفية	٣٥
رابعا : قرينة المطابقة	٣٧
خامسا : قرينة الربط	٣٩
سادسا : قرينة التلازم	٤١
سابعا : قرينة الأداة	٤٢
الفصل الثاني : القرائن المعنوية و فيه مطلبان	
المطلب الأول : القرائن المعنوية : تعريفها و بيان أهميتها	٤٦
المطلب الثاني : أنواع القرائن المعنوية	٤٨
الأول : قرينة الإسناد	٤٩

الثاني : قرينة التخصيص	٥٠
الثالث : قرينة النسبة	٥٢
الرابع : قرينة التبعية	٥٤
الفصل الثالث : تضافر القرائن في شروح المعري ، و فيه ثلاث مطالب :	٥٨
المطلب الأول : تضافر القرائن اللفظية	٥٩
(أ) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة و الأداة	٥٩
(ب) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة	٦١
(جـ) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة	٦٣
المطلب الثاني : تضافر القرائن اللفظية و المعنوية	٦٧
(أ) : تضافر العلامة الإعرابية و الإسناد	٦٧
(ب) : تضافر العلامة الإعرابية و قرينة التعدية	٧٠
(جـ) : تضافر العلامة الإعرابية و الغائية	٧٢
(د) : تضافر العلامة الإعرابية و الأداة و المعية	٧٣
(هـ) : تضافر العلامة الإعرابية مع قرينة الملابسة	٧٥
(و) : تضافر العلامة الإعرابية مع قرينة التبعية	٧٦
(ز) : تضافر العلامة الإعرابية و الصيغة و قرينة النسبة	٧٨
المطلب الثالث : تضافر المعنى الدلالي مع القرائن اللفظية و المعنوية	٨٠
الخاتمة	٨٦

المقترحات	٨٧
ثبت المصادر و المراجع	٨٨